

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

# اثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994-2009م

إعداد

واثق بسام أحمد عبد الله

إشراف

د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2012م

# اثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994-2009م

إعداد

واثق بسام أحمد عبد الله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/2/14م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....

1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. أحمد شويكة / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً

# الإهداء

لوطني مهديور الكرامه ، مسلوب السيادة لكنه صلب وفوي الإرادة

لروح والدي امربي الفاضل بسام أحمد عبد الله

## الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل على نعمه وفضله ومنته، أشكر أساتذتي في جامعة النجاح الو نية، أشكر من ساندوني وساعدوني في مكتبتي جامعة النجاح ومكتبتي بلدية وولكرم، أشكر زوجتي التي قامت بمجهود غير عادي في الطباعة والتنسيق، أشكر والدي التي كانت نعم المربية والمحفزة لي، أشكر صديقي الدكتور خليل نخل وسعادة النائب حسن خريشة ووزير التخطيط السابق سمير أبو عيشة على الوقت الذي أعطوني إياه عند المقابلات.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# اثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994-2009م

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية، أو بحث علمي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر و التقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ي	الملخص
1	<b>الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها</b>
2	المقدمة
5	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	فرضية الدراسة
6	أسئلة الدراسة
7	حدود الدراسة
7	منهجية الدراسة
7	الدراسات السابقة
14	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>
15	أولاً: مفهوم التخطيط القومي
17	ثانياً: أبعاد التخطيط
17	أ. البعد المعلوماتي
18	ب. البعد الزمني
19	ج. البعد المؤسسي
21	د. البعد البشري
21	هـ. البعد المكاني
22	و. البعد المالي
22	ثالثاً: مراحل التخطيط القومي
23	أ. المرحلة السابقة على وضع الخطة

الصفحة	الموضوع
23	ب. مرحلة إعداد الخطة وإقرارها
25	ج. مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعته
26	رابعاً: أنواع التخطيط
27	خامساً: أهداف التخطيط الحكومي
27	سادساً: المشاركة الشعبية في التخطيط
28	سابعاً: أهمية المشاركة الشعبية
29	ثامناً: العوامل المؤثرة في المشاركة الشعبية
29	تاسعاً: المشاركة الشعبية والتنمية
30	عاشراً: مفهوم المشاركة السياسية
32	حادي عشر: التخطيط وعلاقته بالتنمية
34	ثاني عشر: التنمية
35	ثالث عشر: الرؤية الجديدة للتنمية
36	رابع عشر: التنمية السياسية
39	خامس عشر: أزمات التنمية السياسية
44	<b>الفصل الثالث: التخطيط الحكومي الفلسطيني / السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية</b>
45	مقدمة
47	أولاً: الفترة الواقعة بين 1994-2000م
47	1. السياق السياسي والاجتماعي
51	2. السياق الاقتصادي والمالي
55	ثانياً: الفترة الواقعة بين 2000-2003م
55	1. السياق السياسي والاجتماعي
57	2. السياق الاقتصادي والمالي 2000-2004م
61	ثالثاً: الفترة الواقعة بين 2003-2011م
61	1. السياق السياسي والاجتماعي
64	2. السياق الاقتصادي والمالي
67	رابعاً: السياسات والخطط الحكومية الخاصة بالقطاعات
68	1. الفترة الواقعة بين 1994-2000م

الصفحة	الموضوع
75	2. الفترة الواقعة بين 2000-2003م
77	3. الفترة الواقعة بين 2003-2011م
85	<b>الفصل الرابع: خطط التنمية الفلسطينية التحديات والعقبات</b>
86	أولاً: أهداف خطط التنمية
89	1. إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة
94	2. الدولة الفلسطينية
96	3. تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي
104	4. تحقيق التنمية الاجتماعية
113	5. الخلاصة
114	ثانياً: التخطيط الحكومي وأثره السياسي
114	1. حسم الخيارات الفلسطينية بخيار واحد
117	2. الاعتداءات المتكررة على السلطة التشريعية
119	3. تغييب مدروس لدور منظمة التحرير
121	4. إتاحة الوقت أمام إسرائيل لإحداث واقع جديد على الأرض
123	5. عدم ثقة المواطن بالنظام السياسي الفلسطيني
125	6. عدم اعتماد إستراتيجية للوضع الفلسطيني بل اعتماد على ردات الفعل
127	ثالثاً: التخطيط الحكومي وأثره الاجتماعي
127	1. اغتراب المواطن الفلسطيني داخل المجتمع الفلسطيني
129	2. الهجرة العالية إلى الخارج
130	3. تبدل القيم
133	4. تغلغل المنظمات الأجنبية داخل المجتمع الفلسطيني داعية لمبادئ لا تتناسب مع الثقافة الفلسطينية
136	5. الاعتماد على النخب المؤيدة وإبعاد النخب المعارضة عن الواجهة الاجتماعية والسياسية
138	6. الاعتداء على الحريات
140	رابعاً: التخطيط الحكومي وأثره الاقتصادي
140	1. الدين العام الفلسطيني
141	2. المساعدات الخارجية والمشروطة السياسي



الصفحة	الموضوع
144	3. ارتكاز الاقتصاد الفلسطيني على قطاع الخدمات وإهمال باقي القطاعات
148	4. الطبقة الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني
150	5. العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة
152	6. ارتهان المواطن الفلسطيني بالقروض
154	خامساً: أثر التخطيط على الجانب التنموي
<b>164</b>	<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات</b>
165	1. النتائج
168	2. التوصيات
171	قائمة المصادر والمراجع
<b>b</b>	<b>Abstract</b>

اثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية  
خلال الفترة 1994-2009م

إعداد

واثق بسام أحمد عبد الله

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة العامة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ نشأة السلطة ولغاية عام 2009، وذلك من خلال استعراض برامج هذه الحكومات وأهدافها. وسعت الدراسة إلى معرفة مدى جدوى التخطيط المتبع من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني متمثلاً في إنهاء الاحتلال والتحرير وإقامة دولة فلسطينية، وهل كان إقامة الدولة الفلسطينية هي المحور المركزي الذي تركز عليه خططها أم ان كل حكومة تأتي ليس لها صلة بسابقتها وبرنامجها؟، حيث افترضت الدراسة أن التخطيط الحكومي السليم قاد إلى الهدف الرئيس الذي أقيمت السلطة من اجله وهو التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية .

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف خصائص البرامج، وجمع المعلومات عنها، خلال فترات متعددة، والذي يتطلب وصفاً دقيقاً للخطط، حيث تم جمع البرامج الحكومية والتحقق من أهدافها، بالإضافة إلى المقابلات التي تمت مع أصحاب الشأن والمتخصصين في هذا المجال، أما الجانب التحليلي من المنهج، فيعتمد على الملاحظة، والنتيجة عن تحليل المعلومات والوثائق، والذي يهدف إلى الوصول للوصف الموضوعي والمنظم، إضافة إلى دراسة المصادر والمراجع المتخصصة بموضوع الدراسة وتحليلها وكذلك البيانات الصادرة عن الحكومات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القيود التي فرضتها اتفاقيتي أوسلو وباريس على السلطة الوطنية الفلسطينية، أعاق عملية التنمية بشكل كبير، وفرض عليها في كثير من الأحيان التخلي عن أهدافها التنموية، كان لاختزال شعار تحرير كامل تراب فلسطين إلى إقامة

دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 أثر سلبي على الخيارات المفتوحة أمام السلطة للمراوغة أمام العدو الصهيوني، كان هناك نوع من الاستمرارية في أهداف الحكومات المتعاقبة في خططها التنموية وخاصة في شعار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران عام 1967 م، تم التصويت في الأمم المتحدة على الاعتراف بالدولة الفلسطينية التي وعدت بها السلطة الوطنية الفلسطينية مواطنيها منذ تأسيسها وإلى الآن إلا أن قرار الأمم المتحدة والذي كان بالرفض جاء مغايرا لتوقعات السلطة الفلسطينية، إن التحدي الأساسي الذي يواجه تطور مؤسسات عامة وفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية ليس تحديا ماليا أو إداريا أو تقنيا، بل هو بالأساس سياسي، يعاني المخطط الفلسطيني من غياب منظور تنموي جامع نظرا لغياب أولويات فلسطينية جامعة، فلم تنطلق خطط التنمية الفلسطينية من فلسفة اجتماعية تنموية واضحة ومحددة، ويلعب التمويل الأجنبي دورا أساسيا في تشكيل الفضاء الفلسطيني بأبعاده الجغرافية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يعتبر أحد أهم أدوات الاستعمار.

أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة فهي: قبل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، يجب على السلطة أن تكون قادرة على السيطرة وتحقيق السيادة على أجزاء هذه الدولة، وتحقيق الاستقلال والاستقرار الاقتصادي، وهما غير متوفرين في واقعنا السياسي والاقتصادي، يجب العمل على حل أزمة الشرعية التي يمر بها النظام الفلسطيني بأسرع طريقة ممكنة، يتوجب على عملية التخطيط الفلسطينية أن تتميز بالمرونة العالية، وذلك لحجم المتغيرات الهائلة التي تواجهها، يجب على الحكومة الفلسطينية أن تقدم لشعبها برنامجا وطنيا واضحا قابلا للتطبيق، ووجود رؤية إستراتيجية واحدة يُجمع عليها الفلسطينيون كافة تؤدي إلى وضوح في الأهداف.

## الفصل الأول

# مقدمة الدراسة وخلفيتها

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة وخلفيتها

#### المقدمة

إن التخطيط من الوظائف الإدارية الحكومية والشخصية الضرورية، حيث تقوم الإدارات بعملية التخطيط بشكل مستمر ودوري والحكومات أيضا تضع الخطط المستقبلية للدولة، وحتى الأشخاص يقومون بهذه الوظيفة من غير الشعور بها في بعض الأوقات فالإنسان يمكن ان يقوم بعملية التخطيط في اليوم أكثر من مره، مع العلم انه لا يدرك أن هذه العملية تسمى بالتخطيط وبقدر ما يقوم الإنسان أو الدولة في وضع الخطط وتنفيذها بقدر ما يصاحب ذلك نجاح في المستقبل بمعنى أن العلاقة طردية بين الخطط والنجاح، مع الإبقاء على كل المتغيرات البيئية الخارجية والداخلية منها ثابتة أي أن الحديث هنا عن التخطيط بشكل نظري، بسبب أن الكثير من الحكومات تخطط للمستقبل وتضع البرنامج والأهداف ولكن تأتي أمور خارجية توقف تقدم هذه الخطط متطابقا مع قول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

يتباين تعريف التخطيط ومفهومه والمقصود منه من إنسان إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر بل ومن نظام إلى آخر وحتى يصل الاختلاف في نفس النظام من فترة إلى أخرى، ولهذا لا يوجد تعريف جامع ومحدد لهذه الوظيفة الإدارية، إلا أن كل التعاريف تشتمل على عناصر محددة، إلا أن التباين والتفاوت يظهر في الزاوية التي من خلالها يتم النظر لعملية التخطيط، بمعنى الهدف المراد من عملية التخطيط، والتباين يمكن أن يظهر في الزمان والمكان بمعنى أن الخطة التي تناسب زمناً ما لا تصلح لكل الأزمنة، بسبب اختلاف المعطيات والظروف البيئية المصاحبة لهذا الزمان ولكن لا يتناسب مع الزمن الحالي. ونفس الأمر بالنسبة للمكان فلا يمكن أن يتم نقل مخطط من منطقة ما وإسقاطه على منطقة ومكان آخر. لهذا يأتي الاختلاف في تعريف التخطيط مع العلم وكما سيأتي لاحقا بان هنالك عوامل مشتركة في وظيفة التخطيط، ولا

بد لكل التعاريف أن تشتملها هذه العناصر: عامل الدراسة والهندسة، القيام والتنبؤ، وتحديد الفترة الزمنية المرسومة والمخطط لها<sup>1</sup>.

والمكونات الأربعة يجب أن تتضمن في أي عملية تخطيط سواء كان هذا التخطيط شخصي أو ضمن مؤسسة صغيرة أو على نطاق الدولة والحكومات، وذلك لضرورة، الدراسة في تحديد المشكلة ودون تحديد المشكلة لا يمكن تحديد الأهداف أو التحديات، فعامل الدراسة هو الأساس والأصل في العملية التخطيطية، بمعنى آخر انه لا يمكن تحديد ما نريد دون أن نعرف الوضع الحقيقي على أرض الواقع، وهذا لن يأتي بطرق عشوائية، أو نظرة ارتجالية بل يأتي من خلال دراسات للواقع. وبعد إجراء الدراسات ووضع الأهداف يتم التنبؤ للمستقبل وهذا التنبؤ يكون ضمن الإمكانيات، فلا يكون أعلى من الإمكانيات فيكون انتحار، أو اقل من الإمكانيات فيكون قصورا في عملية التخطيط، وتضييعاً للوقت والجهد والإمكانيات. وهذا التنبؤ للمستقبل يجب أن يرافقه جدول زمنية، فلا يمكن التنبؤ للمستقبل دون فترة محددة ومعرفة في الوقت والتاريخ اللازم لإجراء عملية التخطيط<sup>2</sup>. فمن يتحدث عن المستقبل دون ربطة بوقت معين كمن يتحدث عن الأمر من باب الأمنيات والتخيلات التي لا تسمن ولا تغني من جوع. فمن هنا ان المكونات الأربعة لا بد وان تتضمن في أي تعريف من تعريفات التخطيط في الأساس والأصل الأصل للتخطيط.

كان في السابق ينظر للتنمية على أنها النمو الاقتصادي، وهذه النظرة تسمى بالمقياس التقليدي للتنمية، ومفاد هذه النظرة انه كلما ارتفع الدخل القومي، أو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الدخل الفردي، ومن ثم سيتم القضاء على الفقر والذي حتما بعد القضاء عليه سيكون تنمية للمجتمع. وهذه النظرة كانت موجودة في السابق. إلا أن النظرة والرؤية الحديثة للتنمية تختلف اختلافاً كلياً، فهي تنظر للتنمية من منظار أوسع واشمل لتشمل كل نواحي الحياة في المجتمع من صحة وتعليم وثقافة وسياسة واقتصاد ودولة فاعلة ومؤسسات يتم التنسيق فيما بينها بطرق

<sup>1</sup> موسى يوسف خميس، مدخل الى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، 1999م، ص13.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص14.

إدارية حديثة وفلسفه النظرة الحديثة للتنمية تقوم على انه كلما زادت نسبة التعليم في المجتمع زاد الإنتاج والإبداع، وزيادة الإنتاج سيؤدي إلى زيادة الدخل، وزيادة الدخل سيؤدي إلى النمو والتقدم وهكذا فان الرؤية الحديثة للتنمية ترى أن عملية التنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي فهي تعني (النمو الاقتصادي مضافا إليه التغيير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي)<sup>1</sup>.

في الجزئية السابقة تم الحديث عن التنمية بشكل عام، وفي هذه الجزئية سيتم الحديث عن التنمية السياسية، ويشير هذا المصطلح إلى عملية التغيير العضوي في طبيعة النظم، وتتوافق فكرة التغيير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التحديث<sup>2</sup>. وفي ضوء هذا يصرف هذا النسق السياسي النامي بأنه النسق الذي يتأثر بنائيا، وتتعدد فيه البناءات والنظم، ويتميز بخصائص الأدوار الوظيفية التي تتجزأ أدوارا متخصصة ضرورة لحفظ وحدة متبع القرار السياسي<sup>3</sup>. ويستعمل اصطلاح التنمية السياسية كذلك للإشارة إلى العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنظمة السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى، ومن فترة سياسية إلى أخرى، فالنظم والقيم السياسية تخضع للتغيير والتبديل، وتظهر في حالات متباينة من المرونة لتستوعب أي تغييرات مفاجئة<sup>4</sup>. وينظر للتنمية السياسية من مدخل آخر وهو البعد السياسي مثل سيطرة الدولة على المجتمع، وتحقيق المركزية، والولاء لسلطة الدولة، وتزايد مشاركة الناس في تحمل المسؤولية، وتزايد درجة الاستقلالية والتخلص من التبعية (والتي ستركز الدراسة عليه)، وتزايد نصيب الفرد من مختلف أشكال الخدمة والرعاية التي توفرها الدولة، وتخلص أبناء المجتمع من عقدة النقص والشعور بالدونية من جهة، وتنمي الاعتزاز والولاء للوطن والمواطنة من جهة أخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سالم النجفي، محمد القرشي مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م.

<sup>2</sup> Robert J. Jackson, & Michael B. Stin, **Issues in comparative politics**, p. 20.

<sup>3</sup> Morton R. Davies & Vaughan A. Lewise. **models of political System**, p 63.

<sup>4</sup> حسين عبد الحميد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009م، ص146.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص145

وتأتي هذه الدراسة للبحث في التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية خلال الفترة 1994-2010م، أي تقوم هذه الدراسة على مناقشة وجدولة مدى جدوى التخطيط المتبع من قبل السلطة الفلسطينية على تحقيق الأهداف المتمثلة في المشروع الوطني الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة المستقلة.

### مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة على مناقشة جدلية مدى جدوى التخطيط المتبع من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني متمثلاً في إنهاء الاحتلال والتحرير وإقامة دولة فلسطينية بمعنى أن الحكومات الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية هل كان إقامة الدولة الفلسطينية هي المحور المركزي الذي تركز عليه خططها أم انها كانت كل حكومة تأتي ليس لها صلة بسابقتها وبرنامجها؟

### أهمية الدراسة

ذكر تقرير لمجموعة من الباحثين تحت عنوان (تقوية مؤسسات السلطة الوطنية)، 1999 ((بأن المجتمع الفلسطيني يعيش حالة مزدوجة من العجز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ناتجة عن واقع الاحتلال من جانب وتصور السلطة الفلسطينية في معالجة الآثار الناتجة عن هذا الاحتلال، وبخاصة في ظل انتفاضة الأقصى، وفي ظل الأوضاع التي نشأت عن ممارسات السلطة الفلسطينية وأدائها خلال عشر سنوات من عمرها، والتي تميزت بغياب التخطيط التنموي وتفشي الفساد السياسي والاقتصادي، وبما أن مجتمعنا الفلسطيني يتميز بخصوصية تميزه عن الكثير من المجتمعات، وبخاصة افتقاره إلى التخطيط الواعي والمنظم سواء أكان هذا التخطيط طويل الأجل أم قصير الأجل))<sup>1</sup>

وبناءً على وجهة نظر التقرير فإن السلطة الوطنية تفتقر إلى التخطيط الطويل والقصير الأجل، والواعي المنظم. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة الخطط المتبعة من قبل

<sup>1</sup> ينظر: تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، 1999، تقرير فريق العمل المستقل، مجموعة باحثين الانترنت موقع



الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والتحقق من السياسة العامة لها في تحقيق المشروع الفلسطيني المستقل بالدولة المستقلة.

### أهداف الدراسة

انطلاقاً من اعتبارا الدولة هي الهدف الرئيسي فان وسيلة تحقيق الهدف على ارض الواقع هو التخطيط، والتخطيط في الحالة الفلسطينية مهمة الحكومات المتعاقبة بغض النظر عن لونها ومنهجها السياسي، ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسة العامة للحكومات الفلسطينية منذ نشأة السلطة ولغاية عام 2009 وذلك سيكون من خلال استعراض لبرامج الحكومات الفلسطينية وأهدافها.

### فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن التخطيط الحكومي السليم قاد إلى الهدف الرئيس التي أقيمت السلطة من اجله وهو التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية.

### أسئلة الدراسة

1. ما مدى فاعلية هذه البرامج ونجاحها في تحقيق الهدف التي أقيمت من اجله؟؟
2. هل يوجد تناسق بين الحكومات المتعاقبة بشأن الهدف الأساسي؟
3. هل عملت البرامج الحكومية على تأسيس المؤسسات الفلسطينية التي توصل إلى دولة؟
4. ما دور البرامج الحكومية الفلسطينية على التنمية السياسية؟
5. إذا كانت البرامج ناجحة فلماذا لم يتم إعلان الدولة بعد؟
6. ما دور البرامج الحكومية الفلسطينية على التحرير و إعلان الدولة الفلسطينية؟

7. هل المراحل الزمنية التي قطعتها السلطة الوطنية الفلسطينية كانت موحدة في الهدف مختلفة في الخطط؟ أم العكس؟

8. هل يوجد تناسق بين برامج الحكومات من جهة، وبرامج مؤسسة الرئاسة الفلسطينية في عهدي ياسر عرفات ومحمود عباس من جهة أخرى؟

### حدود الدراسة

تتركز هذه الدراسة على التعرف على السياسة العامة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة وتحديدًا في فلسطين وهو المكان التي تتواجد فيه الحكومات الفلسطينية والتعرف على مدى فاعلية هذه السياسة العامة في تحقيق الهدف الرئيسي وهو إعلان الدولة. وبهذا ستحصر حدود الدراسة الزمانية ما بين عام 1994م ولغاية عام 2009م، أما الحدود المكانية هي في فلسطين مكان عمل الحكومات الفلسطينية، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

### منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص البرامج، وجمع المعلومات عنها، خلال فترات متعددة، والذي يتطلب وصفاً دقيقاً للخطط، ولتحقيق ذلك سيتم جمع البرامج الحكومية والتحقق من أهدافها كما سيقوم الباحث بإجراء مقابلات مع أصحاب الشأن والمتخصصين في هذا المجال أما الجانب الثاني من المنهج وهو التحليلي، فيعتمد على الملاحظة، والنتيجة عن تحليل المعلومات والوثائق، والذي يهدف الوصول الى الوصف الموضوعي والمنظم إضافة إلى دراسة المصادر والمراجع المتخصصة بموضوع الدراسة وتحليلها وكذلك البيانات الصادرة عن الحكومات، للتعرف على اثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994م - 2009م.

### الدراسات السابقة

تحت عنوان " الدولة والتوجه إلى مجلس الأمن" ضمن سلسلة أوراق سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة لسنة 2009م تم الحديث عن الدولة الفلسطينية أنها ارتبطت بتطور الوعي الوطني المتعلق بتلك الدولة، حيث تحدث غسان الخطيب عن طريقة التفكير في الدولة من قبل الشعب الفلسطيني، وهذه الدولة مرت بثلاث مراحل تفكيرية. الأولى الدولة والنظام السياسي الفلسطيني والثانية الدولة والشرعية الدولية والثالثة الدولة والشرعية السياسية. وتحدث الكاتب عن الغموض الذي رافق الحديث عن الدولة منذ قيام منظمة التحرير ولغاية العام 1971م والذي في حينها تم الحديث عن الدولة الفلسطينية العلمانية والتي يتعايش فيها المسلم واليهودي والمسيحي والتي رفضت حينها ليس من إسرائيل فقط بل من بعض القوى الفلسطينية ذات التوجهات القومية. وبعد ذلك تحدثت الجبهة الديمقراطية عن دولة ثنائية القومية، ثم جاءت فكرة السلطة المقامة على أي شبر يتم تحريره من ارض فلسطين.

ويتابع غسان الخطيب القول أن مشروع الدولة التي يتم الحديث عنها مرتبط بالتسوية وبما تؤول إليه التسوية أي أن نجاحه أو عدم نجاحه مرتبط بنجاح أو عدم نجاح التسوية وليس نتيجة جهد وطني فلسطيني وهذا التحليل مهم لأنه يقترح انه لا يمكن للدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ان تقوم دون موافقة إسرائيل.

وفي مقالة للدكتور عبد الإله بلقزيز بعنوان (حماس في مختبر السلطة) نشرت على الموقع القدس اون لاين-[www.alqudsonline.com/show-atticle.asp?topic-.id=171756](http://www.alqudsonline.com/show-atticle.asp?topic-.id=171756)، حيث تحدث الدكتور بلقزيز عن أسباب فوز حماس في الانتخابات التشريعية التي حدثت عام 2006م وذكر ثلاث أسباب لفوز حماس وهي:

1- إخفاق السلطة في الجواب عن المسألة الوطنية. أتى اتفاق أوسلو يعد شعب فلسطين بالاستقلال الوطني وقيام الدولة بعد مرحلة انتقالية (خمس سنوات) يمهد فيها الحكم الذاتي لذلك، أتت نتائج المفاوضات في صيف عام 2000م تقطع باستحالة تحصيل هدف الاستقلال الوطني من طريق التفاوض والتسوية اللذين زعمت سلطة الحكم الذاتي أنهما سبيل شعب فلسطين الأوحده إلى نيل مطالبه الوطنية. إذ كانت لاءات القائد الشهيد ياسر عرفات لحظة

الذروة في مسار الممانعة السياسية لتيار التسوية المجحفة، فإن ذلك لم يكن إلا استثناء في مسيرة السلطة، إذ الغالب على موقف هذه السلطة - قبل كامب ديفيد الثانية وبعد استشهاد ياسر عرفات العمل بمقتضى أولويات التسوية وقواعدها وشروطها، وإذا كان شعب فلسطين قد تحمل وتجرع من الكأس المرة طويلاً أملاً في استقلال وطني يعيد كرامته المهذورة والممرغة فمن ذا الذي يملك ان يطالبه بالمزيد فيما لا افق يتبين له في الظلمة الظلماء للاحتلال واصرار هذا على معاندة الحق في الاستقلال.

2- إخفاق السلطة نفسها في الجواب عن المسألة الاجتماعية وضغوطها وأثقالها على حياة الناس. لقد أنتت اوسلو محمولة على وعود الرخاء والرفاه. كما أنتت سالفها كامب ديفيد في مصر ولعل بعض خدر وارتخاء أصاب الفلسطينيين من تلك الوعود كما أصاب المصريين قبلهم.

3- إخفاق السلطة في بناء مؤسسات شفافة تحظى بالحد الأدنى من المصادقية السياسية والوطنية أو تشعر المجتمع بأن سلطته تقدم له المثال الأول للدولة الديمقراطية الموعودة. إذ اجتاحت تجربة السلطة ظواهر الفساد والإفساد محولة الحياة العامة إلى جحيم لا يطاق وكرست المحسوبية والزبونية قانوناً حاكماً للعلاقة بين السلطة والمواطن وأحدثت شرخاً عميقاً في نسق القيم الاجتماعية.

وفي دراسة أخرى تحت عنوان " تقييم أداء الحكومة الثانية عشرة بعد مضي سنة على تشكيلها" للدكتور أحمد مصلح، وتم نشر دراسته في معهد السياسات العامة حيث قوم عمل الحكومة الثانية عشر من خلال البرنامج الوزاري، واجتماعات مجلس الوزراء والقرارات الصادرة عنه، أداء الحكومة في المجال السياسي، الأداء الحكومي في المجال الاقتصادي والمالي، الأداء الإداري والخدماتي، الأداء في المجال التشريعي، وتحدثت الدراسة عن الصعوبات البيئية المحيطة في عمل الحكومة في تلك الفترة، وعن حالة الانقسام التي رافقت عمل الحكومة، وعن غياب المجلس التشريعي والذي ما أثر على عمل الحكومة.

وفي مقابلة مع الدكتور سلام رئيس الوزراء الفلسطيني للحكومة الثالثة عشر أجراها أكرم مسلم وجعفر صدقة نشرت في عدد سياسات لسنة 2008م والتي تصدر بشكل فصلي عن معهد السياسات العامة في رام الله وتنتشرها مؤسسة الأيام. وعلى لسان المقابلين تم سؤال الدكتور سلام فياض عن جدوى المجازفة السياسية مع إسرائيل فأجاب د. سلام بالنص الحرفي:

"التعريف مهم فمنذ قيام السلطة وهناك شعور بأنها مشروع أمني لإسرائيل وهذا يخلق شعوراً من عدم الراحة خصوصاً لرجل الأمن.

إذا أردت أن تحكم لا بد من أن تحكم سواء بمفهوم سواء في الأمن أو الشؤون المدنية أو غيرهما ومفهومنا للأمن القومي على شقين: الأول، توفير الأمن للمواطن وهو حاجة فلسطينية محضّة.

أما الشق الثاني من مفهومنا للأمن فهو حماية المشروع الوطني، فالمهمة الأساسية للأمن هي التأكد من ان السلطة واحدة وهي لجميع الفلسطينيين، وبما أننا مشروع دولة، ولأن احد التعريفات المهمة للدولة هي أنها الوحيدة صاحبة الحق في استخدام القوة المشرعة قانوناً، وهذا تعريف دولي، وقد شددنا على ذلك لضباط وعناصر الأمن حتى يشعر رجل الأمن بان ما يقوم به مهمة وطنية. لسنا متعهدي امن لا عن إسرائيل ولا غيرها. هذه قضية أساسية بالنسبة إلينا.

علينا التحدث عن الموضوع الأمني بهذه الطريقة، وطرح الأمور دون خلط أو موارد وبعيداً عن النقاش المطلق.

دائماً أقول أن علينا إلا نناقش الأمور بالنظر المجرد وإنما الاحتكام إلى تجربتنا وعدم إصدار الأحكام المطلقة على بعضنا البعض فمن يناقش الحق المطلق لشعب تحت الاحتلال بالمقاومة؟ لا احد. اعتقد بان هذا ليس هو العنوان للمراجعة وإنما العنوان هو معيار الجدوى والتجربة ووضع الحقائق على الطاولة وما هي طبيعة هذا الاحتلال وكيف ننهيه.

نحن نواجه احتلالاً بطبيعة استيطانية، يعني إحلالي ونقطة الارتكاز في إنهائه هي تثبيت المواطن على الأرض.

صحيح أن الحديث عن الدولة بدأ عام 2002 حتى في اتفاقيات اوسلو كانت مفهومة ضمناً لكنها غير مكتوبة، أما السيادة فلم تكن مطروحة إطلاقاً، ولم تكن الوثائق التي تعرض على المؤتمرات الدولية تحتوي على كلمة فلسطين وكثير من المؤتمرات فضت أعمالها أو علفت بسبب كلمة هنا أو كلمة هناك توحى بسيادة فلسطينية في المستقبل. لكن بعد العام 2002 أصبح مفهوم السيادة مقبول وباتت المشكلة في كيف نصل.

إذا أردت أن تكون جادا في أي مشروع لإنهاء هذا الاحتلال الاستيطاني، فإن أهم عنصر والذي لا يمكن إلا أن يكون محل اتفاق بين الجميع وهو تثبيت المواطن على الأرض وهذا يتطلب عملاً.

لدينا واقع على الأرض يقول انه في العامين 2006 و 2007 هاجر حوالي 50 ألف شخص، في حين أن ما يجب أن يحدث هو العكس، كل هذه الأمور عرضناها على الناس، فجزء من الجهد الذي بذل لعرض الأمر بهذه الطريقة هدفه أن يكون الناس معك في هذا المفهوم لتعظيم فرص النجاح، فلم نأتي لنقول في النهاية أننا جربنا ولم ننجح، بل جننا لكي ننجح مارسنا ذلك منذ اليوم الأول ووصلنا إلى نتيجة واعتقد ان المواطن لمس التغيير.

الذي حصل وخير شاهد على ذلك مؤتمر الاستثمار الذي عقد في بيت لحم حيث كان هناك أكثر من ألف مدعو في الحفلة التي شهدتها ساحة المهد في الليلة الأخيرة للمؤتمر، في ليلة كانت من أجمل ما يكون. هذا الحفل لم يكن ممكناً قبل أشهر دون ان يكون لديك هاجس كبير.

بالتأكيد هدفنا تعميم هذا النموذج على كل الأراضي الفلسطينية، لكن الوضع في قطاع غزة كما تعلمون.... لكن كهدف وتوجه عامين نحن نسعى لخلق النموذج كالذي يجب ان يحدث عندما يحصل شعبنا على حقوقه في الضفة والقطاع عندما يصبح ذلك ممكناً هذا هو الهدف وهذه هي الرسالة التي يجب ان نثبت عليها.

كما وسأله المقابلان السؤال الاتي: هل انعكس جهد حكومتكم على وقف الفلتان وتوحيد

المرجعية الأمنية بتطوير ديناميات ضغط حقيقية تلجم العدوانية الإسرائيلية؟

في البداية صدرت تصريحات إسرائيلية كان فيها شيء من الايجابية لكن تغير الموقف بعد ذلك وتغيرت الرواية. كل ما يقولونه يردنا باستمرار من أطراف أخرى، ومع هذا فإن الأمور ماضية قدماً.

أنا لا أريد شهادة حسن سلوك أو إقرار من الاسرائيلين بمفهوم (عفارم)، لكن لا تصدق أنني لست بحاجة إلى قرار من نوع ما من إسرائيل لسبب آخر،

فمنذ العام 2002 وتحديدا من خطاب بوش في 23 حزيران من العام نفسه، والذي كان خطابا مهما ليس من باب التعظيم والتبجيل، وإنما كان حدثا مهما حيث تحدث فيه عن الدولة الفلسطينية، لكنه حدد في الخطاب قائمة مطالب من الفلسطينيين بان عليكم ألف باء جيم.....، وهذه القائمة تثبتت في الوعي الدولي وكأننا لا نستحق الحرية إلا إذا نفذنا هذه الألف باء جيم.....، بما فيها ما يتصل بموضوع الأمن، وكان حقنا، المفترض أن يكون حقا مطلقا، ارتبط بهذه القائمة، وأصبح انجاز مشروعنا الوطني القائم على أساس إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة مرتبطا بالتعامل مع هذه " التحفظات "

لهذا أنا معني بتحرير إسرائيل من كل هذه الذرائع ومعني ان يصدر ذلك عن الإسرائيليين أنفسهم. أنا لا أفتش عن (عفارم) من الإسرائيليين كمفهوم سخيف، وإنما الموضوع له علاقة بالتخلص من كل هذه الحجج التي وضعت في طريقنا، وباتت حائلا بيننا وبين الوصول إلى هدفنا بإنهاء الاحتلال، وهذا في غاية الأهمية.

وفي دراسة أخرى للدكتور محمد نصر تحت عنوان "تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني" تم نشرها في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في حزيران 2003م حيث ذكر نصر "وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، واستلامها صلاحيات محدودة على أجزاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد استمرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى زيادة الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وتعميق تبعية هذا الاقتصاد وارتعانه للمصالح الإسرائيلية.

ومن جانبها لم تبين السلطة الوطنية الفلسطينية إستراتيجية واضحة، ولم تتخذ سياسات متناسقة يمكن من خلالها التخلص من الإرث الاستعماري الصهيوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي أو إزالة التشوهات التي أحدثها ذلك الاحتلال خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية، بل، على النقيض من ذلك، فقد أدت كثير من الإجراءات التي قامت بها السلطة الوطنية إلى تعميق تلك التشوهات والى ظهور اختلالات جديدة في هيكل الاقتصاد الفلسطيني وفي العلاقة بين الأراضي الفلسطينية من جهة، وإسرائيل وبقية العالم من جهة أخرى".

وفي مذكرات ياسر عبد ربه التي نشرتها صحيفة الحياة السعودية ذكر إن ياسر عرفات لم يكن مفاوضا بارعا، لأنه يريد استكمال مظاهر الدولة، بغض النظر عن مضمونها الذي كان محصورا وضيقا وأضاف أن مشكلة ياسر عرفات انه كان يعتقد انه أفضل المفاوضين مثلما كان أفضل العسكريين والسياسيين والإداريين وفي كل الأمور. وهاجس عرفات في عملية المفاوضات لم يكن الحرص على الجغرافيا، بل الحرص على توسيع صلاحيات السلطة على أمل تحسين شروط التفاوض على الأرض في المستقبل، كما أن عرفات لم يكن يسعى لإنشاء دولة كاملة بل العمل على إيجاد مظاهرها فقط.



## الفصل الثاني

### الإطار النظري

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### أولاً: مفهوم التخطيط القومي

يعتبر التخطيط القومي من الأدوات الحكومية لتسيير الأمور الداخلية والخارجية وقد تناول كثير من الكتاب والباحثين مفهوم التخطيط من عدة زوايا، وعدة مناظير، فمنهم من تناول الزاوية التربوية، الاقتصادية، الاجتماعية، وبناءً على الزاوية التي ينظر من خلالها فقد تم تعريف التخطيط.

فعلماء الإدارة والاقتصاد عرفوا التخطيط على أنه " عبارة عن عمليات وضع التصاميم والمخططات التي ترسم وتحدد المسار المقبل للمجتمع في قطاعات الحياة المختلفة كما يريدتها هو نفسه"<sup>1</sup>.

وهنا يمكن القول أن التخطيط هو عبارة عن الوسائل اللازمة لإخضاع سير وعمل القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية لتوجيهات وإرادة المخططين.

أما مفهوم التخطيط التربوي"هو مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بالقرارات والإجراءات العملية لاستشراف المستقبل، وتحقيق أهدافه من خلال اختيار البدائل والنماذج الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية والفنية المتاحة إلى أقصى حد ممكن لإحداث التغيير المنشود"<sup>2</sup>.

ومن خلال التعريف التربوي يمكن صياغة المقصود منه، والهدف المنشود، وذلك لأنه يعد من أهم مجالات التخطيط القومي وقاعدة ارتكازه حيث يقوم بتنمية القوى البشرية وصقل وصياغة القدرات والمهارات والمعارف والاتجاهات للكفاءات البشرية في جوانبها العلمية

<sup>1</sup> محمود الجمعي: التخطيط الاقتصادي 1979، ص 10-12

<sup>2</sup> محمد مندر: مفهوم التخطيط [www.infpe.edu.dz/cours/Enseignates/Sconnaire](http://www.infpe.edu.dz/cours/Enseignates/Sconnaire)

والعقلية والفنية على أساس أن الإنسان هو المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودون تنمية الإنسان لن يكون هنالك تنمية حقيقية.

أما نبيل السمالوطي يعرف التخطيط على انه " الموائمة بين ما هو مطلوب، وما هو متاح عمليا، فهذا يعني تعبئة وتنسيق الموارد، والطاقات والقوة البشرية لتحقيق أهداف معينه، ويتم تحقيق هذه الأهداف في فترة زمنية معينة تحددها الخطة، وتعمل كل خطة على تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة"، ويعرف (لينمان) " التخطيط بأنه هو ذلك الفعل المعتمد والمنسق الذي يقوم به المخططون هادفين من ورائه إلى تحقيق أهداف عامة، وأغراض محددة من اجل مصلحة ومنفعة أفراد الدولة سواء قام بذلك أفراد الهيئة البرلمانية في المجتمع، أو سعت إليه الحكومة مباشرة" <sup>1</sup>.

وتحدث الدكتور صلاح الراشد أن مفهوم التخطيط هو لضمان عدم حدوث مشاكل أو كوارث، هذا لا يعني أن بالتخطيط لن يحدث مشاكل، بل هو يقصد أن بالتنبؤ للمستقبل يمكن درء هذه المشاكل، وتحدث عن أهم عنصر في التخطيط وهو إدارة الوقت وذلك لأن اغلب الناس تكون حياتهم ضمن نطاق إدارة الكوارث أو إدارة الأزمات، أي أنهم ينتظرون حتى تبدأ كارثة أو مشكلة ثم يسعون في طلب الحل وبالتالي غياب التخطيط في حياتهم هو الذي سبب واحداث هذه المشاكل، وهذه الحقيقة تدعم فكرة أن أهم عنصر في حياة الأفراد إدارة الوقت، وهذا يعني أن عملية التخطيط عملية معقدة والبعض يحسن إتقانها والبعض الآخر لا يحسن إتقانها لأنها تتطلب مهارة تحديد أهم الأنشطة التي ينبغي تخطيطها وتحديد الأولويات في تلك الأنشطة واستثمارها ومن هنا يمكن القول بناء على وجهة نظر الدكتور صلاح الراشد أن أهم عنصر في التخطيط هو الوقت، كما ويقول (ماريون هاينز) التخطيط يتميز بخاصيتين الأولى انه " يقودك من حيث أنت الآن إلى حيث تود أن تكون " والثانية "يحدد الموارد المطلوبة لتحقيق الهدف من حيث التكلفة والوقت" <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> www. wikipedia. org/wiki

<sup>2</sup> Ibid.

أما عن مفهوم التخطيط القومي فعرفه د. كامل بكري على انه " الأسلوب الذي تستعين به الدولة لتوجيه عملية تنمية اقتصادها القومي وتنظيمها على نحو يجعلها في حدود مواردها وإمكاناتها المتاحة وتضمن تحقيقها للأهداف والآمال المعقودة عليها"<sup>1</sup>.

وبناء على ما تقدم فإنه يتبين أن مجموعة الباحثين والمعرفين للتخطيط اتفقوا على مضمون التخطيط، لكنهم اختلفوا على التعريف من ناحية الشكل، وبتفاوت تعريف التخطيط بتفاوت عوامل ظروف الزمان والمكان، بل أن هذا التفاوت يمتد إلى داخل المكان إذا ما اختلفت وجهات النظر وتباينت الاحتياجات والمصالح، إذ انه لا يوجد تعريف يشمل كل جوانب عملية التخطيط، فالأمر متوقف على الهدف من التخطيط أولاً، وعلى المكان والزمان ثانياً، ولكن من المتفق عليه أن هناك قواسم مشتركة بين المهتمين والباحثين في هذا المجال، حيث توجد أسس مشتركة تدخل بالحسبان عند تعريف التخطيط، وبالتالي فإن الاختلاف محدود بين التعاريف التي يضعها معظم الباحثون، وإذا ما وجد اختلاف فيكون بالنظرة أو الهدف من وراء تحديد المفهوم.

#### ثانياً: أبعاد التخطيط

للتخطيط أبعاد هامة وضرورية ولهذه الأبعاد أهمية في عملية التخطيط بغض النظر عن نسبه كل واحد في أهميته النسبية في العملية التخطيطية، إن هذه الأبعاد يجب أن تتفاعل فيما بينها لنحصل على التكامل المنشود، وهذا التكامل والتفاعل الذي يقودنا إلى النتائج المرجوة من عملية التخطيط، أي انه كلما زاد التكامل والتفاعل بين هذه العناصر كان هنالك نتائج أفضل من عملية التخطيط والعكس صحيح، وتتمثل أبعاد عملية التخطيط بما يلي:-

#### أ. البعد المعلوماتي

كل خطة يجب أن تأخذ في اعتبارها كل المعلومات المتاحة، وهذه المعلومات على غرارها تبنى أدق تفاصيل الخطة، فلا يوجد خطة بدون معلومات وإلا أصبح الحال لمن نخطط؟ وكيف نخطط؟ ومتى نخطط؟، بمعنى آخر أن كل خطة يجب أن تأخذ في اعتباراتها الوضع

<sup>1</sup> كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت، 1987 ص 572-573.

السياسي والأمني والاقتصادي والسكاني للمجتمع المراد التخطيط له، ولأجابه الثلاث أسئلة التي دائما ما ينطلق منها أي مخطط وهي متى وكيف ولمن، لا بد من معلومات وذلك لان الأمر يتعدى أكثر من ذلك وهو موضوع الندرة حيث كل شيء في هذا الكون له نهاية، ولن يستطيع احد الإجابة على الثلاث أسئلة أو موضوع الندرة إلا المعلومات، فإذا توفرت المعلومات عندها يستطيع المخطط أن يضع الخطط الملائمة والمناسبة<sup>1</sup>.

## ب. البعد الزمني

للوقت أهمية بالغة في كل شيء، سواء كان في حياه الإنسان، أو حياة المجتمعات والأمم، فنجد أن الله عز وجل أقسم بالوقت أو الزمان في أكثر من موضع بالقرآن الكريم، وكرر القسم أكثر من مره لأهميته البالغة فيقول عز وجل في سورة الفجر (والفجر) آية 1، وقوله عز وجل (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) سورة الليل، وقوله سبحانه (والضحى والليل إذا سجى) من سورة الضحى، والله عز وجل أراد بهذه الآيات تبيان أهمية الوقت، فالوقت في الحقيقة حياتنا على الكرة الأرضية فالوقت هو الحياة<sup>2</sup>.

والخطة يجب أن يحدد لها بداية ونهاية وذلك لأنه لا يوجد شيء بدون تحديد زمان له وذلك من اجل معرفه البداية الزمنية للخطة، وتحديد الزمان أيضا يساعد في تحديد الرقابة الواجب توافرها للخطة، فالزمان هنا يتبعه آلية الرقابة التي تناسبه، ، وتحديد الزمان أيضا يساعد في تحديد الأولويات والتحديات التي يجب أن يبدأ العمل بها.

وتحديد الزمان في الخطة يضمن النجاح لها ويضمن أنها خطة محددة المعالم من ناحية الزمان، أما خطة بدون زمان فإنها تكون خطة عشوائية لا ضمان لنجاحها وهذا العنصر وهو عنصر الزمان والوقت هو الفاصل بين التنمية المخطط لها وبين التنمية العشوائية.

<sup>1</sup> يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، طبعة أولى، 1999، دار الشروق للنشر عمان ص13

<sup>2</sup> إبراهيم الغنام، أهمية الوقت، www.kenana online. com / page 4176

## ج. البعد المؤسسي

البعد المؤسسي هو الجهة المسؤولة عن عملية التخطيط في الدولة، إذ يتكون هذا البعد من إجراءات وسياسات إدارية وتنظيمية، بل أن بعضها يندرج تحت ما يعرف بالإطار القانوني، الذي يأخذ تارة جانب المساعدة في التخطيط، أي راسم الخطط، وطوراً جانب الدفاع والتبرير لكل ما يراد بالخططة.

ويتكون البعد المؤسسي من قسمين هامين، يتمثل الأول بإصدار التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية، أما القسم الآخر فيتمثل بتشكيل وإنشاء المؤسسات والأقسام اللازمة<sup>1</sup>. وللبعد المؤسسي في التخطيط طبيعة فلسفية يرتكز عليها التخطيط في عدة مدارس ونظريات أهمها التخطيط في النظام الاشتراكي، والتخطيط في النظام الرأسمالي.

إن فلسفة التخطيط القائم عليها النظام الاشتراكي تأخذ الطابع التنموي والإصلاح الشامل لبرامج وخدمات المجتمع، والإصلاح في تلك الفلسفة مبني على ضرورة توفير العدالة الاجتماعية والسياسية لجميع أفراد المجتمع، وعلى ذلك فإن خدمات الرعاية الاجتماعية تتجه أكثر إلى أن تكون خدمات تنموية وإصلاح اجتماعي شامل وخدمات ذات طابع مجتمعي. إن جوانب الطريقة الفنية لعملية التخطيط يتضمن بالدرجة الأولى مهام تحليلية والتي تتضمن عمليات جمع البيانات الكافية والدقيقة وتحديد عدد المشكلات المطلوب التخطيط لمواجهتها وتوفير الحلول المناسبة لها وترتيب الأولويات، وتحديد الأهداف، وتصميم أو وضع البرامج وتقدير النفقات والتكاليف وكذلك تقدير الفوائد التي ستتحقق عند تنفيذ البرامج وأخيراً مهام تقييم هذه البرامج والتعرف على الإيجابيات وجوانب القصور للاستفادة من ذلك في أي عمليات تخطيطية مستقبلية.

ويرى منظرو هذا الاتجاه أن التخطيط يجب أن يرتكز على مقومات رئيسية منها:

<sup>1</sup> موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، الطبعة الأولى، 1999، دار الشروق للنشر ص34

- ضرورة ممارسة التخطيط من خلال جهاز كفاء وفعال يعترف به المجتمع وتتوافر لديه معلومات عن المجتمع.
- أن يعمل التخطيط على إجراء تغيير شامل في المجتمع.
- أن يتوافر في المجتمع قطاع اقتصادي قوي قادر على مواجهة مشكلات التخلف.
- أن يعتمد التخطيط على خبراء وفنيين متخصصين ذو كفاءة عالية في مجال التخطيط، وان الاعتماد على القادة المحليين والأهالي يكون في نطاق محدود.
- ضرورة توجيه الاهتمام الأساسي إلى المشكلات المجتمعية العامة وضرورة حلها أكثر من توجيه الاهتمام إلى العملية ونوع الأسلوب المستخدم في التخطيط لمواجهة وحل هذه المشكلات.

أما عن طبيعة وفلسفة التخطيط في النظام الرأسمالي فالسائد إن هذه المجتمعات تتجه إلى الفردية والتركيز على الحرية الفردية، والمشكلات ذات الطابع الفردي وعلى ذلك فإن خدمات الرعاية الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية ذات طابع خدمات علاجية للفرد، وهذا الاتجاه في التخطيط يهتم أكثر بالتخطيط لأحداث تغييرات يطلبها ويوافق على حدوثها أفراد المجتمع أنفسهم ويهتم أيضا بالتخطيط المحلي والتخطيط القطاعي ويهتم كذلك بالعملية التخطيطية ذاتها وبضرورة توافر أكبر قدر ممكن من الاتفاق العام على خطط وبرامج التنمية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التخطيط يجب أن يرتكز على أسس ومقومات أساسية لعل أهمها ما يلي:

1. ضرورة ارتباط التخطيط بالمقومات الأساسية للوضع القائم في المجتمع.
2. يعتمد التخطيط أساسا على اللامركزية فيكون تخطيطا لا مركزيا محليا أو قطاعيا.
3. ضرورة اشتراك المواطنين بصورة فعالة وحقيقية في عمليات صنع القرارات التخطيطية.

4. أن يأخذ التخطيط طابع التخطيط المحلي المحدود وان يركز أساسا على ضرورة توافر الموافقة الجماعية بكافة أفراد المجتمع على جميع خطوات وعمليات التخطيط.
  5. أن يكون الاهتمام الرئيسي والهدف الأول في عملية التخطيط ليس فقط حل المشكلة بذاتها بل أيضا التوصل إلى العملية المناسبة والأسلوب الأمثل لحل المشكلة.
  6. ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للمهام التفاعلية.
  7. ضرورة الاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية لعملية التخطيط من اجل التنمية<sup>1</sup>.
- وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كل نظام يختلف عن الآخر في شكل التخطيط والجهة المسؤولة عن التخطيط، ففي النظام الاشتراكي نجد أن الدولة هي المخولة فقط في التخطيط، أما النظام الرأسمالي فإن المشاركة الشعبية هي صاحبة القرار النهائي في عملية التخطيط.

#### د. البعد البشري

يشكل الإنسان جانبا مهماً في هذا البعد، فهو المخطط من جهة، والمخطط له من جهة أخرى، يعني أن الإنسان هو الاداء المنفذة للخطة، وفي الوقت نفسه يعتبر الجانب المستهدف من وراء الخطط فهو الوسيلة والهدف في نفس الوقت<sup>2</sup>.

#### هـ. البعد المكاني

الخطة لا بد لها من مكان تنفذ عليه فكما هي مرتبطة بزمان معين فهي أيضا مرتبطة في مكان معين، حيث لكل مكان خصائصه ومحدداته والخطط المناسبة له، وهذا البعد المكاني أو البيئي بكل ما به من سكان وتقاليد وعادات ومناهج وأفكار لا بد من معرفته وفحصه لكي يتم تفصيل خطط تلائم هذا المكان، مع العلم أن للمكان نفسه خطط تتناسب في زمان معين ولا تناسبه في زمان آخر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ص 17-25

<sup>2</sup> موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1999، ص 34-35

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 35



## و. البعد المالي

يلزم إعداد وتنفيذ أية خطة الأخذ بعين الاعتبار وبكل جدية مسألة الموارد المالية المتاحة، إذ تتحكم هذه بحجم وانتشار برامج ومشاريع الخطة، حيث أن البعد المالي هو بعد أو معيار مهم لمعرفة نوع وشكل الخطة<sup>1</sup>.

### ثانياً: مراحل التخطيط القومي

إن مفهوم التخطيط القومي يقصد به تحديد أهداف معينه ووضع الأساليب التنظيمية التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، وللتسيق بين الوسائل والأهداف يلزم وجود خطة تعمل الدولة على تنفيذها خلال فترة زمنية مستقبلية معينة، وبعبارة أخرى فإن الخطة هي برنامج سياسي بحاجة إلى سلسلة من القرارات السياسية والإجرائية المحددة، ولعمل ذلك تمر الخطة في عدة مراحل تخطيطية، وفي عدة مستويات حكومية، فالسلطة السياسية العليا هي التي تحدد أهداف التخطيط نيابة عن الشعب، والهيئة العليا للتخطيط والتي تأخذ عدة مسميات هي التي تقوم بإعداد الخطة من الناحية الفنية.

أما التنظيم الإداري على مستوى القطاع غالباً ما تكون الوزارة هي التي تنفذ الخطة على مستوى الوزارة، والتي هي من زودت الخطط بالمعلومات والإمكانات والاحتياجات قبل البدء بعمل الخطة تأتي في هذه المرحلة لتنفيذ الخطة التي أوصت بعملها مسبقاً، وبعد أن تتحدد المستويات المختلفة تبدأ عملية التخطيط والتي تمر بثلاث مراحل:

1- المرحلة السابقة على إعداد الخطة.

2- مرحلة إعداد الخطة وإقرارها.

3- مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، مرجع سابق، ص 35-36

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 ص 26

مع العلم أن هذه المراحل متصلة فيما بينها ويصعب الفصل بين مرحلة وأخرى وفيما يلي توضيح لكل مرحلة على حده.

#### أ. المرحلة السابقة على وضع الخطة

وهذه المرحلة مرحلة تحضير البيانات والإحصائيات ومعرفة الإمكانيات، بمعنى آخر هذه مرحلة ماذا يريد المجتمع؟ أو تحديد احتياجات المجتمع وفق منهجية ورؤية وتصور المجتمع المراد التخطيط له ومن هذه البيانات الواجب توافرها حجم الموارد البشرية وتوزيعهم الجغرافي، وتركيبهم من حيث السن، وتحصيلهم العلمي ومعدلات المواليد والوفيات.

ومن البيانات أيضا الموارد والنواتج المحلي، والصادرات والواردات ومن الأمور المهمة أيضا في وضع وإعداد الخطة معرفة التحديات التي تواجه المجتمع، ولعل من المفيد التنويه هنا إلى انه يجب أن تأخذ الخطة وقت إعدادها أمر هام وهو أن لا تقتصر دراسة المتغيرات على ما هو قائم فقط وقت إعداد الخطة، بل يتعين على الجهة المخططة دراسة احتمالات سير هذه المتغيرات في المستقبل بفرض استمرار الظروف على ما هو عليه، أي دون أن تأخذ في حسابها ما تريد الخطة إدخاله من تعديلات على هذه المتغيرات<sup>1</sup>.

#### ب. مرحلة إعداد الخطة وإقرارها

بعد أن تم في المرحلة السابقة تجميع البيانات اللازمة سيتم بهذة المرحلة التنسيق بين الإمكانيات الموجودة، والوسائل المتاحة من اجل الوصول للهدف أو الأهداف المنشودة من وراء إعداد هذه الخطة، والاهتمام هنا منصب على طريقة إعداد خطة أولى للتنمية في ظل التخطيط الشامل، ومرحلة إعداد الخطة تسير على الشكل التالي:

**1- تحديد الأهداف العامة للخطة:** وفق نصائح وإرشادات الهيئة العليا للتخطيط والمقترحات المقدمة منها للسلطة السياسية العليا تقوم هذه السلطة السياسية بتحديد الأهداف العامة للخطة،

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 264-266

بمعنى آخر أن هذه المرحلة من مراحل تحديد الأهداف يكون سياسي بامتياز، وسبب ذلك هو أن النتائج المحققة تتوقف على نوعية التخطيط والتنفيذ والذي يتحمل مسؤولية هذه النتائج هم السياسيون<sup>1</sup>.

**2- إعداد الإطار المبدئي للخطة:** في هذا الإطار تقوم السلطة السياسية العليا بترجمة الأهداف إلى مؤشرات وسياسات وإجراءات ذات طابع توجيهي، تشمل كافة المتغيرات والبيانات التي حصلت عليها السلطة العليا من الهيئة العليا للتخطيط، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بالاتساق أو التناغم بين أجزاء الخطة التي قامت بها السلطة السياسية العليا<sup>2</sup>.

**3 - إعداد خطط وفروع النشاط:** في هذه المرحلة تقوم السلطات التي وضعت الإطار المبدئي للخطة بإرسالها إلى القطاعات التي تليها في الهيكل التنظيمي، أي تقوم الوزارة بإرسال الخطة التي أعدت على مستوى القطاع أو الوزارة إلى المستوى التالي في سلم التنظيم الإداري أي إلى المؤسسة أو الهيئة المشرفة على نشاط التخطيط داخل القطاع أو الوزارة ومن ثم تقوم هذه الهيئة أو المؤسسة بتحويل الخطة إلى خطة تفصيلية على مستوى فرع النشاط أو القطاع<sup>3</sup>.

**4- وضع الخطة في صورتها النهائية:** وفي هذه المرحلة تعود الخطة من المستويات الدنيا التي وضعت التفصيلات للخطة من جديد وتكون بصورة خطة تفصيلية واضحة المعالم والأهداف، بناء على مقترحات الهيئات والسلطات الدنيا، وهنا تقوم السلطات السياسية العليا بالتأكد من التناسق المشار إليه بين أجزاء الخطة وان لم يكن هنالك تناسق عالي تقوم هذه السلطات العليا بالتعديل المطلوب على الخطة حتى يتم الوصول للتناسق المطلوب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> شارل تبهيم، **التخطيط والتنمية**، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة 1966 ص 197-205

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مذكرات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 268

<sup>3</sup> المرجع السابق.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 270

5 - مرحلة إقرار الخطة: بعد المراحل السابقة يكون لدى السلطات السياسية العليا خطة شامله كاملة تم انجازها على كل المستويات الإدارية، وبناء على تحديد الإمكانيات والفرص والتحديات الموجودة داخل المجتمع<sup>1</sup>.

وفي هذه المرحلة تقوم السلطات العليا بعرض هذه الخطة على الجهة التشريعية لتأخذ الخطة صفة القانون الملزم بها من جهة، وتحمي نفسها إن لم يتم تحقيق الأهداف المعلنة من جهة أخرى.

### ج. مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها

بعد مرحلة الإعداد والتحضير لتجهيز الخطة من قبل المستويات التي تعمل على الخطة، تبدأ عملية جديدة وهي

1- تنفيذ الخطة: وهذه العملية لا تقل أهمية عن العملية السابقة وهي الإعداد، لأن عملية التنفيذ هي تطبيق ما تم رسمه على الورق بأرض الواقع ولهذا تعتبر عملية شاقه ومعقدة جدا، وعند عملية التنفيذ هذه تقوم السلطات الدنيا هي بالتنفيذ فلا يقوم المستوى السياسي ولا الإدارة العامة العليا من الحكومة في التنفيذ بل من يقوم بالتنفيذ هم المستويات التنفيذية الأكثر اتصالا بالواقع، وهنا تظهر بعض المشاكل عند التنفيذ بين الخطة و الواقع، لهذا لا بد من إعطاء السلطات التنفيذية بعض المساهمة المناسبة في اتخاذ القرار لتصحيح مسار الخطة<sup>2</sup>.

وباختصار هذه المرحلة هي وضع خطة العمل موضوع التنفيذ والتطبيق الفعلي وذلك بقصد تحويل الأهداف المرسومة إلى واقع ملموس على الأرض.

2- متابعة تنفيذ الخطة والرقابة عليها: بعد عملية الإعداد والتنفيذ تأتي عملية الرقابة على الخطة، أي مراقبة ما تم انجازه وما لم يتم انجازه، ورصد الانحراف في التنفيذ، وتأتي هذه

<sup>1</sup> كريمة كرم، التخطيط العيني والمالي للاقتصاد القومي، دار النهضة العربية، القاهرة 1978، ص 44-45.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 272

الرقابة من عدة جهات، فالسلطات السياسية التي وضعت الأهداف العليا تضع من يراقب الخطة ويوجد جهات أخرى تراقب عملية التنفيذ<sup>1</sup>.

#### رابعاً: أنواع التخطيط

المقصود بنوع التخطيط هو الغرض المراد من التخطيط، أي أن عملية التخطيط تجري في أي مكان وزمان، ولهذا تسمى بناءً على الغرض الذي أقيمت من أجله، مع العلم أن المفهوم الأساسي للتخطيط يبقى كما هو، لكن الغرض من وراء التقسيم هو معرفة مدى شمولية التخطيط أو المدة الزمنية المخطط لها. وهناك الكثير من أنواع التخطيط ويمكن هنا ذكر بعض منها:

1- **درجة شمولية التخطيط** يمكن تقسيم التخطيط حسب درجة شمول التخطيط إلى تخطيط شامل يخطط لكافة النشاطات الموجودة داخل المجتمع، والتخطيط الجزئي الذي يخطط لناحية معينة داخل المجتمع.

2- **الهيئة المشرفة على التخطيط** يندرج تحت هذا المسمى عدة تقسيمات للتخطيط مثل التخطيط المركزي، والتخطيط لا مركزي، تخطيط البلديات، تخطيط المؤسسات.

3 - **الفترة الزمنية للخطة** يمكن تقسيم الخطة بناءً على الفترة الزمنية ويمكن تقسيمها إلى، تخطيط طويل المدى، وتخطيط متوسط المدى، وتخطيط قصير المدى.

4- **التغطية الجغرافية** هنا يتم الحديث عن المكان، ويمكن تقسيم الخطة إلى التخطيط القومي الذي يشمل جميع أجزاء الدولة، والتخطيط الإقليمي، الذي يشمل جزء معين من أجزاء الدولة، والتخطيط المحلي تقوم به المجالس المحلية والبلديات.

5 - **درجة الإلزام** ويمكن تقسيمه بناءً على الإلزامية إلى ثلاث أنواع وهي التخطيط غير الإلزامي ويكون هذا النوع ملزم للحكومة وغير ملزم للقطاع الخاص، والنوع الثاني هو التخطيط الإلزامي وفي هذا النوع من التخطيط يكون على الجميع التقيد به، والنوع الثالث وهو

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، مرجع سابق، ص 275

التخطيط التأسيري أو الإشرافي وفي هذا النوع تكون الدولة هي المشرفة فقط على تنفيذ الخطة من قبل القطاع الخاص<sup>1</sup>.

#### خامساً: أهداف التخطيط الحكومي

وتتمثل أهم هذه الأهداف بما يلي

1. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين السكان والمناطق والأقاليم بشكل مقبول.

2. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة والتوظيف السليم للموارد البشرية.

3. تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي وتحسين مستوى معيشة السكان ونوعية حياتهم.

4. المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية... الخ<sup>2</sup>.

#### سادساً: المشاركة الشعبية في التخطيط

المشاركة في أي مجتمع هي حصيلة عوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، نفسية، سياسية، أخلاقية<sup>3</sup>.

وحصيلة هذه العوامل وتفاعلها يحدد بنية المجتمع ونظامه. والمشاركة هي الترجمة العملية والحقيقية للعقد الاجتماعي الطوعي الذي بين الدولة والمجتمع.

تلعب المشاركة في عملية التخطيط دور مهم وفعال، فالمشاركة تعمل باستمرار بهدف التغيير نحو الأفضل، وتساهم في دفع عجلة التنمية هنا لابد من توضيح بعض المفاهيم مثل:

<sup>1</sup> جميل الجالودي: التخطيط والتجربة الأردنية، عمان 1997 ص 5-12

<sup>2</sup> سعيد الخضري: محاضرات في مبادئ التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، مكتبة الجامعة، 1991 ص 25-30

<sup>3</sup> ربحي و بربية: نقد العقل السياسي، دار الآداب بيروت، 1996 ص 13

(1) **التحول:** هو تغيير اجتماعي مستمر الحركة في اتجاه واحد وقد يكون نحو التقدم أو نحو التخلف أو إلى أعلى أو إلى أسفل.

(2) **التطور:** هو نوع آخر من التغيير الاجتماعي، و يأخذ طابعا يختلف عن التحول في تحركاته والتطور يقصد به التغيير نحو النمو، أي من شكل مبسط إلى شكل أكثر تعقيدا، وقد يكون التطور سلبيا وقد يكون ايجابيا.

(3) **التقدم:** هو تغيير يتجه مساره دائما إلى الأمام وتحقيق أهداف ايجابية لأفراد المجتمع<sup>1</sup>.

وهذه المفاهيم لها ارتباط وثيق بالمشاركة الشعبية، وذلك لأن من يحدد هذه المفاهيم وأي منها يريد المجتمع بطريقته ومناهجه وعقيدته وثقافته الخ، فالمشاركة الشعبية في التخطيط هي المحدد الأول لما يريده المجتمع.

والمشاركة الشعبية المقصود بها هو اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة.

#### سابعا: أهمية المشاركة الشعبية

1. تساعد المشاركة الشعبية في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان.
2. تساهم المشاركة في تدعيم اتصال المجتمع بالدولة.
3. تقرر المشاركة الشعبية الشعور بالمسؤولية وزيادة الانتماء للوطن بمؤسساته المختلفة.
4. تعمل المشاركة الشعبية على تخفيض التكاليف اللازمة لتنفيذ واستكمال الخطط التنموية.
5. تعمل المشاركة الشعبية على تصحيح الأخطاء والانحرافات الموجودة في الخطط.
6. تؤدي المشاركة الشعبية إلى التعاون من أجل إنجاز الخطة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الفاروق زكي يونس: علم الاجتماع والأسس النظرية، عالم الكتب، الأولى، 1972ص194

## ثامناً: العوامل المؤثرة في المشاركة الشعبية

تتعدد العوامل المؤثرة بالمشاركة وتتفاوت أهمية الدور الذي تقوم به، ويزداد هذا التفاوت بين الدول، فالعامل المهم بالنسبة إلى دولة ما، قد لا يأخذ نفس النسبة لدولة أخرى، إلا أن هنالك تداخل وتشابك بين العوامل المؤثرة في عملية المشاركة الشعبية وهنا يمكن الإشارة إلى بعض هذه العوامل:

1. مدى إيمان واهتمام السلطات المسؤولة بالمجتمع مهما كان حجمه أو طبيعته أو مساهمته في عملية التخطيط، وهذا العامل يعتبر الأهم من بين العوامل الأخرى، وذلك لأنه مرتبط بالسلطة السياسية.

2. انتشار الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين أفراد المجتمع، وإيمانهم بالدور الذي يقومون به.

3. حرية التعبير والتفكير والإعلام.

4. إيجاد قنوات اتصال بين أفراد المجتمع والسلطة الحاكمة.

5. تشجيع السكان من قبل الحكومة على المشاركة الشعبية وعدم التقليل من أفكارهم<sup>2</sup>.

## تاسعاً: المشاركة الشعبية والتنمية

"يمكن أن يقال أن التنمية هي التفاعل بين الناس وبين الموارد الطبيعية المتاحة لهم، أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية، ودور الناس في هذا التفاعل له أوجه كثيرة متداخلة ومتناقضة في الظاهر، وجميعها لا بد أن توضع في الحسبان وان تندرج في عملية فعالة للتنمية، ومن المفيد أن نبحت ادوار الناس المتعددة في عملية التنمية. فأول كل شيء الناس هم هدف عملية التنمية، والهدف المنشود من التنمية هو تحقيق الرفاهية للبشر، ويمكن كذلك أن تعود

<sup>1</sup> محمد الصقور: التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، عمان، 1982، ص 44.

<sup>2</sup> موسى يوسف طمي: مدخل إلى التخطيط، دار الشروق، عمان 1999، ص 116-119



التنمية بالقوة على الوحدات السياسية كالأمم والدول، لكن هذه القوة لا تستخدم بصورة مشروعة، إلا إذا سخرت في سبيل تحسين رفاهية السكان ككل، لا لخدمة الصفوة المنتقاه من السكان، سواء كانت هذه الصفوة طائفة عسكرية، أو سياسية أو دينية، أو عرقية، أو كانت الدولة نفسها.

وهناك من يقول: أن الدولة القوية ضرورية لتحقيق مزيد من السعادة والرخاء للسكان، وهذا صحيح إذا اعتبرت الدولة أداة في هذه العملية، وليست هدفا لها، فلو كانت هدفا لها فان جزءا من السكان في هذه الحالة تستفيد على حساب جزء آخر، أو على حساب الأجزاء الأخرى، أو أن الشعب ككل لا يجني من فوائد التنمية إلا القليل<sup>1</sup>.

### عاشرا: مفهوم المشاركة السياسية

يتضمن مفهوم المشاركة السياسية دلالات كثيرة ومتباينة بالنسبة للأفراد ويعزى ذلك إلى الثقافة السياسية التي يحيا في ظلها وإطارها هؤلاء الأفراد. فيعرف "صموئيل هنتجتون" المشاركة السياسية بأنها "النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي".

لقد تباينت الآراء وتعددت حول الآثار التي يمكن أن تتجم عن المشاركة السياسية الجماهيرية والسياسية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها دول العالم الثالث.

فبعض الباحثين يرى أن المشاركة السياسية هي شرط أساسي لتغيير الاتجاهات السياسية الحكومية. بهدف تطوير الأوضاع الاقتصادية إلى درجة عالية ويرى فريق آخر أن اتساع نطاق المشاركة السياسية قد يسبب أثارا عكسية، إذ قد تفرض عملية المشاركة السياسية حدودا على قدرة الحكومة في إمكانية الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة والمتاحة، ومن الناحية السياسية تفرض المشاركة السياسية حدودا أمام نمو السلطة المركزية والتي تعتبر أساسية وجوهريه للقيام بتنفيذ البرامج اللازمة للتحديث السياسي. ويذهب فريق من الكتاب إلى أن هناك علاقة ارتباط بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي. فالبعض يؤكد أن المشاركة السياسية

<sup>1</sup> جانيت. ف. جورج، إدارة التنمية، ترجمة منير لبيب موسى، دار المعارف القاهرة، 1979، ص 28-40

شرط مسبق لإقامة حكومة مسئولة وشرعية. وهناك من يرى أن اتساع نطاق المشاركة من شأنه أن يفرض الهيمنة على المؤسسات السياسية وقد يؤدي أو يقود إلى حالة من عدم الاستقرار بتباعد المطالب الجماهيرية.

وعدم قدرة النظام على الوفاء بهذه المطالب وهذه تسمى (بالثورة المتصاعدة للمطالب).

إن المشاركة السياسية بمعناها العام والبسيط تعتبر مرادف للديمقراطية وهي حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب، وتعتبر المشاركة السياسية حق المواطن في أن يراقب القرارات والسياسات العامة سواء بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم<sup>1</sup>.

ومن هنا فإن الاهتمام حقيقة ذاتية تنبع من الإنسان ذاته، أما المشاركة فإنها إجراء نظامي يسمح بها الهيكل السياسي. وأما التفاعل فهو نتيجة العلاقة بين الفرد والدولة<sup>2</sup>.

فالمشاركة السياسية تعتبر أحد مقومات الديمقراطية، لا تختلف في معناها العام والشامل هذا عن معناها في حالة البلاد التي تشهد عملية تنموية، يمكن تحديد مظاهر أو مؤشرات المشاركة السياسية على النحو التالي:

- تشير المشاركة السياسية إلى حالات الدعم الجماهيري للسلطة.
- المشاركة السياسية قد تشير إلى جهود المواطنين في التأثير على القرارات السياسات الحكومية.
- ترتبط المشاركة في صورة ما يقوم به الأفراد من تصرفات وفعاليات في إطار ما يحدده القانون مثل: التصويت.
- تقترن المشاركة بالتمثيل النيابي خاصة في المجتمعات الكبيرة.

<sup>1</sup> جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي العدد 55، 1983، ص 108-110

<sup>2</sup> حامد عبد الله ربيع، أبحاث في النظرية السياسية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971 ص 217-218

- قد يشير مفهوم المشاركة إلى مساهمة ومشاركة الأفراد في ظاهرة الحياة السياسية العامة من خلال شغلهم الوظائف الرسمية، أو حضور الاجتماعات العامة، أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ومناقشة القضايا العامة.
  - وغالبا ما تشير إلى الأعمال الهادفة لاختيار القادة السياسيين والتأثير على السياسات العامة.
  - قد تتضمن بعض التعريفات المشاركة على مستوى المؤسسات المحلية.
  - قد تتباين الآراء والتصورات لما يمكن أن يشكل التصرف أو العمل السياسي فما قد يعد تصرفا سياسيا في مجتمع ما قد لا يحمل نفس الدلالة في مجتمع آخر.
- صفوة القول، لا بد من التركيز والتأكيد على عنصر التصرف المادي كعامل أساسي وجوهري في تحديد مدلول ونطاق النشاط. فكل فرد يكتسب المعرفة من خلال عملية التنشئة السياسية ولكن تظل هذه الاتجاهات في حيز الاهتمام - ما لم يقترن هذا الاتجاه بسلوك أو تصرف مادي، ولا مسوغ - عندئذ - للحديث عن المشاركة بصورة أو بأخرى<sup>1</sup>.

#### حادي عشر: التخطيط وعلاقته بالتنمية

يستهدف التخطيط تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا يتطلب استراتيجيات لتحقيق زيادة في معدلات التنمية المطلوبة كما ويمكن قياس الوصول للهدف بعدة معايير منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- 1- ارتفاع متوسط دخل الفرد في العام.
- 2- حدوث زيادة مضطردة في الدخل القومي.
- 3- وجود فائض في ميزان المدفوعات بالدولة.
- 4- زيادة قيمة الصادرات على الواردات.

<sup>1</sup> ناجي صادق شراب، التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة، ص 134-137

- 5- ارتفاع نسبة المدخرات الوطنية وبالتالي ارتفاع نسبة الاستثمارات الوطنية مقابل انخفاض أو عدم وجود قروض أجنبية.
- 6- ضيق الفجوة القائمة بين القرار السياسي والقرار الفني فيما يتصل بقرارات التخطيط ووضع خطط للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- 7- توافر نظم معلومات قوية يعتمد عليها تتضمن بيانات ومعلومات كافية ودقيقة وحديثة.
- 8- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء في العالم.
- 9- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الصلب في العالم.
- 10- ارتفاع نصيب الفرد بالنسبة لعدد غرف السكن.
- 11- ارتفاع نصيب الفرد من الطرق المعبدة المتاحة في المجتمع بالكيلومتر.
- 12- ارتفاع معدل عدد المواطنين الذين تتوفر لهم خدمة اتصال هاتفي خاصة بهم.
- 13- زيادة متوسط استهلاك الفرد من المياه الصالحة للشرب في العالم.
- 14- ارتفاع مستوى صحة البيئة وانخفاض معدلات التلوث بصورة المتعددة.
- 15- انخفاض معدل عدد المواطنين /لكل طبيب.
- 16- انخفاض معدل الوفيات بين سكان المجتمع.
- 17- انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع.
- 18- زيادة متوسط عمر الفرد.
- 19- زيادة نسبة التعليم مقابل انخفاض معدل الأمية.
- 20- انخفاض متوسط حجم الأسرة النووية.

21- زيادة معدل مشاركة المواطنين في عمليات صنع واتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم.

22- زيادة معدل استهلاك الفرد من المنظمات الصناعية في العام.

23- زيادة شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مشكلات مجتمعهم.

24 - زيادة شعور المواطنين بالاستقلالية بدلا من الاتكالية.

25- زيادة شعور المواطنين بالانتماء لمجتمعهم دون مغالاة أو تعصب<sup>1</sup>.

## ثاني عشر: التنمية

لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر ومظاهر التخلف الأخرى وعملية التنمية الاقتصادية ضمن هذه المقاييس التقليدية كانت تعد إجمالا خلال فترة الخمسينات والستينات ظاهرة اقتصادية تقاس بالزيادة السريعة في نمو الدخل القومي والدخل الفردي السنوي ونتيجة لمعدلات النمو المشار إليها فان فوائد التنمية إما أن تصل إلى عامة الشعب بشكل فرص عمل أو فرص اقتصادية أخرى، أو إنها تخلق الحالات الضرورية للاستمرار بالنمو وتوزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية على أوسع عدد من أفراد الشعب.

وهكذا نجد أن مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل كانت جميعا ذات أهمية ثانوية قياسا بهدف زيادة الدخل القومي أو الحصول على معدلات عالية من نمو ذلك الدخل. وبعبارة ملخصة يمكن القول أن التنمية في العقدين السابقين كان ينظر إليها على أنها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي.

ولكن لسوء الحظ فإن تجربة الخمسينات والستينات في بلدان العالم الثالث قد أنجزت معدلات جيدة من نمو الدخل القومي ولكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك المناطق من

<sup>1</sup> عبد العزيز مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، السويس، 1995، ص 72-76

العالم فقد بقيت شعوب العالم الثالث في حالة تطور بطيء وهذا مؤشر كبير يوضح أن هناك خطأ في أن يتصور المرء أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تحصل عن طريق زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث وهنا يعد تعريف عملية التنمية الاقتصادية تعريفاً ضيقاً جداً، لذلك لم يعد عدد كبير من علماء اقتصاد التنمية ميالاً إلى استخدام المقاييس التقليدية السابقة الذكر في تقويم عمليات التنمية وإنما أخذوا يركزون بشكل مباشر على نوعية عمليات التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

### ثالث عشر: الرؤية الجديدة للتنمية

بعد تجارب بلدان العالم الثالث في الخمسينات والستينات مع التنمية وفشل مجهوداتها من الوصول إلى قطاعات واسعة من أبناء شعوب ذلك العالم، صارت هناك حاجة إلى رؤية جديدة للتنمية في تلك البلدان. فالرؤية الجديدة للتنمية ألا ينظر إلى عملية التنمية بوصفها غاية، بل بوصفها وسيلة أو أداة لإجراء العمليات (التنموية) التي يزيل الفقر الذي لازم حياة شعوب العالم الثالث فترة طويلة، وتوسيع فرص العمل وأعاد توزيع الدخل، إن عملية التنمية تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي لحياة شعوب العالم الثالث، لذا فإن العملية التنموية يجب أن تفهم على أنها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة توجيه النظام الاقتصادي الاجتماعي الكلي في البلد وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج، فضلاً عن تضمينها تغييرات كبيرة في التركيب المؤسسي والاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني وهكذا فإن الرؤية الحديثة للتنمية ترى أن عملية التنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي فهي تعني النمو الاقتصادي مضافاً إليه التغيير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي.

وثمة أبعاد نوعية مهمة في عملية التنمية لا يمكن أن تكون موجودة في عملية النمو المعبر عنها بالمقاييس التقليدية، وهذه الفوارق النوعية بين النمو والتنمية تبدو واضحة في حالة تحسن أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وفي تطور التقنية التي يسخرها الإنسان لخدمة أغراض التنمية لذلك وبدلاً من استخدام نمو الدخل القومي على المستوى الكلي أو الفردي مقياساً للتنمية فإن الاقتصاديين يرون أن اهتماماً مباشراً يجب أن يعطى للقضاء على الفقر،

<sup>1</sup> سالم ألنجفي، محمد صالح القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار النشر، جامعة الموصل، 1988، ص 28-30

وانجاز خدمات صحية أفضل وتعليم أفضل في كل مستوى من مستوياته ورفع مستوى المعيشة والاستخدام وذلك للوصول إلى التنمية الاقتصادية ضمن مؤشرات الرؤية الحديثة أو الجديدة لها<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف التنمية بناء على الغرض منها " الزيادة المضطردة في مجالات الخيار والفرص المتاحة للفرد في تخطيط وممارسة حياته حسب أدائه الشخصي في السعادة وسد المطالب. وهذا الغرض يمتد ليشمل جميع أفراد الشعب، وهذا الخيار يتوقف على حرية الناس في الانتقال، وعلى ما لهم من كلمة فيما يسهم من قرارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية<sup>2</sup>.

فالمفروض أن الناس إذا أعطوا فرصهم وحريرتهم في الاختيار فإنهم يقدمون لمجتمعهم أقصى ما يستطيعون، ويكشفون عن قدراتهم الفردية، وغرض التنمية هو الوصول لهذا الهدف.

#### رابع عشر: التنمية السياسية

تعني السياسة الأخذ بيد الإنسان باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة على اعتبار أن السياسة هي مرجعية صناعة القرار في شتى المجالات، وهذه تتطلب جهدا ووقتا يتجاوز برنامجا حكوميا لفترة محددة، لذا فإن التنمية السياسية حتى تتجح لا بد وان تكون برنامجا رسميا ثابتا، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة المباشرة، والتي لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار، تشمل الديمقراطية والأحزاب وقوانين الانتخابات، المحكمة الدستورية وحرية الرأي والتعبير، باعتبار هذه الجوانب ذات مساس مباشر في تطوير الحياة الإنسانية السياسية، وحتى تتم صياغة الأنظمة والقوانين بشكل موضوعي، ولا تخدم فئة سياسية محددة على حساب فئات سياسية أخرى فعلى صانعي القرار السعي لإشراك أكبر قطاع ممكن من المفكرين والمنفقين والمستفيدين من جهة، والقطاعات السياسية المتنوعة والمتعددة من جهة أخرى في وضع تصوراتها العامة، التي تخدم صانعي القرار من صياغة مشروع التنمية السياسية، والذي لا بد وأن يخضع بعد ذلك إلى عملية حوار مشترك فيه كل قطاعات المجتمع وبشكل خاص مؤسسات المجتمع المدني، وان تؤخذ

<sup>1</sup> سالم أنجفي، محمد صالح القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 31

<sup>2</sup> جانيت. ف. جورج، إدارة التنمية، مرجع سابق، ص 12-17

ملاحظات وآراء هذه المؤسسات بعين الاعتبار عند الوصول إلى حالة الصياغة النهائية لمشروع التنمية السياسية بجوانبه المتعددة ومناحيه المتنوعة<sup>1</sup>.

هذه التنمية لا تعني الجانب السياسي أو النظام السياسي فقط، بل تتعدى ذلك إلى البحث في الوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية والأوضاع الثقافية والتربوية، مما يعني شمولية البحث فيما يؤدي إلى تطور المجتمع ورفيئه، ولكن في ضوء ضوابط القانون والنظام، فالقانون هو السيد بدلاً من سيادة الأفراد، واحترام الرأي والرأي الآخر في ظل الحوار الديمقراطي، والإيمان بمبدأ تداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع، والحق المقدس في حرية التعبير للإنسان المواطن، مع السعي الدائم لتحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية للمجتمع.

إن كل نموذج سياسي يأتي معه برنامج عمل متكامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وهذه ذات إطار محدد، تحميه مجموعة الأنظمة والقوانين التي تنبثق من رغبة الأغلبية من قطاعات المجتمع، فالنماذج السياسية التي عرفها العالم ليس بالنماذج المثلى، التي لا بد وان يأخذ بها على أنها هي النماذج التي تصلح لكل زمان ومكان، فلكل مجتمع ظروفه وقدراته ومدى تطور أفراد ووعيمهم، ولا تصلح عملية النقل لهذا النموذج أو ذلك، لأن لكل دولة أو أمة هويتها الخاصة بها، ولهذا جاءت أهمية بيئة النماذج والتجارب الخارجية، فإن لم تكن صالحة لهذه البيئة، فمن الصعب رؤية نجاحها عندنا، حتى لو كانت مثالية في التطبيق وناجحة في بيئتها الأصلية<sup>2</sup>.

ليس مستساغاً الحديث الدائم عن شعارات الوطن والمواطنين ونحن دائبو العمل في المسارات المضادة للوطن والمواطنين، وكأن المواطنين مجموعة رعايا تتطلي عليهم مثل هذه التصريحات المكررة بمناسبة وبدون مناسبة، فالأمن بالوطن يأتي من خلال شعور المواطنين بمواطنتهم في بلدهم، والمواطنة هذه تتطلب حماية هؤلاء المواطنين من قهر السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية العاملة صباح ومساء في الاتجاه المضاد لحقوق الإنسان والأمن والكرامة.

<sup>1</sup> غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى ص 45-46

<sup>2</sup> المرجع السابق، 47-48



تأتي الحكومات وتذهب ولم تجد لأي منها رصيذاً أو من يأسف على رحيلها، لدى المواطنين، بل تحمل معها في رحيلها كثيراً من اللامبالاة، إن لم يكن الشماتة والازدراء، والسبب الرئيسي في ذلك أن الجهاز الحكومي الذي يناط به تسيير شؤون الدولة يعيد تكرير ذات الوجوه والألوان إياها وليس لها حول ولا قوة، حيث لا يتم اختيارها بمعايير ومقاييس واضحة ومحددة، يحكم من خلالها على أداء هذا الفرد العضو في السلطة التنفيذية أو على أداء المجموع الكلي للسلطة التنفيذية، ومن هنا فإن المواطنين لا يشعرون باختلاف هذه الحكومة أو تلك في الأداء والتنفيذ.

إن التنمية السياسية التي أشبعنا الناس حديثاً عنها، لا تأتي إلا من احترام الرأي والرأي الآخر، وإحقاق الحق، واحترام معيار الكفاءة والكفاية، وتشكيل المجالس السياسية، لا تتم إلا في ضوء معايير تلتزم بها الدولة، حتى تكون دولة القانون والمؤسسات، لا دولة الأجهزة والأفراد، والمزاج الشخصي لهذا المسئول أو ذاك، لأننا في عالم أصبح فيه كل شيء مكشوف، ولا مجال لإخفاء أي شيء، فإن كنا ننتسب إلى الدول التي تطمح بتطبيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني حكم الشعب من خلال أخلاق قدراته واستثمار كفاءات ومقدرات مواطنيه، فالوطن يبني بأيدي مواطنيه، وإلا فإن النفوس المكبوتة جراء الظلم والضيغ في حقوقها ستكون في الخندق المعادي لأماني وطموحات الوطن، ولن تنفع بعد ذلك كل الخطب السياسية في الوطنية والمواطنة، لان الخبز ضروري لإدامة الحياة كما هي الحرية، فالخبز والحرية وجهان لحالة واحدة، فليس بالخبز وحده يحيى الإنسان، ولا بالشعارات التي تتحدث عن الديمقراطية<sup>1</sup>.

أناس كثيرون يؤمنون أن الوطن بقرة حلوب، وحالما يجف ضرعها، يبدأ بالصراخ والعويل، وهؤلاء مرتزقة الدولة والنظام السياسي، فان لم يستمروا في النهب من ضرع الوطن، فهذا الوطن حقيبة يمكن تسويقها لأي مشتري، حتى وان كان عدواً للوطن وأهله ومستقبل أطفاله، ولأننا نقع بين طامعين يمثلان الامبريالية والصهيونية التي لا تستقيم لهما حياه إلا من خلال الهيمنة واستغلال ثروات الشعوب وتسييرها لخدمة أهدافها ومصالحها، فان مثل هؤلاء يشكلون خطراً كبيراً على الوطن والمواطن وعلى مستقبل أطفال هذا الوطن، أي يشكلون خطراً على الوطن حاضراً ومستقبلاً.

<sup>1</sup> غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 49

إن الانتماء الوطني لا يمكن أن يكون في كثرة الصراخ والعيول، لأن كثيرا من أصحاب الأصوات العريضة العالية تجد أنهم من المفسدين في الأرض في المهمات التي تحملوا مسؤوليتها في الجانبين الفساد الإداري والمالي، وهؤلاء موجودون في كل مؤسسة، وفي كل زمان، ومكان، ولعدم تعرضهم للمساءلة يدفع بهم إلى التمادي في ممارساتهم، مما ينعكس سلبا على الوطن وحقوق المواطنين<sup>1</sup>.

#### خامس عشر: أزمات التنمية السياسية

على الرغم من أن مفهوم الأزمة قديم من حيث الوجود، فقد أستخدم المفهوم بطرق ثلاثة، الأول عرف الأزمة بأنها "أي تهديد خطير لتشغيل النظام السياسي أي أن الأزمة لا تعدو أن تكون مجموعه من الأحداث المترابطة التي تعبر أساسا عن صورة من الصراع الخطير"، ويعرف الاتجاه الثاني\_الأزمة بأنها تغير هام في طريقة عمل السياسة لمؤسسات جديدة، أما التعريف الثالث\_فهو عبارة عن تصنيف للمشكلات التي تواجه الحكومات.

وتكمن الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة في شمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله لينطبق على مختلف صور العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني.

ويعرف علماء الاجتماع الأزمة بأنها " اختلاف نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، وإعادة التوازن إلى هذا النظام " من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع.

والأزمة بهذا المعنى عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما انه يهدد الاركان الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام ويقصد بالأزمة من الناحية السياسية حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله.

<sup>1</sup> غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية، مرجع سابق،، ص 50-55

وعموما فالأزمة مشكلة يعبر عنها لمجموعة من الأحداث المترابطة وتصاحب مجموعة من التغييرات الكمية أو النوعية، وتحدد الأزمة بعلاقة الفاعلين بإبداء النظام موضع البحث وبقدرة النظام على استيعاب المدخلات والتعبير عنها بمخرجات.

ويمكن تحديد خمسة عوامل عند دراسة أي أزمة:

1- طبيعة الأزمة.

2- طبيعة المدخلات.

3- تأثير النظم المجتمعية الأخرى.

4- قدرة النظام وأداؤه.

5- موقف الفاعلية داخل النظام من الأزمة.

وهناك أكثر من محاولة لتصنيف أزمت التنمية السياسية، الأولى للموند والأخرى لباي.

أما تصنيف الموند فيشمل أربعة أزمت هي:

1- أزمة بناء الدولة وتشير إلى وجود تهديد خطير من داخل المجتمع أو من خارجه يهدد بقاء المجتمع أو النظام السياسي.

2- أزمة بناء الأمة، ويقصد بها عملية تحول الولاءات الضيقة إلى النظام السياسي.

3- أزمة المشاركة: وتشير إلى المطالبة المتزايدة بالإسهام في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح أو الجماعات المختلفة داخل المجتمع.

4- أزمة التوزيع: وترتبط بتدخل النظام السياسي للتأثير على توزيع الموارد أو القيم بين فئات المجتمع المختلفة.

أما تصنيف باي فيقدم ست أزمات هي على التوالي:

- 1- أزمة الهوية
- 2- أزمة الشريعة
- 3- أزمة التغلغل
- 4- أزمة المشاركة
- 5- أزمة الاندماج
- 6- أزمة التوزيع

**وفيما يلي نبذه عن كل منها:**

**أولاً: أزمة الهوية:** تتعلق بمشكلة الولاءات المحددة وتحولها إلى الولاء الأكبر أو ما يسمى الولاء القومي، وتعرف الهوية بأنها، الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف العليا المشتركة.

**ثانياً: أزمة الشرعية:** وتشير درجة القبول والمصادقية والاتفاق على شرعية الحكومة أي تحويل من الأسس التقليدية على الشرعية إلى الأسس الحديثة وهي: الأساس العقدي أو الأساسي اللاوعي من الميلاد على أرض المجتمع.

والشرعية بمعناها الواسع تعنى قبول المواطنين بالنظام السياسي واعتقادهم أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم.

وتتحدد أبعاد أزمة الشرعية فيما إذا كان النظام القائم قد جاء تعبيراً عن الرضا العام والقبول الجماعي من ناحية، وفيما إذا كان يعبر عن المصلحة العامة من ناحية ثانية، وبأسلوب وبطريقة تولي السلطة السياسية من ناحية ثالثة.

وترتبط رؤية المواطن للنظام السياسي بالتوجهات والمدرجات السياسية التي يحملها عبر عملية تنشئة سياسية طويلة تبدأ مع ميلاده. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للشرعية السياسية، وتستند هنا على تصنيف ماكس ويد:

- 1- الشرعية التقليدية، التي تستند على التقاليد والعادات ومبدأ الوراثة والمعتقدات الدينية.
- 2- الشرعية الكارزمية، هي التي تعتمد على الصفات والسمات الشخصية للقائد.
- 3- الشرعية الدستورية أو القانونية، هي التي تستند على النصوص القانونية والدستورية أي أن طريقة إسناد السلطة تتم وفقا للقواعد الدستورية المتعارف عليها.

**ثالثا: أزمة التغلغل:** إن كفاءة النظام السياسي في التغلغل إنما مرتبط ارتباطا وثيقا بما يتمتع به ذلك النظام من قدرات تنظيمية. إذ يقصد بالتغلغل التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها الداخليه، وهذا يعني أن قدرة الحكومة على التغلغل تشير إلى مقدرتها على بسط سيطرتها على كافة مناطق الإقليم الجغرافي لدولتها، وكذلك على كافة الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعها، إذ يتحقق التغلغل عند سريان قوانين الحكومة المركزية على كافة الأراضي الخاضعة لها، وعلى كافة المواطنين القاطنين لتلك الأراضي، والتغلغل هذا يفيد الحكومة في توطيد أركان الاستقرار السياسي في تلك الدولة، أي عدم وصول الحكومة لكافة أراضيها ومواطنيها من شأنه أن يدخل تلك الدولة أو الحكومة في أزمة التغلغل.

**رابعا: أزمة الاندماج:** وهي كما حددها "باي" تشير إلى مدى تنظيم النظام السياسي ككل كنظام علاقات متفاعلة، أي تشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة والى علاقات الجماعات ببعضها، والى علاقة شاغلي الأدوار بالمواطنين النشيطين في المجتمع.

**خامسا: أزمة المشاركة السياسية:** وتتخلص في زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية، وتثير أزمة المشاركة السياسية مسألتين الأولى وجود قنوات ووسائل من خلالها يمكن

للأفراد التعبير والمشاركة في صناعة القرار والإسهام في السياسة العامة والمسألة الثانية ترتبط باستعداد المواطنين للمشاركة التطوعية في أنشطة النظام السياسي.

سادسا: أزمة التوزيع: وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين، واعتقادهم أن الحكومة مسؤولة عن تلبية هذه الاحتياجات والمطالب ومسؤولة عن مستوى المعيشة في المجتمع.

وترتبط هذه الأزمة بزيادة أو ثورة التوقعات لدى المواطنين بعد الاستقلال السياسي إذ يتوقع المواطنون زيادة المنافع الاقتصادية والسياسية التي قد تعود عليهم بعد نيل الاستقلال"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> ناجي صادق شراب، التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة الطبعة الثانية ص 33-40

## الفصل الثالث

### التخطيط الحكومي الفلسطيني

### السياقات السياسية والاجتماعية

### والاقتصادية والمالية

## الفصل الثالث

### التخطيط الحكومي الفلسطيني السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

#### مقدمة

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، والتي أنشئت نتيجة لاتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، تعرضت الأراضي الفلسطينية للعديد من الأحداث الجوهرية التي أدت إلى إحداث تغييرات بنيوية في كافة قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية عند تأسيسها العديد من المشاكل المتأصلة في مختلف المجالات، حيث أنه كان قد مر وقت طويل لم يكن هناك جسم فلسطيني مسئول عن تطوير وتنمية الواقع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني، كما أن حجم الدمار الذي ألحقه الاحتلال الإسرائيلي بالفلسطينيين اقتصادياً واجتماعياً أثناء انتفاضة الحجارة (الاتفاقية الأولى) كان هائلاً، مما أدى إلى وجود حالة من الضعف والوهن في مختلف مجالات الحياة العامة، وخلق حالة من التشوهات والاختلالات التي أدت إلى نشوء حالة من التبعية الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى النتائج الكارثية بحق المواطن الفلسطيني بسبب السياسات التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي ويعتبر اتفاق أوسلو مرحلة انتقالية وفق ما اتفق عليه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني ومدته خمس سنوات وان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية والهدف من المفاوضات هو الانتقال للمرحلة النهائية وفق قرار (242)، (338)<sup>1</sup>.

عانى النظام الفلسطيني الناشئ من مشاكل متنوعة، خاصة أن تجربة الحكم ومسؤولياته الاقتصادية والسياسية كانت جديدة بالنسبة له وتختلف عن تجربة منظمة التحرير، كان على السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الأولى لإنشائها أن تتحمل مسؤولية النهوض بالمجتمع الفلسطيني، خاصة في ظل التضحيات البشرية والمادية التي قدمها هذا المجتمع في ظل

<sup>1</sup> محمد اشنية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، الطبعة الأولى، ص 21-22.



الانتفاضة، وبناءاً على ذلك بدأت السلطة تعمل على بناء مؤسسات الدولة والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل للوصول إلى غايتها النهائية وهي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967 كما تم الاتفاق عليه في أوسلو.

وبما أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية ضد الشعب الفلسطيني استمرت، وفي ظل التراخي في التقدم في عملية السلام، اندلعت انتفاضة الأقصى عام (2000) لتغير خارطة السياسية وقوانين اللعبة بين الطرفين، وليدخل بعدها المجتمع الفلسطيني مرحلة دفع ثمنها غالياً، فقد زاد الوضع الاقتصادي والسياسي سوءاً نتيجة للقتل والحصار والإغلاق والتدمير وتجريف الأراضي ومصادرتها.

كما كان للمتغيرات العديدة التي حصلت في العشر سنوات الأخيرة تأثيراً كبيراً على مسار القضية الوطنية أهمها فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة وحدث الانقسام كنتيجة لصدام أيديولوجيتين مختلفتين، ومن ناحية أخرى الممارسات العنصرية من قبل قوات الاحتلال المتمثلة ببناء جدار الفصل العنصري والاستمرار في توسيع المستوطنات وبناء وحدات استيطانية جديدة (خاصة في القدس)، وبالرغم من ذلك استطاعت السلطة أن تحافظ على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتميمته، وأن توضح للعالم مدى حجم الضرر الهائل الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني.

من جانب آخر فقد حققت السلطة الوطنية إنجازات هامة في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحقيق سيادة القانون والحكم الرشيد، وقد قطعت شوطاً جيداً في ظل الظروف والتحديات التي واجهتها، إلا أن ما لم يتم إنجازه حتى الآن أكبر بكثير من ما تم إنجازه، فالدولة الفلسطينية المستقلة لم تر النور حتى الآن، ولم تتحقق التنمية المستدامة المطلوبة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وما زال الشعب الفلسطيني يعاني الأمرين في ظل ممارسات الإسرائيلية العدوانية عليه من ناحية، وعجز السلطة عن القيام بدورها المطلوب بأكمله وجه من ناحية أخرى، ولهذا هناك من يرى أن السلطة الوطنية أخفقت في جوانب ونجحت في أخرى، حيث أن الفلسطينيين نجحوا في حرب البقاء والوجود على

الأرض لمدة امتدت أكثر من قرن، إلا أن الإخفاق جاء نتيجة عدم قدرة السلطة الوطنية على إنهاء الاحتلال وبناء المؤسسات الفاعلة بين (1994-2000)<sup>1</sup>.

توجهت السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر سبتمبر من العام 2011 م إلى الأمم المتحدة، لمطالبتها رسمياً بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 م وإنهاء الاحتلال، في ظل تحذير إسرائيلي لها من قيامها بهذه الخطوة، وكانت نتيجة هذا التوجه هو عدم قدرة السلطة على حشد التأييد الدولي اللازم لمثل هذه الخطوة.

سيتم في هذا الفصل استعراض أهم المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى يومنا هذا، وأهم العوامل والمتغيرات التي أثرت سلباً أو إيجاباً في هذه القطاعات، وأين نحن الآن من التنمية المستدامة التي تسعى السلطة لتحقيقها وتحقيق حلم الدولة.

## أولاً: الفترة الواقعة بين 1994-2000

### 1. السياق السياسي والاجتماعي

صاحبت الفترة الواقعة ما بين أعوام 1994-2000 م تحولات سياسية واجتماعية هائلة، فهي الفترة التي تأتي مباشرة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو، الأمر الذي ترك بصمته على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى يومنا هذا.

يعتبر توقيع اتفاق أوسلو ومن ثم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة منعطفاً مهماً في تاريخ القضية الوطنية الفلسطينية، فهو يعتبر بداية لحقبة جديدة تباينت الآراء بين متفائل ومتشائم من تداعياته على الشعب الفلسطيني، وبين راض عن بنوده وبين رافض لها بشكل قاطع، وما زال هذا الجدل مستمراً حتى يومنا هذا.

<sup>1</sup> محمد اشنية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، الطبعة الأولى، ص22، 21.

حصلت تحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، حيث قامت السلطة الوطنية بتشكيل نظام سياسي جديد، يهيمن عليه مشروع إقامة دولة مستقلة فوق إقليمها، وأخذت البننى والمؤسسات الجديدة تحل محل مؤسسات الاحتلال، وحدث تراجع واضح في دور منظمة التحرير الفلسطينية وانتهت هيمنتها على الحقل السياسي<sup>1</sup>. وبهذا بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة صلاحياتها السياسية على الأراضي التي انسحبت منها قوات الاحتلال ضمن اتفاق أوسلو، حيث أنه وبحسب بنود الاتفاق تم تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاثة فئات: مناطق ذات سيطرة فلسطينية كاملة، مناطق ذات سيطرة فلسطينية إسرائيلية مشتركة، ومناطق ذات سيطرة إسرائيلية كاملة.

تسلمت السلطة العديد من الصلاحيات والمسئوليات المجتمعية الجديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها. وبالرغم من الصلاحيات التي تمتعت بها السلطة الوطنية، إلا أن هذه الصلاحيات بقيت محكومة بضوابط ومحددات اتفاق أوسلو، حيث أن السلطة لم تمتلك سيادة فعلية على الأراضي التي حكمتها، وجرى استثناء العديد من القضايا المصيرية لمفاوضات الحل النهائي (اللاجئين، القدس، المستوطنات، المياه، الحدود... .)، الأمر الذي صعّب مهمة السلطة الوطنية.

في عام 1996 قامت السلطة الوطنية بإجراء أول انتخابات عامة لانتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية وانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، والتي كانت نتائجها فوز ياسر عرفات كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفوز حركة فتح بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، في ظل إجماع أغلب القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة عن المشاركة في هذه الانتخابات.

اعتمدت السلطة الوطنية على تنظيم حركة فتح في تشكيل مؤسساتها وأجهزتها المتعددة، فهو التنظيم الذي خاضت به الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو التنظيم الذي تشكلت منه

---

<sup>3</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (دراسة تحليلية نقدية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998،

غالبية المجلس الوزاري، وكافة المناصب الحساسة في مؤسسات السلطة من قيادات للأجهزة الأمنية والمحافظين والوكلاء والمدراء العاميين. . . الخ<sup>1</sup>.

قامت السلطة بتحقيق إنجازات مهمة على صعيد بناء المؤسسات والوزارات والمراكز المتخصصة، بالإضافة إلى المؤسسات العامة وشبه الحكومية، ومجالس الحكم المحلي،

إلا أن البناء المؤسسي والأطر القانونية واللوائح والأنظمة الإدارية التي تحكم عمل كافة هذه المؤسسات بقيت تعاني من نواقص، حيث بقيت التشريعات الفلسطينية مستمرة في الصدور دون وجود إطار جامع لها يضمن اتساقها وتجانسها إلى أن أصدر المجلس التشريعي القانون الأساسي للعام 2002، ليكون إطارا جامعاً تحتكم له السلطة ومؤسساتها في المرحلة الانتقالية والتي حددها اتفاق أوسلو بخمس سنوات<sup>2</sup>.

كان على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تعمل على توفير العديد من الأمور المحورية للمجتمع الفلسطيني من استقرار سياسي والمحافظة على الأمن والأمان، وتصحيح كافة الأوضاع والظروف والتشوهات السياسية، وخاصة مع عودة آلاف من فلسطيني الخارج (العائدين) و كان عليها العمل على دمجهم في النسيج الاجتماعي، ومن جانب آخر تحقيق كافة المطالب التي أجلت إلى مراحل الحل النهائي، إلا أن السلطة الوطنية وجدت نفسها تحت رحمة الطرف الإسرائيلي، وكانت مضطرة للاستجابة لكثير من ضغوطاته في سبيل تحقيق أي مكسب.

باشرت السلطة الوطنية العمل على تفعيل دورها محليا ودوليا في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي لوجودها وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومطالبة المجتمع الدولي بتطبيق القرارات الدولية (242 و338)، وحل كافة القضايا العالقة مثل قضية اللاجئين والقدس والحدود، وتطبيق السيادة الدائمة على كافة المصادر الطبيعية(الأرض،

<sup>1</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو(دراسة تحليلية نقدية)، مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> داود درعاوي، الحماية الدستورية للحقوق السياسية والاقتصادية والرقابة القضائية على دستورية القوانين، 21-3-

2010. <http://www.courts.gov.ps/atemplate.aspx?id=527>

المصادر المائية، الحدود والأجواء) وذلك لتحقيق السلام والاستقرار المنشودين من خلال المفاوضات.

ومن الجانب الآخر فقد استمرت قوات الاحتلال في ممارستها الاستعمارية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني، فلم يتوقف مسلسل بناء المستوطنات وتهويد القدس ومصادرة الأراضي والتكرار لحق العودة، وسياسة الإغلاق وعدم بروز أي حل في الأفق وذلك بسبب التلكؤ والمماطلة الواضحين من الجانب الإسرائيلي في التقيد في شروط وبنود الاتفاقية، كل ذلك بحجة تحقيق الأمن! الأمر الذي أدى مع أمور أخرى إلى تجميد المفاوضات عام 1997 لفترة ليست بقصيرة<sup>1</sup>.

بعد أن اتضح أن الجانب الإسرائيلي يماطل ولم يلتزم بالقضايا التي كان يجب عليه أن يحسمها منذ أجل، برز نفور سياسي من قبل المجتمع الفلسطيني وحصلت العديد من ردات الفعل على ما اعتبره الكثيرون فشلاً في تحقيق الأهداف المرجوة، وجاء قيام إسرائيل بفتح باب النفق الممتد أسفل المسجد الأقصى ليفجر الوضع، فكانت انتفاضة النفق عام 1996، وحدث العديد من المصادمات اللاحقة بين الشباب الفلسطيني وقوات الاحتلال، ودخل مفهوم العمليات الاستشهادية كأداة تعبير عن رفض المواطن الفلسطيني للواقع السياسي المتردي، والذي تجلى له من عدم اكتراث وجدية من قبل الجانب الإسرائيلي في التعاطي مع بنود الاتفاق.

كان للدول المانحة ومساعداتها دور مهم في تمكين السلطة من إدارة المناطق الفلسطينية (خاصة بعد عام 1997)، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية وبناء المرافق والمؤسسات العامة، جاءت مساعدات الدول المانحة بعد اتفاق أوسلو مباشرة لإنجاحه وإكسابه مصداقية أمام عموم المواطنين الفلسطينيين المترددين الذين أبدوا تحفظاً على بنوده، وعلى الرغم من الدور الهام الذي لعبته وتلعبه هذه المساعدات في التخفيف من الآثار التدميرية للممارسات الإسرائيلية،

---

<sup>1</sup>علاء فوزي أبو طه، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية، وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، 19-2-2006. <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/37718.html>

إلا أن هناك العديد من التحفظات عليها من جانب ارتهان هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية<sup>1</sup>.

في نهاية هذه الفترة عانت السلطة الوطنية العديد من الإرباكات، حيث أن المفاوضات مع المحتل الإسرائيلي لم تولد سوى سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات على إقليم مجزأ، بعيدة عن هدف الدولة، ودخول هذه المفاوضات في مرحلة حرجة بسبب استمرار المحتل الإسرائيلي في ممارساته التدميرية وعدم احترامه للمعاهدات والاتفاقيات الموقعة. ومن ناحية أخرى تزايد فجوة الخلاف بين السلطة الوطنية وباقي الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، وفي ظل غياب رؤية وطنية إستراتيجية موحدة.

## 2. السياق الاقتصادي والمالي

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لعدد من التغيرات البنوية في الفترة التي أعقبت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية، هذه الأحداث ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد شكل الاقتصاد الفلسطيني وطريقة نموه وتطوره.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة من حيث البنية، وحالة تابعة للاقتصاد الإسرائيلي من الناحية الوظيفية، حيث عمل الاحتلال طوال فترة وجوده على تكريس هذه الوظيفة ليكون الاقتصاد الفلسطيني تابعا من حيث كونه سوقا للبضائع الإسرائيلية، ومصدرا للعمالة وبعض المواد الأولية. والعمل على إبقاء حالة عدم التوازن والتشوّه من خلال منع أي نشاط يؤسس لاقتصاد فلسطيني فاعل ومتوازن ومستقل.

على الرغم من توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، ومباشرة السلطة في القيام بمهامها ضمن الصلاحيات المحدودة ضمن الاتفاقيات، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استمرت بممارسة سياساتها الهادفة لتقويض الاقتصاد الفلسطيني

<sup>1</sup> يوسف كامل إبراهيم، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: دراسة جغرافية تنموية، غزة، 2005.

وتعميق تبعيته، وعدم منحه أي فرصة للنمو أو للتطور بشكل سليم ومستقل، خاصة وأن الثغرات التي تخللت هذا الاتفاق تصب في معظم الأحيان في مصلحة الجانب الإسرائيلي.

يعتبر تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاث فئات من العقبات الرئيسية التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني عند مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أنه من الصعب على السلطة العمل في ظل غياب تواصل جغرافي بين هذه المناطق الثلاث من ناحية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى، والتفاوت في مدى صلاحية السلطة وسيادتها المباشرة على مختلف المناطق، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من عدم التوازن في عمل السلطة وتخطيطها.

ومن جهة أخرى فإن النظام الجمركي الفلسطيني مرتبط باتحاد جمركي إسرائيلي، وذلك بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتيجة للتفاوت والتباين بين مستويات الدخل والنشاط الاقتصادي بين الاقتصاديين، وبسبب ارتهان عملية التصدير والاستيراد بالجانب الإسرائيلي والمعابر الحدودية والموانئ، حيث تستطيع إسرائيل إعاقة حرية مرور البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة تحت ذرائع أمنية، وانتهاجها سياسة الإغلاق المتكررة، وعدم وجود منافذ وموانئ تقع تحت السيادة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني الذاتية.

استمرت قوات الاحتلال بسياسة مصادرة الأراضي، واستمرت عملية بناء المستوطنات وتوسيعها، كما انتهجت قوات الاحتلال سياسة الإغلاق، فقد ارتفع عدد أيام الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة من 25 يوم في عام 1993 إلى أكثر من 130 يوماً خلال العام 1996، ومن ثم بدأت أيام الإغلاق بالتناقص تدريجياً حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000<sup>1</sup>.

من ناحية أخرى فإن الخسارة في القطاع الزراعي كانت كبيرة، نتيجة لاستمرار قوات الاحتلال في سياسة نهب الأراضي والحصار والعوائق التجارية والاستيلاء على الموارد المائية، وبما أن جزءاً كبيراً من العمالة الفلسطينية انتقل من العمل في القطاع الزراعي إلى قطاع

<sup>1</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي - العدد 9، 2002 رام الله، فلسطين، الجداول.

الخدمات، هذا الأمر أدى إلى تهميش القطاع الزراعي والانتقال إلى قطاعات أكثر "ربحية" بالنسبة للعامل.

على الرغم من المعوقات المختلفة إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية عملت على تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته، فقد عملت على تكوين القطاع العام وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية، حيث نلاحظ ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام من حوالي 22 ألف موظف في عام 1994 إلى حوالي 120 ألف عام 2000<sup>1</sup>. كما قامت السلطة بإصدار عدد من القوانين لتنظيم الحياة الاقتصادية مثل قانون تشجيع الاستثمار، وقانون سلطة النقد، وقانون المواصفات والمقاييس، وقانون المدن الصناعية، وقانون تنظيم الموازنة العامة، وقوانين عديدة أخرى.

كما عملت السلطة على تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية التي كانت تفتقر إليها الأراضي الفلسطينية بالشراكة مع القطاع الخاص وخاصة في مجال الاتصالات والطاقة، وكان للدعم الدولي دور مهم في تنفيذ هذه المشاريع، حيث أولت الدول المانحة الفترة الواقعة ما بين 1994-1998 أهمية خاصة، فقد ساهمت في تطوير البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعملت على توفير فرص عمل والمساعدة في تحقيق نوع من الرفاه " ففي أعقاب التوقيع على اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993، تعهد المجتمع الدولي، من خلال مؤتمر الدول المانحة المنعقد في واشنطن، تقديم مبلغ 4. 2 بليون دولار خلال خمس سنين (1994-98) من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني ودعم عملية السلام"<sup>2</sup>.

شهدت المؤشرات الاقتصادية مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية تقلبات عديدة، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً يقابله تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من نسب الفقر المرتفعة نسبياً التي وصلت عام 1996 إلى 23.6%، إلا أن هذه النسب أخذت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت عام 1998 حوالي 20.3% (أنظر جدول 1).

<sup>1</sup> محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني معهد ماس، رام الله، فلسطين، 2003 ص 38.

<sup>2</sup> خليل نخلة، أسطورة التنمية في فلسطين، الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، مواطن، رام الله، فلسطين، 2004، ص 95.



جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2000

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	3012	3193	3286	3701	4147	4512	4119
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	1406	1388	1347	1437	1558	1640	1450
معدل البطالة (%)	_	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1
نسبة الفقر (%)	_	_	23.6	22.5	20.3	_	_

المصدر: معهد ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 21.

إن الاقتصاد الفلسطيني لا يملك عملة مستقلة وذلك لأن هذا الأمر وغيره الكثير من القضايا المهمة مرهونة بالموافقة الإسرائيلية، وغياب العملة الفلسطينية المستقلة يؤدي بالضرورة إلى زيادة التبعية الاقتصادية، وعدم اكتمال السياسة النقدية، حيث تقدر الكلفة التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لغياب عملة وطنية ب 600 مليون دولار سنويا وذلك حسب تقديرات عام (2000)<sup>1</sup>.

تبنّت السلطة الوطنية عند تأسيسها نظام اقتصاد السوق الحر القائم على حرية انتقال رأس المال والسلع والبضائع والخدمات والأيدي العاملة وتحديد الأسعار وفق آلية السوق، إلا أن سياساتها الاقتصادية اتسمت بالتدخل والمشاركة في النشاط الاقتصادي. ويمكن اعتبار الفترة الأولى لمجيء السلطة كمرحلة انتقالية، كانت حافلة بالعديد من الإنجازات والإخفاقات الاقتصادية، ولم تطرأ تغييرات هيكلية على البنى الاقتصادية الرئيسية، وذلك بسبب تركة الاحتلال وممارساته التعسفية المستمرة، واعتماد السلطة الكبير على المنح والمساعدات الخارجية والدولية، وبسبب غياب رؤية واضحة وخطة إستراتيجية من قبل السلطة للعمل على خلق اقتصاد حر غير مرتهن للاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي لم يحدث بعد.

<sup>1</sup> سامي مقداد، أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، العدد (10)،

تموز، 2001. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3957>

ثانياً: الفترة الواقعة بين 2003-2000م

## 1. السياق السياسي والاجتماعي

واجه المجتمع الفلسطيني ظروفًا استثنائية في هذه الفترة، وذلك نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى، الأمر الذي كان له أثر مهم في تغيير السياق السياسي والاجتماعي الفلسطيني بشكل كبير، وصاحب هذه الانتفاضة العديد من التغييرات والتحديات والإنجازات والانكسارات والتي تركت بصمة واضحة المعالم على الفلسطيني سياسياً واجتماعياً.

في نهاية عام 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية معلنة عن نهاية حقبة سياسية وبداية حقبة سياسية من نوع آخر، جاءت الانتفاضة كرد فعل شعبي على إخفاق المفاوضات (خاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية)، وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاقتناع المواطن الفلسطيني باستحالة استرداد حقوقه نظراً لما آلت إليه الأمور، نتيجة للسياسات الإسرائيلية المتمثلة بعدم التزامه باستكمال تطبيق بنود اتفاق أوسلو، واستمرار سياساته الاستعمارية الإحلالية العنصرية، من طمس للهوية الفلسطينية وقتل وتشريد لهذا الشعب، واستمرار سياسة احتلال الأراضي وتدمير كافة مقدرات الحياة.

مرت الأراضي الفلسطينية سلطة وشعباً بظروف سياسية استثنائية في ظل الانتفاضة، عملت أثناءها السلطة على استرضاء الشعب من خلال تصعيد خطابها ولهجتها اتجاه الطرف الإسرائيلي وتسليح الانتفاضة، والتأكيد على الثوابت الوطنية وحقوق العودة، وقام الشعب بالمقاومة بكافة الأشكال الممكنة، فطغى على انتفاضة الأقصى الطابع المسلح والعمليات الاستشهادية.

مع اندلاع الانتفاضة توقفت الأعمال الفلسطينية بسبب عدم قدرة الموظفين والعمال من الوصول إلى أماكن عملهم، وواجهت وزارات السلطة ومؤسساتها أوضاعاً صعبة لم تستطع التكيف معها، وكشفت عن ضعف هذه المؤسسات وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة، حيث بدا وكأن السلطة الوطنية ومؤسساتها باتت فاقدة للقدرة على السيطرة على زمام

الأمر وبسط نفوذها<sup>1</sup>، وبدأت الفصائل المسلحة بسد الفراغ الذي تركته السلطة، وتعزز مفهوم العائلية والحزبية في ظل غياب دور السلطة المركزية وتراجع هيمنتها، وسادت أجواء من الانفلات الأمني وغياب القانون والأمن والأمان الشخصي والمجتمعي.

أدى اندلاع الانتفاضة إلى توقف المفاوضات نهائياً بين الطرفين وتعثر مسيرة السلام، بينما كان رد قوات الاحتلال الإسرائيلي على الانتفاضة قاسياً، فقد استعملت فيه كافة الأسلحة الممكنة لقمعها، فقصفت المدن واجتاحتها بهمجية، وانتهجت سياسة القتل والتدمير والعنف، استشهد الآلاف وجرح واعتقل الآلاف. وفي عام 2002 قامت قوات الاحتلال بإعادة احتلال مناطق تابعة للسلطة، وقامت باجتياح رام الله وقصفت مقر الرئيس ياسر عرفات في المقاطعة في رام الله، ومن ثم حصاره بهدف عزله تماماً عن العالم.

تعاملت إسرائيل بسياسة العقاب الفردي والجماعي، حيث قامت بنشر مئات الحواجز العسكرية الثابتة والمتحركة على كافة مداخل المدن والقرى والمخيمات، وتخريب الكثير من الطرق وإغلاقها نهائياً بالآلاف الحواجز الإسمنتية أو الترابية، وانتهاجها كافة أساليب الحصار السياسي والاقتصادي، واستخدامها للقوة العسكرية المفرطة ونهج الاغتيالات للنشطاء السياسيين والعسكريين، وسياسات منع التجول والمناطق العسكرية المغلقة وغيرها.

من أبرز السياسات العنصرية التي انتهجها الاحتلال هو إقرار بناء جدار الفصل العنصري عام 2002، وكان بناء الجدار محاولة لعزل وإجهاض المقاومة الفلسطينية التي عززت الآلة الحربية عن إجهاضها، ولإعادة ترسيم الحدود على أهواء الجانب الإسرائيلي، فقد منحهم الجدار القدرة على ضم العديد من المستوطنات ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية والمائية، حيث وصلت مساحة الأراضي المصادرة حتى شهر آب 2003 إلى 1650 دونماً<sup>2</sup>، كل ذلك لتغيير الواقع السياسي والجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية والقضاء على كل الفرص لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

<sup>1</sup> ناصر أبو فرحة، إطار مرجعي للسياسات الاجتماعية، الرؤية التنموية للقطاعات الاجتماعية في فلسطين، 2011. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3165>

<sup>2</sup> تقرير التنمية البشرية 2004، إعداد جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، رام الله، فلسطين، ص 19.

شهد عام 2002 تطورا سياسيا تمخض عن ولادة خطة سميت (خارطة الطريق)، ولكنها تأجلت لعدة عوامل منها استمرار قوات الاحتلال بممارستها القمعية ضد الشعب الفلسطيني أثناء الانتفاضة، ولأن الشعب الفلسطيني كان يعيش حالة لم تسمح له بتقبل تدخلات خارجية، خاصة أنها تضمنت مطالب تطل بنية النظام السياسي وهيكلته، كاستحداث منصب رئيس الوزراء والعديد من المطالب الأخرى.

التزمت السلطة بالعديد من مطالب خطة الطريق، في حين لم تنفذ إسرائيل شيئا من الخطوات المطلوبة منها في الاتفاقية. ففي عام 2003 أدخل تعديل على القانون الأساسي الفلسطيني، وكان الهدف الأهم من هذا التعديل هو استحداث منصب رئيس الوزراء، الذي أحييت له صلاحيات مهمة كانت بيد الرئيس الفلسطيني، الأمر الذي لم يتقبله ياسر عرفات بسهولة، ولكن في نهاية المطاف تم استحداث هذا المنصب، بعد الضغوطات السياسية الداخلية والخارجية. إن استحداث منصب رئيس الوزراء خلق حالة من الازدواجية في السلطة التنفيذية، مما أدى إلى حدوث حالة من الصراع والتنافس بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء<sup>1</sup>.

في المحصلة النهائية حدث تراجع في مكانة السلطة الوطنية داخليا وخارجيا هو أحد النتائج السياسية للانتفاضة، وذلك بفعل عوامل عدة منها الحصار السياسي الإسرائيلي، وحظر حركة الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس سلبا على فعالية الوزارات ومؤسساتها، واستحالة عقد جلسات للمجلس التشريعي بحضور كافة الأعضاء.

## 2. السياق الاقتصادي والمالي

تعرض الاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة لأهم تحد له منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وترك هذا التحدي (الانتفاضة الثانية) أثرا بالغا على الاقتصاد الفلسطيني على مستوى

---

<sup>1</sup> احمد أبو دية وجهاد حرب، الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، مؤسسة مواطن، رام الله- فلسطين، 2006، ص 2-3.

تراجع وتدهور نموه، في نفس الوقت كان أداءه لقياس قدرة هذا الاقتصاد على الصمود في ظل ظروف صعبة واستثنائية كالتالي واجهها في الانتفاضة الثانية.

تعتبر انتفاضة الأقصى من أهم الأحداث التي تلت اتفاق أوسلو، وكان السؤال الأبرز الذي واجهه الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة هو مدى قدرة هذا الاقتصاد على تحمل نتائجها في ظل التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وفي ظل المحاولات المتكررة للآلة العسكرية الصهيونية لسحق اللبنة الأساسية لهذا الاقتصاد.

عانى الاقتصاد الفلسطيني في ظل الانتفاضة الثانية من حالة تدهور وانكشاف، وحدث ارتباك في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد حصلت حالة من الشلل في قطاع الإنتاج، وتراجع في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وارتباك في القطاع المالي والنقدي وعجز كبير في الميزان التجاري، وحدث أزمة في السيولة النقدية، وتراجع في المستوى المعيشي صاحبه ارتفاع في الأسعار، وزيادة معدلات البطالة، ووقوع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة الإسرائيلي.

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالرد على انتفاضة الأقصى الفلسطينية بشن حرب شرسة وهمجية كانت لها آثار مدمرة على المدى القصير والطويل على كافة قطاعات الحياة وخاصة الحياة الاقتصادية، فقد قامت قوات الاحتلال بفرض حصار اقتصادي وإغلاق شامل على الأراضي الفلسطينية، وزادت القيود على حركة الأفراد والبضائع وذلك من خلال إقامة الحواجز العسكرية، كما قامت بإغلاق كافة المعابر والحدود والمنافذ الدولية لفتترات طويلة وبشكل متكرر، وإغلاق ومن ثم تدمير مطار غزة الدولي، وشرعت في بناء جدار الفصل العنصري، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من العزلة شبه التامة مع العالم الخارجي بما فيها إسرائيل. كما أن اجتياح إسرائيل عام 2002 للمدن والقرى والمخيمات، وما قامت به قوات الاحتلال من تدمير للبنية التحتية والمرافق العامة والخاصة والمؤسسات والمصانع وتجريف للأراضي الزراعية، كل هذه الممارسات أدت إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني وفي نفس الوقت فضحت مدى هشاشته وعمق انكشافه وتبعيته للآخر الإسرائيلي.

عانت الأراضي الفلسطينية من حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي خلال الانتفاضة، وصعوبة بالغة في الوصول إلى المواد الغذائية، حيث تشير بيانات مسح التغذية للعام 2002، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن 63.4% من الأسر الفلسطينية واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة<sup>1</sup>.

أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تدهور أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد أدت هذه الممارسات إلى تراجع مكونات الطلب الكلي كالناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ من جدول 2 أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 3765 ملايين دولار عام 2001 إلى 3264 مليون دولار عام 2002.

#### جدول 2: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	3765	3264	3750	4198
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.288	1.085	1.211	1.317
البطالة (%)	25.2 %	31.3 %	25.6 %	26.8 %
نسبة الفقر (%)	27.9 %	31.3 %	_	25.6 %

المصدر: معهد ماس المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد 21.

يعزى التراجع في القطاعات الإنتاجية إلى فقدان عدد كبير من الفلسطينيين عملهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة بشكل كبير، فقد ارتفع معدل البطالة من 14.1% عام 2000 إلى 27.2% عام 2001، ومن ثم إلى 31.3% عام 2002<sup>2</sup>. كما نلاحظ انخفاض في معدل الدخل وضعف القدرة الشرائية، كما أدت الممارسات إلى حدوث تعطيل وإرباك في العجلة الإنتاجية بسبب منع التجول المتكرر وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.

<sup>1</sup> تقرير التنمية البشرية 2004، إعداد جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، رام الله، فلسطين، ص 50.

<sup>2</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي الاجتماعي، عدد 22، 2010، ص xi.

أدى اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي لكافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2002 إلى حدوث خسائر فادحة شملت كافة القطاعات الاقتصادية، أدت إلى وضع الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار وارتفاع حدة الفقر بشكل كبير حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عدد السكان الذين هم دون خط الفقر قد ارتفع بشكل كبير نتيجة للإغلاق الطويل للأراضي الفلسطينية ليصل في نهاية العام 2002 إلى 60% من سكان المناطق الفلسطينية<sup>1</sup>. وبلغت خسائر القطاع الصناعي منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية عام 2001 حوالي (540) مليون دولار<sup>2</sup>. وكان القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثراً، إذ توقفت الأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية بشكل كامل.

كما أدت الممارسات الإسرائيلية إلى حدوث انخفاض حاد في الاستثمار الخاص والعام، وذلك بسبب تفاقم حالة عدم الاستقرار، كما أدى الحجز على العائدات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتذبذب المساعدات الدولية والركود الاقتصادي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وحدث انخفاض في الإيرادات الضريبية المحلية.

بعد اندلاع الانتفاضة حدث تراجع كبير في معظم القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية والإنشاءات، وتراجعت مساهمة هذه القطاعات (خاصة قطاع الإنشاءات) في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حيث حدث توقف للمشروعات والاستثمارات في هذا القطاع، هذا بدون إهمال آلاف الوحدات السكنية والمشاريع والمنشآت المدمرة من قبل قوات الاحتلال.

تكبد القطاع الزراعي خسائر جمة أثناء الانتفاضة، فقد بلغت قيمة هذه الخسائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000\9\30 – 2002\11\30 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة حوالي 823 مليون دولار. أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد حصل انخفاض في الطلب على المنتجات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة الإنتاج أو توقفها نهائياً

<sup>1</sup> محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، حزيران 2003، ص 53.

<sup>2</sup> نصر عبد الكريم، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، رام الله 2004. [www.idsc.gov.ps/arabic/economy/derasat/derasat\\_5.html](http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/derasat/derasat_5.html)

في كثير من المصانع، وتقدر خسائر القطاع الصناعي حسب تقدير وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والتي أصبحت تعرف (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية) منذ اندلاع الانتفاضة وحتى بداية عام 2002 بأكثر من 700 مليون دولار.

كان للممارسات الإسرائيلية أثناء الانتفاضة أثرا بالغا على كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، ووجهت هذه الممارسات ضربة موجعة لعملية التنمية الفلسطينية، وكان هناك محاولات عدة لتقدير حجم الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، وكانت النتائج متباينة حسب الجهة التي تقوم بها، ويمكن تقدير الخسائر في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة بحوالي 12 مليار دولار<sup>1</sup>، وبالنسبة لاقتصاد ضعيف وهش وتابع كالاقتصاد الفلسطيني فان أثر هذه الأضرار ينسحب على كافة القطاعات والأفراد، وتكون نتائجه كارثية على عموم المجتمع والقضية الوطنية.

إن المعطيات والمؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية عموما هي نتائج ثلاثة عوامل هي: العامل الذاتي، والعامل الإسرائيلي، وعامل المساعدات الدولية. ولكن مما لا شك فيه أن الإجراءات الإسرائيلية هي الأكثر أثرا وضرا، خاصة تلك التي تهدف إلى تفويض بنية الاقتصاد الفلسطيني وإرباك كافة نشاطاته وتعطيل عجلة التنمية والإنتاج.

ثالثاً: الفترة الواقعة بين 2003-2011م

### 1. السياق السياسي والاجتماعي

تتميز هذه الفترة بكونها قد أتت بعد حدوث هدوء نسبي في وتيرة الانتفاضة، وبروز العديد من المتغيرات المهمة والمهام السياسية والاجتماعية العاجلة، والتي يجب التعامل معها بحنكة وحذر، ووجوب إعادة ترتيب الأوراق والأولويات للتعامل مع ما سبق واستعدادا لما هو قادم.

<sup>1</sup> جميل العبادسة، ورقة عمل بعنوان خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي حتى 2003-9-28، 2005

خانيوس، فلسطين. [http://riaaya.org/index\\_files/5asa2ere1%20hisar.htm](http://riaaya.org/index_files/5asa2ere1%20hisar.htm)



من أبرز الأحداث السياسية التي شهدها الشارع الفلسطيني هو استشهاد الرئيس ياسر عرفات عام 2004، والتي تم توجيه أصابع الاتهام إلى قيام قوات الاحتلال بتصفيته، وفي نفس العام تم اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعدد من الرموز السياسية والوطنية. كان استشهاد ياسر عرفات واستلام محمود عباس القيادة بعده نقطة تحول مهمة في سير القضية الفلسطينية وتطورها.

في عام 2005 تم انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية، وفي نفس الوقت أعلنت الفصائل الالتزام بالتهديئة مع الجانب الإسرائيلي. ومن الأحداث البارزة في نفس العام انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وعدد من مستوطنات الضفة الغربية، الأمر الذي أضاف بعداً وتحدياً جديداً أمام السلطة الوطنية.

فازت حركة حماس في انتخابات عام 2006، وتم تشكيل الحكومة وتعيين إسماعيل هنية رئيساً لها، كل هذا تم في ظل تراجع شعبية حركة فتح. كان موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية متشابهاً نوعاً ما، فقد طالبوا حركة حماس بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات المعقودة وما يسمى بنذ الإرهاب والالتزام بعملية السلام، وبسبب عدم امتثال الحكومة وحركة حماس بهذه الشروط، قامت كثير من دول العالم بمقاطعة حكومة حماس وقامت بالربط بين استمرار المساعدات والتمويل الدولي بالالتزام الحكومة بالشروط سابقة الذكر<sup>1</sup>. وفي نفس الوقت شددت قوات الاحتلال الحصار على السلطة وحجزت العائدات الضريبية عن السلطة الوطنية، وقامت باعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل عمله.

نظراً لرفض حكومة حماس لهذه الشروط تم فرض حصار سياسي عليها (من قبل المجتمع الدولي) وتم قطع المعونات الدولية، وقامت قوات الاحتلال بفرض حصار كامل من جانبها، وأوقفت تحويل مبالغ مالية مستحقة لديها للسلطة بلغت أحياناً أكثر من 600 مليون

<sup>1</sup> آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، 2010، ص 24.

دولار<sup>1</sup>، الأمر الذي أدى إلى عدم مقدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين، وتسيير أمور السلطة اليومية، وكان موقف الرئاسة الفلسطينية هو تشكيل حكومة تتجاوب مع المطالب الدولية.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل تفاقمت حدة الخلافات والتوترات بين حركتي فتح وحماس، حتى وصلت إلى حد اشتباكات مسلحة بين الطرفين، وبدأ نذير "الحرب الأهلية" يلوح بالأفق، حتى حدث ذلك في عام 2007 حين قامت حركة حماس بالسيطرة "بالحسم" على مقرات الأجهزة الأمنية مستعينة بقواتها العسكرية، والسيطرة على الحكم المطلق في قطاع غزة، الأمر الذي أودى بحياة الكثير من الفلسطينيين على أيدي أشقائهم، ومن حينها تم اعتبار قطاع غزة خارج نفوذ رئيس السلطة، وانقسمت السلطة إلى حكومتين واحدة في رام الله والثانية في غزة، الأمر الذي أدى إلى شردمة القرار السياسي وتعطيل كامل للسلطة التشريعية، ومن ناحية أخرى أدى الانقسام إلى خلق تشوهات كبيرة في النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

كان رد فعل الحكومة الفلسطينية في رام الله هو إقالة حكومة الوحدة وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة إنقاذ لحالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها، وتعطيل العمل بالمواد المتعلقة بتشكيل الحكومة. صاحب ذلك تشديداً كبيراً على حركة حماس ومؤسساتها في الضفة الغربية، وسحب الشرعية من الفصائل المسلحة و سحب السلاح من كافة المسلحين، وبغض النظر عن أسباب الانقسام فإن المؤكد انه يعتبر من أكثر النقاط سوداوية في تاريخ قضيتنا الفلسطينية، حيث كان ضحية هذا الانقسام المواطن الفلسطيني وحلمه في التحرر.

بزر في الأفق العديد من الجهود للمصالحة من قبل الدول العربية، فمنذ تصاعد حدة التوترات بين حركتي فتح وحماس كان هناك عدد كبير من المبادرات أبرزها وثيقة الحوار الوطني واتفاق مكة وغيرها الكثير، إلا أنها كلها باءت بالفشل في محاولة منها لاحتواء الخلاف وإتمام المصالحة، وفي منتصف عام 2011 وبجهود مصرية تم توقيع المصالحة بين الحركتين (حماس وفتح) بطريقة سلسلة وسريعة، الأمر الذي أدى بالبعض إلى التفاؤل الشديد بالمستقبل وبإمكانية إقامة الدولة، والآخر المتخوف من سرعة وسهولة توقيعها، ولكن الأهم يبقى استكمال كافة بنود

<sup>1</sup> ندوة الحوار الفلسطيني وورقة المصالحة المصرية، التحديات وآفاق المستقبل، 2009. www. mesc. com. jo/activities/Act\_Sem/symposium/mesc-12-18. html

المصالحة، في سبيل بناء رؤية جديدة ومشاركة، تعبر عن طموح الشعب الفلسطيني في تحقيق الحرية والاستقرار.

من ناحية أخرى وفي نهاية عام 2008 قامت قوات الاحتلال بشن حرب شاملة على قطاع غزة راح ضحيتها حوالي ألف وخمسمائة شهيد، والآف الجرحى والبيوت المدمرة. كانت هذه الحرب حلقة جديدة في مسلسل العنف الإسرائيلي لتدمير أي فكر للمقاومة وتصفية القضية الوطنية. وما زالت الممارسات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مستمرة من مصادرة للأراضي وتوسيع في بناء المستوطنات والجدار، كما أن عمليات تهويد القدس سارية على قدم وساق، وما زالت غزة تقع تحت الحصار المضروب عليها منذ عام 2007<sup>1</sup>.

يتضح في الوقت الحالي أن طريق المفاوضات يمر بمرحلة حرجة، إلا أن السلطة عملت على حشد الجهود الدولية للاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 في شهر سبتمبر من العام (2011)، بالرغم من حجم ونوع الصعاب والتحديات التي واجهتها في سبيل تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، فهناك تحدي داخلي من قبل الشعب الفلسطيني ومدى قدرة السلطة على إقناعه بفائدة خطوة إعلان الدولة، ومن ناحية أخرى هناك التحديات الخارجية المتمثلة بإقناع الدول الكبرى بالاعتراف (من ضمنها إسرائيل) بالدولة الفلسطينية.

وفي ظل التطورات السياسية في الوطن العربي (الربيع العربي)، فإنه وبلا شك قد تحمل هذه الثورات انعكاسات إيجابية على القضية الوطنية، وقد تعمل على تغيير المعادلة بين طرفي الصراع إلى الأبد، حيث يتوجب على القيادة الفلسطينية استثمار هذا التحرك لإعادة الاعتبار لمفهوم الصراع العربي الإسرائيلي، والعمل بشكل مكثف مع الدول العربية في سبيل نيل الحرية وإنهاء الاحتلال.

## 2. السياق الاقتصادي والمالي

في هذه الفترة كان الاقتصاد الفلسطيني شبه منهار ويعاني من الركود نتيجة للسياسات الإسرائيلية والتي أتت كرد الفعل على الانتفاضة الفلسطينية، ومن ثم فقد كان من الأولويات

<sup>1</sup> غازي الصوراني، دراسة: الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة، 9-2-2010. <http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumIuIjfxPKNuunzXkRpKQNzIpQTTTGG>

العمل على تضييد جراح هذا الاقتصاد وإعادة ترميمه وتنميته، ووضع سياسات اقتصادية طارئة لمعالجة الكارثة والتقليل من أثرها الاجتماعي.

العديد من التغييرات السياسية انعكست على الوضع الاقتصادي، فكما تحدثنا سابقا كان لوفاة ياسر عرفات وتسلم محمود عباس زمام السلطة، أثرا مهما حيث أدخلت القضية الفلسطينية منعطفًا جديدًا، فكانت السياسات الاقتصادية أكثر انفتاحًا وميلاً نحو تبني النموذج الليبرالي الجديد. كما أن حركة حماس دخلت متاهة لن تخرج منها بسهولة بسبب دخولها الانتخابات وحدوث الانقسام، والحصار والضغط الذي تعرضت له في هذه الفترة.

أما بالنسبة للمساعدات المالية فقد بدأت بالانتظام أكثر وبزيادة أكبر بعد التزام الفصائل الفلسطينية بالهدنة (أنظر جدول 3). فنلاحظ أنه في عام 2005 بلغ إجمالي المنح 636 مليون دولار، وبلغ في العام الذي يليه 1019 مليون دولار، أي بزيادة نسبتها حوالي 60%، واستمرت هذه الزيادة بشكل مطرد.

### جدول 3: إجمالي المنح والمساعدات الدولية للأعوام 1997-2009

السنة	إجمالي المنح والمساعدات بالمليون دولار أمريكي
1997	520
1998	530
1999	497
2000	510
2001	849
2002	697
2003	620
2004	353
2005	636
2006	1019
2007	1322
2008	غ.م
2009	1401

المصدر: معهد ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 21.

أما بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فنلاحظ ازدياد نسبي في الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، ولكن يعزى الفضل في هذا التحسن للمساعدات والمنح الدولية، وليس بسبب حدوث نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة. أما بالنسبة لمؤشرات الفقر والبطالة والتضخم، فنلاحظ من الجدول أدناه أن هذه النسب مرتفعة وتدعو للقلق، وخاصة حين يتم تحليلها في سياقها الطبيعي، فنلاحظ من خلال هذه التشوهات أن السلطة الوطنية لا تمتلك خطة إستراتيجية لمعالجة هذه التشوهات أو العمل على التخفيف من حدتها، فمن الأرقام نلاحظ أن هذه النسب تراوح مكانها بين زيادة ونقصان من عام إلى آخر حسب المتغيرات الدولية (حجم المساعدات) أو حسب السياسات الإسرائيلية وحجم الدمار الذي تلحقه بالاقتصاد الفلسطيني.

#### جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2003-2009

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	4559	4322	4554	4820	5147
معدل البطالة (%)	23.5	23.6	21.5	26	24.5
نسبة الفقر (%)	29.5	30.8	34.5	—	—

المصدر: معهد ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 22.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالارتفاع والنمو منذ عام 2003، ولكن هذا النمو لم يكن نتيجة لحدوث نمو فعلي وحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه لا يوجد أي مؤشر على حدوث نمو في مجالي الإنتاج والتصنيع، وكان للمنح والمساعدات الدولية دورا مهما في حدوث هذا النمو، كما أن هذا النمو لم ينعكس إيجابا على معدلات الفقر والبطالة والتضخم المرتفعة.

كما وحدث من عام 2005 – 2010 ارتفاع في الناتج المحلي ولكن هذا النمو كان نتيجة للنمو في قطاع الخدمات والإنشاءات على حساب القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة.

كان للحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة آثار مدمرة، فقد أدت الحرب التي امتدت لما يزيد عن الثلاثة أسابيع إلى شل الاقتصاد في قطاع غزة وتدمير البنية التحتية، خاصة في ظل الحصار الممتد منذ عام 2007 على القطاع، فمنذ أن بدأ الحصار حصل تراجع في كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبات قطاع غزة يعيش على المساعدات الإغاثية والهبات الدولية، وقامت قوات الاحتلال بتدمير مطار غزة الدولي وفرض حصار بحري عليها، الأمر الذي عزل القطاع نهائياً عن العالم وخلق ما يسمى باقتصاد الإغاثية والتوكل<sup>1</sup>.

إن التحليل السابق لا يعني أن السلطة لم تحقق إنجازات خلال هذه الفترة، فقد عملت السلطة جاهدة على انتهاج سياسة إصلاحية نالت رضى شريحة كبيرة من الفلسطينيين(خاصة عملية الإصلاح المالي)، كما عملت الحكومة على تحسين البنية التحتية وصيانتها، وتحقيق سيادة القانون والأمن الداخلي بشكل ملموس بغض النظر عن النتائج المترتبة من تحقيقهما.

هناك مؤشرات داخلية وعربية تدعو للتفاؤل، فإن تحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس سينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الفلسطيني وخاصة اقتصاد قطاع غزة، وربما يعجل من إنهاء الحصار الدولي المضروب على القطاع، ومن ناحية أخرى تعهدت القاهرة بفتح معبر رفح كنوع من فك الحصار القائم على القطاع سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والتخفيف على الناس، وربما يكون الإجراء المصري فاتحة أمل على احتمالات جديدة لعلاقات اقتصادية مع الدول العربية، تساهم في دعم نضال وسمود الشعب الفلسطيني

#### رابعاً: السياسات والخطط الحكومية الخاصة بالقطاعات

منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حتى اليوم، توالت الخطط الحكومية الفلسطينية التي تهدف أساساً لإنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، ولتحقيق التنمية المستدامة

<sup>1</sup>علي الزين، إحصائية: حصار غزة بالأرقام الفعلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010-2-27.

في الأراضي الفلسطينية، وبناء اقتصاد وطني صحي ومستدام وقادر على التخلص من التبعية لاقتصاد الكيان الصهيوني، الذي فرضته عقود طويلة من الاحتلال وإحباط التنمية.

إلا أن هذه الخطط دائماً ما اصطدمت بمجموعة من العوائق التي حالت دون تنفيذ بعضها أو غيرت في أولويات البعض الآخر لتأخذ الطابع الإغاثي العاجل بدلاً من التنموي المستدام. وليس أقل هذه المعوقات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته من حصار وإغلاق ومصادرة أراضي وتوسع استيطاني وتهويد وسيطرة على المعابر والحدود.

إن موضوع تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة في الأراضي الفلسطينية هو شرط أساسي وحيوي لإكمال الجاهزية الوطنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. خاصة وأن تجربة خطط التنمية في الحالة الفلسطينية مختلفة عن باقي دول العالم وذلك بسبب الازدواجية التي تجمع بين التحرر الوطني وبناء الدولة، وذلك في ظل انعدام الاستقرار والأمان.

عملت الحكومات المتعاقبة للسلطة الوطنية الفلسطينية على التخطيط لتحقيق التنمية الشاملة لرسم السياسات والتدخلات المطلوبة لبناء الدولة، لهذه الغاية تم التركيز في الخطط على أربع قطاعات رئيسية ليتم العمل من خلالها وهي: قطاعات الحكم، قطاعات التنمية الاجتماعية، قطاع التنمية الاقتصادية، و قطاع تطوير البنية التحتية.

وفي الوقت الذي تتداول فيه كافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية الحديث عن الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بحلول أيلول من العام 2011 وقبولها كعضو كامل في الامم المتحدة، يكتسب موضوع التنمية وبناء اقتصاد فلسطيني قوي أهمية خاصة، ومن هذا المنطلق فإن وضوح رؤية وأهداف الخطط الحكومية وشموليتها هو جزء لا يتجزأ من هذه المسيرة.

## 1. الفترة الواقعة بين 1994-2000م

تعتبر الفترة الأولى لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية فترة حرجة ومليئة بالصعوبات، حيث كان على السلطة الوطنية تحمل عبء الإصلاح والبناء، إصلاح ما تم تدميره على يد

قوات الإحتلال في ظل غياب دولة/سلطة فلسطينية تكفل حقوق المواطن الفلسطيني الأساسية، وبناء منظومة كاملة تعمل على تنظيم سير أمور الدولة ولا تغفل أي من القطاعات والأنشطة المختلفة، كل ذلك بهدف إقامة الدولة الفلسطينية.

وضعت السلطة الوطنية عدة خطط تنموية في الفترة الواقعة بين عامي 1994-2000، ويعتبر البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني(1994-2000) التجربة الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية لوضع خطط تنموية، حيث قامت هذه الخطة على افتراضات عدة منها استكمال باقي بنود معاهدة أوسلو، التي تنعكس في الوحدة السياسية والاقتصادية والجغرافية (المعبر البري) للضفة الغربية وقطاع غزة، وسيطرة السلطة الوطنية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المتفق عليها، وإنهاء القضايا المتعلقة(القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات...)، وعلى هذه الافتراضات رُسمت استراتيجية الخطة وبنيت عليها<sup>1</sup>.

ركزت السلطة الوطنية بشكل عام في خطتها التنموية على إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، الذي تعرض على مدى عقود طويلة لتدمير ممنهج من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، كما ركزت على سن تشريعات وقوانين تحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وعملت على بناء مؤسسات الدولة وتعمير وبناء الوطن، بالإضافة إلى ضرورة التخلص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

عند استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لمقاليد الحكم كان حجم التحديات كبيراً، فشرعت السلطة بالعمل والتخطيط على عدة محاور ضمن امكانياتها المحدودة في محاولة منها لإصلاح ما أفسده الدهر والإحتلال، وقد اعتمدت السلطة في تنفيذها للبرنامج على التمويل الدولي لسد التكاليف والتي قدرت ب11.6 مليار دولار وبأسعار عام 1991<sup>2</sup>.

على مستوى قطاعات الحكم ركزت استراتيجية عمل السلطة على ترسيخ قواعد الحكم والتنظيم الحكومي وسيادة القانون، وتصميم هيكلية الحكومة والإدارة المدنية والمؤسسات العامة

<sup>1</sup> البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، ص 25-26.

<sup>2</sup> محمد خليل، توجه التنمية في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، رام الله-فلسطين، 2008، ص 3.



الأساسية والسلطات المحلية. كما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بدراسة معمقة وطويلة (استمرت ثلاث سنوات)، لإقرار قانون الخدمة المدنية وذلك في عام 1998<sup>1</sup>، وهو يعتبر من أهم القوانين التي تنظم سير الإدارة في الدولة، ويستمد قانون الخدمة المدنية أهميته لكونه أسهم في سد النقص والفراغ القانوني القائم لقطاع الوظيفة العمومية<sup>2</sup>.

كما عملت على تصميم هيكلية لقطاع أمني فعال لإحلال الأمن والأمان ولفرض سيادة القانون، كما شمل تخطيط السلطة على بناء وتطوير وإصلاح المؤسسات الحكومية، حيث أن جزءاً كبيراً من هذه المؤسسات كان تحت سيطرة قوات الإحتلال الذي عمل على إيقائها في حالة من عدم الفاعلية، واحتوائها على عدد كبير من الثغرات في بنيتها ومساهمتها في تدميرها الممنهج، وذلك في مشروع الإحتلال المستمر لإنهاء الوجود الفلسطيني بكافة أشكاله.

كانت سمة التخطيط السائدة وعلى مدار عامين (1994 و 1995) هي إعادة تأهيل ووضع تشريعات ترسم الخطوط العامة للحياة السياسية وتعزيز الحكم المحلي، أملاً في إقامة الحكم الذاتي وانحسار الإحتلال، وتعزيز التقدم والازدهار والاستقلال الوطني.

ومن منطلق أن عملية تخطيط فلسطينية أن تتميز بالمرونة العالية، وذلك لحجم المتغيرات الكبير الذي لا تتحكم به، وممارسات الإحتلال وعدم تقيده بالالتزامات المترتبة عليه، حيث أن ذلك يؤثر بشكل كبير على عملية التخطيط والتنمية المستدامة، قامت السلطة بعمل برامج وخطط قصيرة أو متوسطة الأمد، فقامت بعمل البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996-1997)، ثم تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000)، ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999-2003) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الاقتصادية في فلسطين.

عملت السلطة على تحسين قطاع التنمية الاجتماعية خلال سنوات البرنامج العام 1994-2000، وذلك من خلال المحافظة على ترابط النسيج الاجتماعي، خاصة في ظل عودة

<sup>1</sup> عدنان عمرو، شرح قانون الخدمة المدنية الفلسطيني، مؤسسة الحق، رام الله- فلسطين، 1999، ص 7.

<sup>2</sup> عدنان عمرو، شرح قانون الخدمة المدنية الفلسطيني، مرجع سابق، ص 7.

العائدين إلى أرض الوطن، والتي من جهة أخرى كان يتوجب على السلطة توفير الإسكان لـ 500 ألف عائد من نازحي 1967<sup>1</sup>، وبالطبع لاستيعاب الزيادة الطبيعية في عدد السكان، واستبدال الوحدات السكنية ذات المستوى المنخفض جدا بوحدات سكنية ذات مستوى أفضل.

عانى التعليم في فلسطين على مدى عقود طويلة من التشوهات، حيث تأثرت السياسة التعليمية بتدخلات قوات الإحتلال في العملية التربوية وبأهدافها، وكان على السلطة أن تضع خطة تعمل بها على إصلاح المؤسسة التعليمية من خلال تحديد الأهداف التربوية واختيار المناهج المدرسية، وحل كافة المشاكل المتعلقة بالنقص الحاد في عدد المدارس وتوزيعها الجغرافي وخاصة في القرى.

أما بالنسبة للصحة وفي ظل غياب نظام صحي وطني شامل يخدم الفلسطينيين، فكان على السلطة أن تضع خطة لتحديد نظام الرعاية الصحي، وذلك من خلال إصلاح كافة التشوهات، وكان إنشاء نظام شامل للتأمين الصحي من أولويات السلطة في التخطيط، والعمل على تحسين كفاءة الطواقم الطبية والمرافق الطبية الضرورية، وتحديث نوع الإدارة بما يتناسب مع الوضع الجديد.

ومن المسؤوليات الاجتماعية الأخرى التي كان على السلطة أن تدرجها باعتبارها من أولوياتها في التخطيط هي توفير الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين، والمحافظة على التراث والموروث الثقافي الذي عمل الإحتلال ويعمل على سرقة وتشويهه بكل الوسائل الممكنة، والعمل على إصلاح عناصر البنية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية خاصة المهمل والمبدعة.

أما على المستوى الإقتصادي، فإن القطاع الإقتصادي يعتبر من أهم القطاعات التي كان على السلطة منحه أولوية قصوى، وذلك لحجم التشوه الكبير في نمط الإنتاج ونمط توزيع قوة العمل بين القطاعات، وضعف بنية الإقتصاد وتشوه نمط العلاقات الخارجية الإقتصادية مع المنطقة العربية والإقتصادات الأخرى، والإهمال الفاضح في البنى التحتية الأساسية.

<sup>1</sup> البرنامج العام لإتماء الإقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، ص. 28

كانت الخطوة الأولى والسابقة لإقامة الحكم الذاتي هي صياغة الإطار القانوني للنشاط الإقتصادي، وذلك لافساح المجال أمام السلطة الوطنية لوضع السياسات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي ستحكم المجتمع الفلسطيني، وتتضمن العلاقات الاقتصادية بين مختلف القطاعات ودور كل من القطاع العام والخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إعادة هيكلة وتنظيم النظام المالي بشقيه الجانب الضريبي والجانب النقدي، وبسبب غياب المرافق والمؤسسات المصرفية الفلسطينية حيث أنه حتى عام 1993 كانت الأراضي الفلسطينية بدون مصارف أو صناديق للاستثمار والإنماء، احتوت الخطة على هيكلة كاملة لبناء نظام مصرفي جديد، قادر على تحقيق الاستقرار المالي، وقادر على أداء وظيفته المطلوبة في الإنماء الاقتصادي<sup>1</sup>.

وسعت السلطة من خلال رؤيتها إلى توسيع النشاط الزراعي وذلك لمساهمة الهامة في الناتج المحلي الاجمالي وحاجة الريف الملحة للتطوير والتجديد، وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وتشجيع الصادرات الزراعية خصوصا والقطاعات المولدة للصادرات عموما، وذلك من خلال إقامة توازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية، ولكن ممارسات الإحتلال في مصادرة الأراضي واستمراره في مصادرة مصادر المياه تقف عائقا جديا أمام أي نوع من التنمية في القطاع الزراعي.

أما البرنامج القطاعي للصناعة عملت السلطة على تصحيح التشوهات القائمة في قطاع الصناعة (خاصة الصناعات التحويلية والاستخراجية)، ومن ثم العمل على التوسيع والاعمار وادخال عناصر التقانة الحديثة في هذا القطاع، وزيادة حجم الانتاج الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي إلى 15% حتى نهاية فترة البرنامج، وزيادة حجم الصادرات الصناعية واستحداث صناعات جديدة بنسبة 10% سنويا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيتين مركز الميزان لحقوق الانسان، 2007. <http://www.amad.ps/arabic/?action=detail&id=17841>

<sup>2</sup> البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، ص 810.

هناك فجوة بين اقتصاد الضفة الغربية واقتصاد قطاع غزة من حيث الأداء والقدرة، وردم هذه الفجوة يعتبر من مهام السلطة العاجلة، وذلك من خلال ايجاد ممر واسع (معبّر إيريز) يربط ما بينهما، وإعادة تأهيل مطار قلنديا للركاب والشحن الجوي على السواء، والتخطيط لبرنامج ضخم لتطوير قطاع غزة، وذلك من خلال بناء ميناء تجاري ومصفاة بترول صغيرة ومعمل لإسالة الغاز، كل ذلك ليحصل التكامل والوحدة كخطوة تمهيدية لاقامة الدولة وتحقيق الاستقلال.

من ناحية أخرى احتل إصلاح وتوسيع وتحديث وتطوير عناصر البنية التحتية المادية والاجتماعية وإعادة التأهيل موقعا مهما في سلم الأولويات، وذلك لما أصابها من تآكل واهتراء وتدني مستوى الاداء، خاصة في ظل الإهمال الفاضح والتدمير المقصود من قبل قوات الإحتلال.

تعتبر مشكلة الصرف الصحي وجمع ومعالجة النفايات الصلبة من أكثر القطاعات حاجة للإصلاح والمعالجة السريعة، كما يعتبر اصلاح شبكة المياه التالفة والمهترئة من الأولويات العاجلة، كما أن العمل على تحسين قطاع المواصلات وتوفير شبكة طرق سليمة تساهم في ربط المناطق الريفية والحضرية بعضها ببعض هو أمر ملح، وله دور في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

أما بالنسبة لعناصر البنية التحتية الاجتماعية والتي تتمثل بالخدمات ومرافق التعليم والرعاية الصحية، فهي تأخذ حيز مهم من تخطيط السلطة الوطنية، إلا أن عناصر البنية التحتية تأخذ حيزا أكبر منها.

بعد البرنامج الإنمائي جاء البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين 1996-1997، ثم كانت خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000 والتي أعدت للاستمرار لثلاثة أعوام، حيث تميزت هذه الخطة ببعدها السياسي، وتم تقسيم برنامج العمل على أساس قطاعي ووزاري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد ناصر، خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطمح، رام الله 2011. <http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/economic-reports/5370-2011-07-30-19-44-13>

تقوم الخطة على افتراضات عدة منها تشغيل مطار غزة، وأن الاقتصاد الفلسطيني سيشهد زيادة في النشاط الاقتصادي وزيادة في حجم الانتاج الزراعي والصناعي.

شملت أهداف الخطة التشغيل والتنمية الاقتصادية، إنعاش وتنمية الريف، تطوير المؤسسات والسياسات المالية، وتنمية الموارد البشرية. حيث يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات وخاصة في المناطق الريفية، وتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية، وتفعيل دور مؤسسات القطاع العام والخاص، وتوفير وتحديد الإطار القانوني للأنشطة الاقتصادية، وتطوير نظام الحكم وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان.

واستكمالاً لما تم الحديث عنه يضيف هنا الدكتور حسن خريشه النائب في المجلس التشريعي أن الفترة الواقعة بين 1994-2000 م هي فترة تثبيت أقدام السلطة الوافدة من الخارج لأرض الوطن، واتسمت هذه الفترة بتمركز السلطة بيد شخص الرئيس ياسر عرفات، فكان يملك المال والسلاح فالمال كان عرفات يملك حسابات السلطة بما فيها وزارة المالية وكان يتصرف كما يشاء وكما يحلو له وهذا لا يعني أن ياسر عرفات كان يخلتس المال، بل كان يتصرف به كما يشاء، وهذا الأمر من الناحية القانونية غير صحيح. أما من ناحية السلاح فعرفات امتلك قرار الأجهزة الأمنية بكل مسمياتها وكان رئيس حركة فتح أيضا التي فيما بعد امتلكت السلاح أيضا، وبهذا السلاح كان يمرر ما يريد من أجندات سياسية.

وفي الفترة ذاتها واجه عرفات صعوبة في التوازن بين العائدين الجدد وبين الشعب الفلسطيني المقيم على أرضه منذ الأزل، فالعائدين أرادوا كل المناصب العليا والامتيازات والوكالات التجارية لهم وأصحاب الأرض لم ينال هذا الأمر إعجابهم فكان هنالك فجوة بين من هو عائد وبين أصحاب الأرض لعدة أسباب.

برأي الدكتور حسن فقد اختلط الحابل بالنابل في تلك الفترة، الحابل بالنابل بمعنى أن ياسر عرفات استعان بشخصيات مشهود لها بالوطنية وبشخصيات لها ارتباطات أخرى فنجد

استعان بشخصيات لها ارتباط بالنظام الأردني والمصري والسوري وأيضا الإسرائيلي<sup>1</sup>. وإضافة إلى كل ما ذكر فإن هذه الفترة تعتبر فترة ارتجالية القرارات وشخصانية القرار<sup>2</sup>، بمعنى أن السلطة للرئيس والرئيس هو السلطة، وما يدل على ذلك هو الصدام الدائم بين أعضاء المجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية إن عرض عليهم أمر ما، مع العلم أن هذه الفترة كان معظم أعضاء المجلس التشريعي هم من كتلة فتح والتي يرأسها ياسر عرفات.

## 2. الفترة الواقعة بين 2000-2003

قامت السلطة الوطنية بوضع عدد من الخطط لمعالجة هذه الفترة، ولكن كان لاندلاع انتفاضة الأقصى أثرا بالغا في عملية التخطيط الفلسطينية، فأصبحت الخطط التي وضعت من قبل السلطة غير واقعية وغير قادرة على معالجة الواقع، فضلا عن عدم قدرة مؤسسات السلطة على العمل بشكل فعال في ظل الانتفاضة، الأمر الذي تم تداركه لاحقا عام 2003 من خلال خطة طوارئ قادرة على التعامل مع الوضع الجديد الذي فرضته المتغيرات الجديدة.

في عام 1999 قامت السلطة بوضع خطة تنموية للأعوام 1999-2003، وجاءت هذه الخطة كنوع من التوضيح والاستمرار للخطة السابقة لها (خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000) التي كانت قد جاءت لاستحقاق الدول المانحة. استندت الخطة إلى عدد من الفرضيات أهمها (تطبيق اتفاقية واي ريفر وملحقاتها والبدء في تشغيل مطار وميناء غزة، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. . . واستمرار المساعدات الدولية ماديا ومعنويا من قبل الدول المانحة)<sup>3</sup>.

جاءت خطة التنمية بعد السنوات الأولى لتأسيس السلطة الوطنية، وتحدثت هذه الخطة عن أربع قطاعات: قطاع البنية التحتية، قطاع الموارد البشرية والاجتماعية، القطاع الإنتاجي، وقطاع بناء المؤسسات، كما أولت هذه الخطة موضوع البناء درجة عالية من الاهتمام، وتهدف

<sup>1</sup> مقابلة مع د. حسن خريشة 10/6/2011 الساعة 12 ظهرا.

<sup>2</sup> باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، مواطن - رام الله، ص 33

<sup>3</sup> محمد خليل، توجه التنمية في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، رام الله-فلسطين، ص 4، 2008.

الخطة إلى إصلاح وتطوير وبناء هذه القطاعات، بالإضافة إلى هدفها في إحداث تنمية اقتصادية.

تم تخصيص 48% من موازنة خطة التنمية لقطاع البنية التحتية للأعوام الخمسة القادمة<sup>1</sup>، وكانت الأولوية في هذا القطاع لقطاعي المياه والمياه العادمة، و 25% من الموازنة لقطاع الموارد البشرية والاجتماعية التي كانت أولويته الأولى التعليم<sup>2</sup>. أما بالنسبة للقطاع الانتاجي فكان التركيز الأكبر على قطاع الزراعة وقطاع الصناعة المتمثل بإنشاء المناطق الصناعية. أما بالنسبة للقطاع الأخير في الخطة، فقد جاء بناء المؤسسات متركزا على تنمية هذه المؤسسات وتقوية القوانين والأطر القانونية التي تحكمها.

تعاملت الخطة مع ثلاث سيناريوهات مستقبلية لوضع الاقتصاد الفلسطيني، كان أسوأها استمرار الوضع القائم من تعثر عملية السلام والعوائق الاقتصادية التي كانت لا تزال إسرائيل تفرضها. إلا أن الأوضاع غير المتوقعة التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية وتحديدا في أيلول 2000، كانت أكثر سوءا من أكثر السيناريوهات تشاؤما.

أدى إندلاع الانتفاضة الثانية، وما رافقها من أحداث على الصعيد المحلي والدولي، وآلية تعامل قوات الاحتلال معها، وما صاحبها من ممارسات قمعية تجاه الفلسطينيين ومؤسساتهم وبنيتهم التحتية، إلى التأثير سلبا وبشكل كبير على تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة. فمن جهة، تم تخريب وتدمير البنية التحتية التي تم بناؤها خلال السنوات الخمس الماضية، ومن جهة أخرى، لم يعد متاحا الاستمرار في تنفيذ أهداف الخطة المتعلقة باستكمال البناء، ناهيك عن خلق تنمية اقتصادية في ظل تهاوي المقومات الأساسية.

كانت النتيجة أن الخطة لم تعد مناسبة بأي حال من الأحوال للمرحلة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي تم تداركه بإقرار خطة إغاثة سميت ب"خطة الطوارئ والاستثمار للعامين 2003-2004".

<sup>1</sup> Palestine Development Plan 1999-2003, Ramallah, Palestine, page 78.

<sup>2</sup> Ibid, page 83.

احتوت خطة الطوارئ والاستثمار للعامين 2003-2004 على ثلاثة مكونات رئيسية، المكون الأول يركز على الجانب الإنساني الطارئ، المكون الثاني يتناول الجانب الإعماري الطارئ، والمكون الثالث يختص بضرورة تفعيل الدور المؤسسي وتعزيز قدراته الذاتية<sup>1</sup>.

تحتوي الخطة على مجموعة من البرامج تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما فيها من برامج خلق فرص عمل، وبرامج تنمية قطاع الصحة والمحافظة على البيئة مثل قطاع المياه وقطاع الصرف الصحي وقطاع النفايات الصلبة. وبرامج لتوفير الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية من تعليم وخدمات أخرى، وذلك لحماية الشرائح الفلسطينية المتضررة من إجراءات الإحتلال والتي تمس الجسد والغذاء والصحة والتعليم والحالة النفسية. وبرنامج إعادة الإعمار الطارئ للتدمير الذي حصل لجميع القطاعات والبنية التحتية، وبناء مؤسسات السلطة الوطنية وتفعيلها لتصبح قادرة على القيام بدورها المطلوب في توفير الخدمات الأساسية للجمهور.

تم اصدار هذه الخطة في محاولة للخروج من التدهور الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة. ويعكس اسم الخطة أهدافها الإغاثية للعامين 2003 و2004.

### 3. الفترة الواقعة بين 2003-2011

الفترة الواقعة بين 2003-2011 م واجهت عددا من المهام على مستوى التخطيط، حيث كان من مهام التخطيط في الفترة الأولى العمل على التقليل من الأضرار الناجمة من ممارسات الإحتلال تجاه المجتمع الفلسطيني، وفي نفس الوقت كان لها مهاماً تنموية للخروج من الأزمة والوصول إلى نوع من الاستقرار.

بعد أكثر من عامين على إقرار خطة الطوارئ والاستثمار ذات الطابع الإغاثي، بات من المحتم على السلطة التخطيط للانتقال من حالة الإغاثية إلى مرحلة التنمية المستقبلية. وفي ذلك الوقت تبنت السلطة الوطنية خطة تنموية متوسطة المدى للفترة 2005-2007.

<sup>1</sup> خطة الطوارئ والاستثمار 2003-2004، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص 22.



مثلت هذه الخطة خطوة للأمام قياساً بالخطط السابقة لها، وذلك من حيث بلورتها لأهداف عامة، حيث حددت الحكومة هدفين رئيسيين لخطة التنمية، هما:

- معالجة الفقر بطريقة مستدامة.

- تحسين فعالية الحكم لدى السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>1</sup>.

على أن يتم تحقيق هذين الهدفين من خلال مجموعة من البرامج الوطنية يتم تنفيذها خلال الفترة 2005-2007. وقد تم تصميم البرامج بحيث:

1. تؤمن الحماية الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتنمية الموارد البشرية والصحية، وإعادة تأهيل الأسرى، واستمرار المساعدات الغذائية والنقدية.

2. تستثمر في رأس المال البشري والمادي والاجتماعي من خلال تقوية قدرات المرافق التعليمية والصحية، وإعادة تأهيل شبكات الطرق والمواصلات والمياه والمياه العادمة ومكبات النفايات، وغيرها كإعادة بناء مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري.

3. تستثمر في مؤسسات الحكم الجيد من خلال الإصلاح الحكومي وبناء المؤسسات.

4. تخلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص من خلال بناء المناطق الصناعية، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمباني الخاصة، وتطوير قدرات القطاع الخاص وإعادة تأهيل أصوله.

تم تجاوز تعريف الفقر في هذه الخطة بحيث لايشمل فقط الدخل والاستهلاك، وإنما تخطاه ليشمل جوانب أخرى مثل الصحة، والتعليم، والتغذية، والأمن، وحرية المشاركة في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007، ص 50.

<sup>2</sup> المرجع السابق

شهد الواقع الفلسطيني تطورات هامة خلال الفترة التي تم التخطيط لها (2005-2007). وتمثلت تلك التطورات أساسا باستمرار المعوقات أمام تقدم العملية السياسية، والانقسام السياسي الداخلي، الأمر الذي أعاق تحقيق أهداف الخطة التنموية بالشكل المطلوب.

أما بالنسبة لخطة الإصلاح والتنمية (2008-2010) فقد جاء تطبيقها في ظل وضعين صعبين، عانت منهما الأراضي الفلسطينية. الأول: الأزمة المالية الخانقة التي عانت منها السلطة الفلسطينية منذ العام 2006 على أثر حملة المقاطعة الدولية وما نتج عنها من تراجع في وتيرة المساعدات الخارجية، بالإضافة للحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية. وفي ظل الاعتماد الكبير لموازنة السلطة على التمويل الخارجي، فإن قطع المساعدات أدى إلى عدم مقدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها، وبشكل خاص تسديد رواتب موظفي القطاع العام. في حين يتمثل الوضع الثاني بما حدث من حالة الانقسام السياسي الداخلي بعد أحداث حزيران 2007، وانحسار ولاية السلطة في الضفة الغربية. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة، تم تصميم خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 وتقديمها لمؤتمر المانحين في باريس نهاية العام 2007.

تتناول الخطة أربعة جوانب رئيسية، هي:

1. الحكم، والذي ركز على الأمن وسيدة القانون، والعدل، والإصلاح المالي والمساءلة والشفافية، وإصلاح الخدمة المدنية والإدارية، وإصلاح مؤسسات الحكم المحلي.
2. التنمية الاجتماعية، والتي شملت الحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة والتمكين.
3. التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص، والتي تحتوي على أبعاد ترويج التجارة وجذب الاستثمارات وتنمية المشاريع الخاصة، وتنمية قطاع الزراعة، والصناعة والخدمات، والسياحة، والإسكان.
4. تطوير البنية التحتية، من حيث تطوير قطاع المواصلات، والكهرباء، والمياه والمياه العادمة، والنفايات الصلبة، والمراكز الترويجية والثقافية العامة.

انبثقت وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة 2009-2011 من خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)، وهي تعرض برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، والذي يسعى لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتنمية إمكانياتهم إضافة إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقلال والاستقرار الاقتصادي.

يعبر عنوان هذه الوثيقة عن أن إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام 1967 هو أمر واجب وممكن في الحدود الزمنية لها) حتى عام (2011. يستند الحكم فيها إلى مبادئ العدل وسيادة القانون والمساواة والتسامح.

ركزت هذه الوثيقة على وضع الأهداف الوطنية، التي تسعى إلى إنهاء الاحتلال وتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية البشرية، ومتابعة قضايا القدس واللجئين وحمايتهما، إضافة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد.

قامت الحكومة بتحديد الأولويات التي ستفضي إلى بناء المؤسسات وتطويرها، ووضعها ضمن خمس مجالات أساسية هي توحيد الإطار القانوني وتحديثه، تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة، توظيف أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل الحكومة، إدارة الموارد المالية، وإدارة الموارد البشرية.

توزعت السياسات الخاصة بقطاع الحكم على عدة محاور، هي محور الإدارة العامة، محور العدالة المدنية والجنائية، محور المؤسسة الامنية، محور الحكم المحلي، ومحور الاستقرار المالي.<sup>1</sup>

من جهة أخرى اعتمدت الحكومة في قطاع التنمية الاجتماعية سياسات تنموية تمثلت بالمحافظة على ترابط النسيج الاجتماعي، توفير الحماية الاجتماعية، المحافظة على التراث والموروث الثقافي، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، برنامج الحكومة الثالثة عشرة، آب 2009، ص 22-23.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 32.

في مجال التنمية الاقتصادية فإن الحكومة تحضر لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني كخطة مهمة في بناء الدولة الفلسطينية، ولذلك فإنها ستتجهج سياسات تسعى إلى خلق بيئة استثمارية، وتعمل على تعزيز دور القطاع الخاص، كما أنها تتضمن تطويراً للموارد المحلية وتطويراً للبنى التحتية، وتعمل على نقل المعرفة ودعم الابداع الفلسطيني، دعم المنتجات والخبرات الوطنية، وتوسيع نطاق التعاون الثنائي والمتعدد<sup>1</sup>.

يتم التعامل مع تنمية قطاع البنية التحتية وتطويره كوسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وليس كغاية. ولذلك فإن الحكومة ستقوم باتباع سياسات تعمل على تطوير البنية التحتية في التجمعات الريفية والمهمشة، وتعمل على تطوير البنية التحتية القائمة، وتطوير البنية التحتية الكبيرة(مشاريع في مناطق "ج")، وتطوير البنية التحتية الإقليمية(شبكة الكهرباء العربية)، وتوسيع رقعة الشرائح المستفيدة، وزيادة القدرة التنفيذية للمشاريع على المدى القريب والمتوسط<sup>2</sup>.

ولتوضيح هذه الأهداف وترجمتها إلى خطط عملية، قامت الحكومة بتحديد القطاعات المركزية الرئيسية، والتي تنطبق مع ما جاء في خطة التنمية والإصلاح، وأدرجت أهداف كل الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية، وقسمتها حسب الوزارات والمؤسسات، حيث حددت كل وزارة أو مؤسسة أهدافها مع اختلاف أو إضافة بعض الأهداف على ما كان في خطة التنمية والإصلاح.

تعتبر خطة التنمية الوطنية ( 2013-2011 إقامة الدولة وبناء المستقبل )ثمرة خطة التنمية التي سبقتها(خطة الإصلاح والتنمية (2010-2008، إذ تم البناء عليها وتطويرها وتضمنت مساهمة القطاعات المختلفة، والتي كانت نتيجتها إعداد خطط قطاعية تم استخدامها في صياغة الخطة الوطنية.

<sup>1</sup> فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، مرجع سابق، ص 42-43.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 49-50.

تتطلع هذه الخطة إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في سبتمبر 2011 كخطوة لا تراجع عنها، وكفرضية لتبني عليها البرامج والسياسات التي ستتجهجها، فرضية تقوم على الاستقلال والسيادة على الإقليم والحدود المفتوحة، لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سبيل وضع خطة إنفاق تنموية تستند إلى الأولويات وتتماشى مع احتياجات مستقبلية للوزارات والهيئات، فقد تم تقسيم استراتيجيات القطاعات الأكبر إلى استراتيجيات عبر قطاعية لضمان إيلاء الاهتمام الكافي للقطاعات الفرعية. وقد تم تقسيم القطاعات الرئيسية إلى أربعة قطاعات، كالتالي:

1. قطاع الحكم: تسعى الخطة ضمن هذا القطاع إلى استمرار العمل لتوفير إلى توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن، وضمان العدالة لجميع المواطنين وفرض سيادة القانون، كما تسعى إلى تحديث الإدارة العامة وتبسيط إجراءاتها، وتمكين هيئات الحكم المحلي وتقريب مرافق الخدمات العامة من المواطنين، والسعي إلى الوصول إلى الاستقرار المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على تعزيز وجود فلسطين باعتبارها دولة مستقلة وسيادية على الساحة الدولية<sup>1</sup>.

ويتم ذلك من خلال رفع مستوى البنى التحتية والإدارية للمحاكم، والتدريب الجيد للأجهزة الأمنية وتجهيزها لتمتلك القدرة على تطبيق القانون داخل الدولة الفلسطينية، والاستمرار في تعزيز المساءلة في المؤسسات الحكومية، والامتثال لمبدأ الفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

2. الفقيرة والمهمشة وتمكينها، وإعداد أطفال وشباب الوطن للعيش حياة واعدة وخوض غمار الحياة العملية في وطنهم، واستعادة مكانة فلسطين باعتبارها مركزاً من مراكز التميز والإبداع في قطاع التعليم العالي والأبحاث الأكاديمية، وتعزيز صحة المجتمع وضمان

<sup>1</sup> خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل، 2011، ص 27.

استدامتها، وصون التراث والثقافة الوطنية، وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، والاستثمار في الشباب وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم وتقديم أفضل ما لديهم من قدرات في خدمة الوطن<sup>1</sup>.

ويتم ذلك من خلال الالتزام بالحفاظ على تقديم مستوى عال من خدمات الصحة والتعليم، وتوفير الحماية الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر وحماية الفئات الضعيفة والمهمشة، والاستثمار بشكل أوسع في التعليم من أجل تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة.

3. الاقتصاد: تسعى الخطة إلى خلق بيئة مؤاتية للاستثمار في فلسطين، وتعزيز قدرة المنتجات والخدمات الفلسطينية على المنافسة، وتعزيز التكامل الاقتصادي والوصول إلى الأسواق الخارجية، ومحاربة البطالة وتعزيز سوق العمل، وتعزيز عمل جمعيات حماية المستهلك<sup>2</sup>.

يتم ذلك من خلال تحرير التجارة من القيود المفروضة على حرية التنقل للأفراد والسلع، وتحفيز الاستثمارات الإستراتيجية من أجل تعزيز النمو في القطاعات الرئيسية، واستهداف المبادرات في جميع القطاعات التي تمتلك مزايا تنافسية عالية وامكانيات نمو في الأجل القصير، خاصة المبادرات في قطاعي السياحة والزراعة.

4. البنية التحتية: تعمل الخطة من خلال الأهداف الاستراتيجية على إنشاء شبكات البنية التحتية المتكاملة والمستدامة، وتأمين وتوفير الطاقة والموارد الطبيعية اللازمة لفلسطين، وحماية البيئة في فلسطين، والمحافظة على نوعية الشبكات التحتية وضمان قدرة المواطنين على تحمل تكاليفها وضمان سلامتها على المدى الطويل، وتوفير السكن المناسب والأمن والذي يستطيع المواطنون تحمل تكلفته<sup>3</sup>.

يتم ذلك من خلال مواصلة الاستثمار في البنية التحتية بتمويل من القطاع العام والخاص من أجل الدفع بعجلة التنمية، وتحسين جودة المرافق والخدمات الأساسية بما في ذلك شبكات

<sup>1</sup> خطة التنمية الوطنية 2011-2013، مرجع سابق، ص 37.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 49.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 58.

المياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإيجاد شبكة بنية تحتية متكاملة بحيث تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز قدرة وعمل المؤسسات التنظيمية والإشرافية.

تهدف الخطة إلى تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية في الأراضي الفلسطينية، مثل إعادة ترميم مطار غزة الدولي، وبناء ميناء في غزة، وإقامة مطار فلسطين الدولي في محافظة القدس، إضافة إلى إقامة شبكة قطار وطنية، والعمل على بناء معايير حدودية ذات سيادة فلسطينية.

تتحدث هذه الخطة عن سيناريوهين، سيناريو الأساس وسيناريو الوضع القائم. سيناريو الأساس يفترض حدوث تحسن في الوضع القائم، وإحراز تقدم في إزالة العوائق الخارجية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، ويشمل ذلك الإزالة الدائمة لعوائق التنقل والحركة، ورفع الحصار عن قطاع غزة، بالإضافة لتوفر دعم مالي كاف من المجتمع الدولي. بحسب السيناريو الأساس، يتوقع أن يحدث تحسن في كافة المؤشرات الاقتصادية، حيث يتوقع أن يحدث ارتفاع في النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في معدلات البطالة.

سيناريو الوضع القائم يفترض بقاء الأوضاع الراهنة كما هي بما سيؤدي إلى رفع معدلات البطالة وتعاقد الفقر الذي سيلزم بالضرورة زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية والنفقات الإغاثية الطارئة، بالإضافة إلى تأثيره على فرص تحسين وتطوير البنية التحتية، وبالتالي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي للوراء.

تتطلع هذه الخطة بكثير من الترقب الايجابي والتفاؤل لبناء الدولة، مع مراعاتها لحجم التحديات الهائل التي ستواجهها في ترجمة هذه الإرادة لفعل، ولكن الحكومة تعتزم بذل كل ما في وسعها من طاقة لضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس.

## الفصل الرابع

# خطط التنمية الفلسطينية

## التحديات والعقبات



## الفصل الرابع

### خطط التنمية الفلسطينية التحديات والعقبات

#### أولاً: أهداف خطط التنمية

من واجب كل حكومة أن تقدم لشعبها برنامجاً واضحاً لفترة عملها المقبلة، ومن هنا يقع على الحكومات واجب مزدوج فهي من ناحية مطالبة بوضع برنامج وطني وواقعي يكون قابلاً للتطبيق، ومن ناحية أخرى فهي مطالبة بالعمل على تحويل بنود هذا البرنامج إلى واقع ملموس حتى نعتبر أن هذه الحكومة قد نجحت في تنفيذ أهدافها أو نسبة مهمة منها على الأقل.

مع إقامة السلطة الوطنية دخل النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني منعطفاً جديداً، وكان هناك العديد من المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطارئة التي يجب معالجتها، وتصحيح كافة التشوهات التي تخللتها منذ عدة عقود من الزمن، والبدء ببناء نظام جديد يلائم المرحلة، ويرتقي بطموحات الشعب الفلسطيني للتحرر والبناء الذين طالما حلم بهما.

كانت سياسة السلطة تعمل على ثلاث محاور أو قطاعات أساسية، المحور الأول هو محور إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، المحور الثاني يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وما يرتبط به من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، والمحور الأخير هو تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

الواقع السياسي في فلسطين فريد من نوعه، حيث نجد أن هناك علاقة جدلية تجمع بين عملية التحرر من الاحتلال من جهة، وبين عملية بناء الدولة الحرة والتحول الديمقراطي من الجهة الأخرى، والتنمية الاقتصادية في فلسطين مرتبطة ارتباطاً شديداً بالموقف السياسي، وللأسف في الحالة الفلسطينية فإن الاقتصادي يتبع للسياسي وليس العكس، حيث أنه من المفروض أن يخدم الاقتصادي الموقف السياسي، وسنقوم بدراسة الواقع الاقتصادي وأهم التحديات التي تواجهه.

إن التنمية الاقتصادية جزء فعال وحساس في فعل التنمية الشاملة، ولذلك فإن الإرتقاء بكافة القطاعات الاقتصادية عموماً والإنتاجية منها خصوصاً هو لب التنمية الاقتصادية، وتبني فلسفة عمل مناسبة وملائمة للبيئة الاقتصادية الفلسطينية وتعمل على تعزيز صمود الفلسطينيين هي ما وضعته نصب أعينها عندما قامت السلطة بتبني البرامج والخطط التنموية.

لتحقيق التنمية الاجتماعية يجب العمل على تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة من تعليم وصحة واسكان، كما يجب العمل على مراعاة التوزيع الجغرافي وخاصة العمل على تطوير الريف، وعدم إهمال الفئات العمرية المختلفة من أطفال وشباب ومراة، والشرائح الاجتماعية المختلفة، والتركيز على الفقراء والمهمشين وأسر الشهداء والأسرى، والعمل على الإرتقاء بمستويات التعليم والصحة وتوفير السكن اللائق، أملاً في تحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة.

تحقيق التنمية الاجتماعية مرتبط بالتنمية الاقتصادية، وكلاهما مرتبط بالتنمية السياسية، والعائق الأساسي في تحقيق التنمية الشاملة هو الاحتلال الإسرائيلي، وبما أن كل عمل السلطة يتم تحت عين الإحتلال، فهذا يؤدي إلى عرقلة عملها وخططها بسبب المعطيات غير المتوقعة التي يفرضها الإحتلال.

مما لا شك فيه أن حجم التركة التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي وراءه والتي وجدتها السلطة أمامها في كافة مراحل عملها كبير، فقد ورثت السلطة اقتصاداً مشوهاً وتابعاً، ومما زاد الأمور تعقيداً عدم تمتع السلطة الوطنية بالخبرة الكافية للتعامل مع مثل هذا الوضع الجديد كلياً عليها والمليء بالعقبات والتحديات، والتي بدورها تترتب ارتباطاً كلياً بممارسات الاحتلال الاسرائيلي اتجاه الفلسطينيين في كل مكان في هذا العالم.

إن خطط التنمية التي تقوم بها الحكومات، هي الوسيلة لتحقيق أهداف شعوبها بما يتلائم مع رؤية هذه الشعوب، وبما يتلائم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وفي الحالة الفلسطينية قامت السلطة الوطنية بوضع العديد من الخطط والبرامج التنموية وتحديد أهدافها،

لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتخلص من الإحتلال الإسرائيلي وتقليل الاعتماد عليه، والتخلص من التبعية الاقتصادية ومعالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية، وحل مشاكل الفقر والبطالة والتعليم والصحة. . . ألخ. وسندرس في هذا الفصل مدى نجاح السلطة في تحقيق أهداف الخطط التنموية، وما أهم العقبات والصعوبات التي واجهتها.

ومن الخطط الجدير ذكرها هنا وثيقة "إقامة الدولة وإنهاء الإحتلال" التي أعدتها الحكومة الثالثة عشر برئاسة سلام فياض والذي قال عنها عند تقديمه للوثيقة "لقد آن الأوان لنا كشعب واقع تحت الإحتلال ان نحصل على حريتنا وحقوقنا الوطنية التي يكفلها القانون الدولي، وذلك دون الخضوع لأي شروط يحاول المحتل فرضها علينا. ولتحقيق هذه الغاية فنحن بحاجة إلى إجراءات ايجابية وتدخلات بنائه على المستويين المحلي والدولي من أجل وضع حد للإحتلال والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة"<sup>1</sup>

وتعتبر هذه الخطة مختلفة عن سابقتها من حيث الجوهر والمضمون فهي تعتمد في آلية تنفيذها على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أولا وعلى الشعب الفلسطيني ثانيا، ويعتمد فياض في إقناع المجتمع الدولي لإقامة الدولة على جاهزية المؤسسات التي ستقوم عليها الدولة، واعتماد المقاومة السلمية لإجبار الإحتلال على ترك الأرض، وإظهار العمل الشعبي الجماعي أمام الرأي العام العالمي ليكون مقبولا ولا يشكل إحراجا بل يشجع التفاعل الايجابي العالمي الداعم للشعب الفلسطيني لتحقيق إقامة الدولة.

وتعتبر هذه الخطة أكثر تفصيلا من سابقتها فهي تتحدث من الناحية السياسية على إنهاء الإحتلال وتعزيز الوحدة الوطنية وحماية القدس كعاصمة أبدية، وحماية قضية اللاجئين، أما من الناحية التنموية فستحقق تنمية بشرية، واستقلال اقتصادي، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وتوفير الأمن والأمان، وتدعو الوثيقة أيضا إلى بناء علاقات إقليمية دولية ايجابية.

<sup>1</sup> عسان الخطيب: "فلسطين إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة المستقلة"، سياسات (10) خريف 2009 م.

## 1. إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وحتى يومنا هذا، كان عنوان إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال من أبرز الأهداف السياسية بل والاستراتيجية لخطط التنمية الفلسطينية. إقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيادية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

سياسيا وعلى مدار سنوات عملها، اتجهت السلطة الوطنية للعمل على محورين اثنين، المحور الأول يهدف إلى تحقيق الاستقلال والسيادة من خلال إنهاء الاحتلال، أما المحور الثاني فيتعلق ببناء مؤسسات قادرة على القيام بدورها وواجباتها تجاه المجتمع الفلسطيني ضمن حدود الاتفاقيات التي أبرمت، وضمن الإمكانيات المتاحة.

بعد 3 أعوام من توقيع اتفاق أوسلو كان من المفترض أن تصل السلطة الوطنية وقوات الاحتلال إلى اتفاق من خلال المفاوضات لكل من قضايا اللاجئين (وذلك من خلال قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها القرار 194)، قضية القدس والمستوطنات، المعابر والحدود، الترتيبات الأمنية، إلا أنه لم يتم الوصول إلى أي اتفاق في أي قضية من قضايا الحل النهائي.

بدأ يتضح للعديد من الجهات أن اتفاق أوسلو دخل مرحلة اللاعودة، وذلك لعدة أسباب منها عدم التزام الطرف الإسرائيلي به، وعدم تعاملها مع الجانب الفلسطيني بالجدية المطلوبة، وتضمنه على العديد من المشاكل البنوية في بعض من بنوده، ووضوح فشله في تحصيل الحقوق والأراضي الفلسطينية، والغياب التام للسيادة الفلسطينية.

واصلت قوات الاحتلال ممارساتها التعسفية يوما بعد يوم، فهي لا زالت تقوم ببناء وتوسيع المستوطنات لدرجة أن هذه المستوطنات أصبحت من أكبر وأخطر المعوقات للوصول لأي عملية سلام تضمن للجانب الفلسطيني جزءا من حقه، وخاصة في ظل التهديد التي تعيشه مدينة القدس بسبب هذه المستوطنات التي تعمل على ابتلاعها وتهويدها يوما بعد يوم. إذ بلغ عدد

المستوطنات في الضفة الغربية في نهاية عام 2008 (144) مستوطنة 6.54% من المستوطنين يسكنون في القدس<sup>1</sup>.

كان لبناء جدار الفصل العنصري اثرا بالغا على كافة مناحي الحياة في فلسطين، حيث أن قوات الاحتلال ما زالت مستمرة بعمليات مصادرة الأراضي وخاصة الزراعية منها وبشكل متسارع، وكان بناء جدار الفصل العنصري ضربه موجعه بسبب حجم الأراضي الكبير المصادرة، وما يفرضه على أرض الواقع من معطيات جديدة تعمل على تشويه الواقع الفلسطيني، وجعل السلطة ومؤسساتها تتبنى سياسات طارئة للحد من آثاره على الواقع الفلسطيني.

منذ قدوم السلطة الوطنية بدأت العمل على بناء مؤسسات الحكم، ثم ما لبثت أن اصطدمت مباشرة بالعديد من العوائق، منها تأثر عمل بعض المؤسسات والوزارات بإرث الاحتلال عن طريق إيقائه على بعض الوظائف المهمة، كما أن السرعة التي تم فيها بناء هذه المؤسسات وغياب التواصل الجغرافي بينها عملت على إضعافها، وفي ظل سيطرة بلا سيادة على الأرض والسكان والمصادر الطبيعية.

تشكل عملية الإصلاح خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقلال السياسي، ونجاح عملية الإصلاح يرتبط بمدى استجابة الحكومة للأولويات، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، عملت السلطة على تحسين نوعية وجودة عمل المؤسسات، فقد كان هناك العديد من المحاولات الجادة في مجال بناء المؤسسات والإصلاح، وقد قطعت السلطة شوطا جيدا في هذه المحاولات إلا أن هذه المحاولات لم تكن كافية بالقدر المطلوب. فقد قامت السلطة بإنشاء وزارات جديدة وإلغاء أخرى، وقامت بتأسيس هيئات وبناء العديد من المؤسسات المهمة، ولكن عندما تعرضت هذه المؤسسات لتحديات (الانتفاضة مثلا) فشل العديد منها في تأدية واجبه.

---

<sup>1</sup> مصطفى الخواجا، الضفة والقطاع بين 1990 و2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 6-1-2011، رام الله،

حدث في عام 2002 وأن حصلت بعض الاصلاحات التي فرضت على السلطة فرضاً من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان الهدف الرئيسي من هذه الاصلاحات هو تقليص صلاحيات الرئيس (ياسر عرفات) لتحقيق هدف سياسي وليس لتحقيق هدف ديمقراطي. وفي نفس السياق قام الرئيس الفلسطيني في نفس العام بالتوقيع على قانون مهم وهو القانون الأساسي الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث<sup>1</sup>.

في السنوات الخمس الأولى لتأسيسها نجحت السلطة في إنشاء مجلس وزراء عامل، وإجراء انتخابات عامة للرئاسة والمجلس التشريعي، وصياغة بعض التشريعات لعمل الإدارة العامة والنشاطات المختلفة، إلا أن عملها لحد الآن غير مقنن، فمثلاً كيف نتحدث عن مؤسسات فاعلة وتعمل على توفير وحماية الديمقراطية والتنمية وحرية الانسان وحقوقه، وفي نفس الوقت لا يوجد نظام ديمقراطي دستوري يقنن هذه المفاهيم ويضع حدوداً واضحة لها، وتكفل في نفس الوقت تطبيقها.

كما ما زالت كلا من السلطتين التشريعية والقضائية تعانيان من الضعف وتواجهان العديد من التحديات، فصلاحيات السلطتين منقوصة ومحكومة بالاتفاقات، حيث أن غياب مجلس تشريعي فاعل يعيق بشكل كبير عملية مسائلة السلطة التنفيذية، ويقلل من دوره في الأداء الرقابي على عملها، كما أن الجهاز القضائي يعاني من مشاكل كبيرة تشكل تهديداً على استقلال القضاء وسيادة القانون.

إن السلطة التنفيذية ما زالت تنفرد بالقرار السياسي، وتهيمن على العملية السياسية وتسيطر على السلطتين التشريعية والقضائية وذلك "لأبعاد سياسية"، الأمر الذي يؤدي إلى استفحال الفساد في المؤسسات الفلسطينية بشكل عام والشفافية وسيادة القانون، كل هذا في ظل غياب واضح للمرجعية الدستورية والقانونية، وعدم وجود دستور يحكم العلاقة بين السلطات

---

<sup>1</sup> احمد أبو دية وجهاد حرب، الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، مؤسسة مواطن، رام الله- فلسطين، 2006، ص 4.

الثلاث<sup>1</sup>، ولعل أبرز الأمثلة على عدم جدية الحكومات الفلسطينية لاحترام القانون وعدم الفصل بين السلطات الثلاث واستيلاء السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وغياب أو تغيب السلطة التشريعية هو القرار الصادر بتاريخ 10/6/2010 من مجلس الوزراء القاضي بتأجيل الانتخابات المحلية بحجة أن المصالحة بين فتح وحماس تحتاج ذلك<sup>2</sup>، ومثال آخر على عدم احترام السلطة التنفيذية لقرارات السلطة القضائية هو رفضها في كثير من الأحيان الإفراج عن السجناء الذي يأتي قرار الإفراج عنهم وتندرع أجهزة السلطة التنفيذية بحجج متعددة وكثيرة.

في عام 2006 فازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي وقامت بتشكيل الحكومة، وفي نفس الوقت كان تم انتخاب رئيس للسلطة الوطنية عام 2005 وفازت به حركة فتح وتم تعيين محمود عباس رئيسا للسلطة، هذه الازدواجية أدخلت النظام السياسي الفلسطيني في متاهات لم يخرج منها حتى يومنا هذا، حيث تلاحقت الأحداث وحدثت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة (السيطرة العسكرية)، وما رافقه من حصار وتدمير للقطاع، الأمر الذي كان له أثر مهم في تحول الوضع السياسي الفلسطيني داخليا وخارجيا.

كما أن تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى أجل غير مسمى أعاق العملية الديمقراطية، حيث كان من المفروض أن تتم هذه الانتخابات في يناير من عام 2010، ولكنها لم تتم مما أدخل السلطة في أزمة شرعية، فالولاية القانونية لرئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي قد انتهت منذ ما يزيد عن العام، كما أن الحكومة

في رام الله لا تتمتع بالصفة التشريعية قط، وثمة شكوك حول الصفة الدستورية لحكومة غزة منذ عام 2007، والمجلس التشريعي غير فاعل، كل ذلك ضمن حالة من الفراغ القانوني.

أمنيا كانت التشريعات التي ورثتها السلطة الوطنية والتي استمرت ضمن اتفاق أوسلو تلبي الحاجات الأمنية للأنظمة السياسية أكثر من أمن المواطن الفلسطيني، ولذلك شرعت السلطة

<sup>1</sup> احمد أبو دية وجهاد حرب، الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 2-3.  
<sup>2</sup> ناصيف معلم، "الاستقلال الاقتصادي بوابة للتحرر السياسي" مؤتمر عقد في جامعة النجاح الوطنية - نابلس 26/6/2010 بدعوة من المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ص 90-91.

في إجراء الإصلاحات القانونية التي تستهدف القطاع الأمني<sup>1</sup>. لقد استطاعت السلطة في الأعوام القليلة الماضية أن تستعيد النظام وتوفر إلى حد كبير الإحساس بالأمن الفردي بعد حالة الفلتان الأمني التي حدثت أثناء الانتفاضة وانهيار مؤسسات السلطة الأمنية، حيث قامت السلطة وتحت ضغوط داخلية وخارجية باتخاذ خطوات إصلاحية في المجالات الأمنية، إلا أن هذه الإصلاحات ظلت محدودة ولم ترق لتطلعات المواطن في إصلاحات حقيقية وجذرية، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية ما زالت مستمرة، والتي يدعمها إعلان حالة الطوارئ في عام 2007 والذي ما زال سارياً إلى الآن، وعلى صعيد المقاومة هناك كثير من الانتقادات للإصلاحات الأمنية بأن المواطن الفلسطيني أصبح أعزلاً وغير قادر على الدفاع عن نفسه أمام هجمات قوات الإحتلال والمستوطنين المتلاحقة.

من العقبات التي كانت تواجه تحقيق أهداف خطط التنمية هو تحويل الأولويات، أي بمعنى أن تتخلى عن العديد من أهدافها المتفق عليها وذلك بسبب الظروف السياسية المتقلبة، وممارسات الإحتلال المستمرة في تدمير كل بنى المجتمع الفلسطيني من الحجر إلى الإنسان، فمثلاً في ظل الانتفاضة الثانية اضطرت السلطة إلى تبني ما يشبه برنامج طوارئء وانشغالها عن تنفيذ بنود الخطط، وامتد العمل لإصلاح الدمار الواقع بفعل الآلة العسكرية الصهيونية والحفاظ على المؤسسات قدر الإمكان.

بات من الواضح للسلطة الوطنية الفلسطينية أن طريق المفاوضات الذي انتهجته منذ ما يقارب العشرين عاماً قد وصل إلى طريق مسدود، وأنه يتوجب عليها انتهاج سياسة جديدة وبديلة لهذا الطريق، أو لتفعيله على أسس متكافئة خاصة في ظل فشل كافة الإتفاقيات والتعنت الإسرائيلي، خاصة في ظل رفض إسرائيل الحد الأدنى من مطالب الرئيس المتمثلة بوقف الاستيطان أو حتى على الأقل تجميده.

شهد شهر أيلول من العام 2011 انتهاء فترة المفاوضات المتفق عليها، كما شهد اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة، واستكمال برنامج الحكومة المتعلق بالعمل لتصبح المؤسسات

<sup>1</sup> عزمي الشعبي، إصلاح الأمن "فلسطين"، رام الله-فلسطين، ص 2-3.



جاهزة لتصبح مؤسسات دولة، حيث قامت القيادة الفلسطينية بالتوجه للأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة فلسطين كخطوة نضالية مختلفة على أمل أن تصبح المفاوضات أكثر تكافؤاً.

وحتى لو نالت فلسطين الاعتراف الدولي بها كدولة على حدود 1967، فإن هذا لن يغير شيء في واقع الاحتلال، فالحصار المضروب على قطاع غزة وعزله عن الضفة الغربية، وعزل القدس عن الضفة، وتفتيت الضفة الغربية إلى أراضي "أ" و"ب" و"ج"، وعزل كافة المدن الفلسطينية عن بعضها البعض، من خلال الإغلاقات والحواجز، وحركة الاستيطان الحالية التي تعتبر الأخطر في تاريخ فلسطين، وغياب أفق سياسي، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية السياسية والاقتصادية وتحقيق الاستقلال الحقيقي الذي دائماً ما تكلمت عنه السلطة وتضمنته في خططها التنموية.

إن عملية العبور من السلطة إلى الدولة يفترض وجود أرض، إلا أن السلطة إلى الآن لا تمتلك هذه السيادة على الأرض<sup>1</sup>، في ظل الممارسات الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني، بل إن السلطة تمتلك فقط ولاية على السكان الفلسطينيين الموجودين على هذه الأرض والتي هي بدورها آخذة في التراجع، حيث أن السلطة عموماً تسيطر على مراكز المدن الفلسطينية، وبذلك تكون السلطة تسيطر على أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين وبأقل مساحة من الأراضي، وهو أحد الأهداف الإسرائيلية التي نجحت في تحقيقها.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه تطور مؤسسات عامة وفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية ليس تحدياً مالياً أو إدارياً أو تقنياً، بل هو بالأساس سياسي. والذي يحدد ويضمن إمكانية تطبيق أهداف الخطط التنموية بالطريقة المطلوبة هو طبيعة الثقافة المؤسسية السائدة وفلسفة عملها.

## 2. الدولة الفلسطينية

<sup>1</sup> نبيل الرملاوي، السيادة الفلسطينية بين الاحتلال الإسرائيلي والدولة المستقلة، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010-11-22. <http://www.pcrss.org/v10.html>

حلم ينشده جميع الفلسطينيين اليوم، منهم من يعلم أبعاد هذا الحلم، ومنهم من لا يعلم أبعاده، إلا أن القضية الفلسطينية مرت بمراحل مختلفة منذ قيام ما يسمى بدولة إسرائيل، فبعد الانتداب البريطاني تحديدا 29 تشرين الثاني 1947 قررت الأمم المتحدة إنهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وتدويل القدس. لم توافق الأمة العربية في حينه على هذا القرار وعم الإضراب كل فلسطين و أعلنت إسرائيل عن قيام نفسها على ما نسبته 78% من أرض فلسطين وكان هنالك آراء تنادي بالعودة للقرار الاممي كالرئيس التونسي بورقيبة إلى أن قامت إسرائيل باحتلال ما يعرف اليوم بالضفة الغربية والجولان السوري، وسيناء مصر، والجنوب اللبناني، وقبل هذه الفترة بسنتين أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م والتي أخذت على عاتقها تحرير فلسطين إلا أن منظمة التحرير بدأت بالتنازل التدريجي، فمن فكرة تحرير كل فلسطين بالسلاح والمقاومة، لفكرة المرحلية بالتحرير، ومجددا هنالك فكرة دولة فلسطينية على 22%<sup>1</sup>، وهنا اقتبس من كتاب د. باسم الزبيدي الثقافة السياسية الفلسطينية حيث يقول ((هنالك تناقض ظاهري في تصور الفلسطيني للذات فيما يتعلق بشعورهم بالاعتماد على الذات مقابل الاعتماد على الغير. وكردة فعل على حالة العداء مع الآخرين وعدم الثقة بهم، طور الفلسطينيون صورة نرجسية للذات تبرزهم كفريدين وموهوبين ذوي قدرات ومواهب استثنائية. ولكن على الرغم من هذه الفريدة المتخيلة، فإن الاعتماد على الغير لا يزال عميقا ومتينا، .....، إن الشعور بالاعتماد على الغير قد فرض نفسه بقوة كعنصر مهم من عناصر المشهد السياسي الفلسطيني والثقافية السياسية الملازمة له. وفي خضم هذا البحث عن المساعدات، يعرضون الكثير من جوانب الوضع الداخلي بطريقة تهدف أساسا إلى إرضاء الآخر، وذلك من خلال التأكيد مثلا على التمسك بحقوق الإنسان والالتزام بالديمقراطية وغير ذلك من القيم والمفاهيم. وقد وصلت الأمور في الآونة الأخيرة إلى حد عدم التردد في عرض وتقديم الطموحات السياسية للفلسطينيين، بما في ذلك قيام الدولة المستقلة، وكأنها خيار ينبغي تحقيقه ليس لكون تلك الحقوق شرعية ومشروطة، وإنما لأن من شأن تحقيقها ان يؤدي إلى شرق أوسط جديد أكثر أمانا واستقرارا، وبالتالي أعظم قدرة على خدمة المصالح الإستراتيجية

<sup>1</sup> سامي أحمد، الدولة الفلسطينية مشاريع متعثرة، تسامح -ابريل 2011 ص 49

للغرب ولإسرائيل بمشروعية وقبول. إن دعم طموحات الفلسطينيين وحقوقهم يتم أساساً لان تحقيق هذه الطموحات من شأنه أن يساهم في تجسيد طموحات "الآخر"، الأمر الذي يتطلب من الفلسطينيين، بالمحصلة، التكيف مع أجندته وتلبيه ما لديه من توقعات. وباختصار، يمكن القول أن الذات الفلسطينية وما تمثله وتعبّر عنه من ماهية وامتداد قد تم تنقيحها بشدة، وأصبح في واقع الأمر مجرد تفصيلات ضئيلة وهامشية في سيرة الآخرين)).

ومن هنا تبين أن مشروع الدولة هذا ما هو إلا شيء يراد به نسيان فلسطين التاريخية وتقزيم القضية الفلسطينية إلى شيء لا يلي شيئاً من أساسيات التحرير ومن هنا فلا بد من القول أن تحرير الأرض شيء وإقامة الدولة شيء آخر، وهنا تستحضرني أنشودة فلسطينية تقول "لا صلح لا تفويض لا تفريط في أرض الجدودي لا للدويلة رشوة ثمننا لأهات الشهيد طوبى لمن طلب الشهادة في مقارعة اليهودي".

### 3. تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي من الأولويات التي أخذت حيزاً كبيراً من تفكير الفلسطينيين على اختلاف مراحل تطور السلطة وتنوعها، وكان يترجم هذا الاهتمام من خلال خطط التنمية التي تعدها السلطة الوطنية الفلسطينية. وهنا يطرح سؤال وبعد مرور ستة عشر عاماً على إنشاء السلطة الوطنية وهو هل نجحت السلطة الوطنية في ترجمة خططها التنموية إلى واقع ملموس؟ وهل تم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقلال الاقتصادي المنشود؟ وهل نستطيع التحدث عن اقتصاد فلسطيني حر وغير تابع للاقتصاد الإسرائيلي؟ وما هي أهم العقبات والتحديات التي وقفت عقبة في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة؟

لا يمكن تحديد شكل الاقتصاد الفلسطيني الحالي، حيث أن هذا الاقتصاد يبدو خليطاً من عدة نماذج، فهل النموذج الذي يحكم الاقتصاد الفلسطيني يعتبر "اقتصاد سلام" يرافق العملية السياسية السلمية، أم هو اقتصاد مؤسسات، أم أنه "اقتصاد تحرر وطني" يؤسس لمرحلة التحرر

التي لم تتجز بعد، كما قلنا في البداية هو أقرب لخليط بين هذه النماذج، حيث أننا نلاحظ المسار التفاوضي الذي يحكم الأراضي الفلسطينية، كما أن بناء المؤسسات بدأ منذ اتفاق المرحلة الانتقالية، كما أن مؤسسات السلطة تقدم الخدمات للمواطنين كبرامج مكافحة الفقر والبطالة. . . الخ<sup>1</sup>.

ورثت السلطة الوطنية اقتصادا مشوها وضعيفا وتابعا للاقتصاد الاسرائيلي، ولذلك فلقد اعتمد هذا الاقتصاد قسرا على إملاءات السياسات الاسرائيلية، التي هدفت إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني ليتلائم مع الحاجات الإسرائيلية للعمالة، والتصريف السلعي، والخدمي في الأراضي الفلسطينية.

مشكلة التنمية الاقتصادية في فلسطين هي مشكلة سياسية بالأساس، وحل المشكلة السياسية في فلسطين يعتبر حجر الأساس لحل مشكلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الضغط على إسرائيل سياسيا لنيل حقوقنا المشروعة، والضغط عليها للإلتزام ببنود الاتفاقيات السابقة.

هناك عدد من العناصر الأساسية المتداخلة التي تعتبر شروط لتحقيق التنمية والاستقلال الاقتصاديين، وفي نفس الوقت كانت جزءا أصيلا من أهداف خطط التنمية الفلسطينية، تتمثل هذه العناصر ب:

- التخلص من الاحتلال والسيطرة على المعابر الحدودية والمنافذ والموارد.

1. توفير منظومة من القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار الداخلي والخارجي، وتشجع

عمل القطاع الخاص، وفي نفس الوقت لا تسمح للاحتكارات بالسيطرة على السوق.

2. حدوث تحسن ملموس وحقيقي في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، والتي تعبر عن نمو حقيقي في القطاعات الانتاجية الرئيسية وكيفية انعكاس ذلك على حياة المواطنين والمجتمع

---

<sup>1</sup> محمد اشنية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)،

وتعزيز صمودهم في وجه الاحتلال.

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي المعيق الأكبر لتحقيق أي تنمية اقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني، فالاحتلال الإسرائيلي عمل ويعمل على تثبيط التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، وذلك من خلال ممارساته وسياساته المتمثلة بالاعغلاق والحصار، وإعاقة حركة الاستثمارات الفلسطينية، وربط التجارة الخارجية بالحركة التجارية الإسرائيلية.

لعبت الاتفاقيات المبرمة مع الاحتلال الإسرائيلي دورا مهما في تثبيط عملية التنمية وذلك من خلال القيود السياسية والاقتصادية المفروضة. حيث ساهمت هذه الاتفاقيات في سلب الاقتصاد الفلسطيني القدرة على التحرر، فعلى سبيل المثال بنود اتفاقية باريس (المعلق الاقتصادي لاتفاق أوسلو) منحت الاقتصاد الإسرائيلي القدرة على التحكم في نمو الاقتصاد الفلسطيني بالشكل الذي يناسبه (الخضوع للسياسة النقدية الإسرائيلية من خلال اعتماد الشيك كعملة، وقرار الضرائب الإسرائيلية غير المباشرة<sup>1</sup>، التحكم بكم ونوع البضائع التي ينتجها الفلسطينيون وغير ذلك)، كما أن الإحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بالبنود الواجبة عليه تنفيذها. وكل ذلك يتم في ظل السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود.

أما بالنسبة للبيئة القانونية والتشريعية المنظمة للأنشطة الاقتصادية، فهي تعاني من العديد من المشاكل، فبداية إن النظام القانوني السائد في الضفة الغربية يختلف عن نظيره في قطاع غزة في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ونلاحظ ثانيا استمرار غياب الكثير من القوانين والتشريعات المهمة والتي تساهم في دعم وتطوير العملية التنموية، أما ثالثا فهناك العديد من القوانين المقررة إلا أن المعضلة تتجلى في ضعف آليات التطبيق والإلتزام بها، خاصة في ظل الضعف الذي تعاني منه بعض هذه القوانين، وذلك يعود لإتفاقية باريس الاقتصادية والتي تعتبر العائق الأهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

<sup>1</sup> أنغام زكريا مسعود: الإطار القانوني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره في التنمية السياسية منذ 1994 وحتى 2004 رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس، 2007.

يعتبر اقتصاد قطاع غزة أضعف من اقتصاد الضفة الغربية، حيث أن هذا الاقتصاد قد واجه صعوبات جمة، حيث كان للحرب في عام 2008 أثرا بالغاً على الاقتصاد في قطاع غزة، فقد تم تدمير 15% من البنى التحتية في القطاع، وارتفعت نسب البطالة والفقير لتصل إلى 47% و85% على التوالي من مجموع السكان<sup>1</sup>. ونتيجة لتلك الحرب وما رافقها من حصار فقد أغلقت معظم منشآت القطاع الخاص وتوقفت أموال المانحين عن التدفق إلى القطاع، ودخل اقتصاد القطاع وسكانه في حالة من الفقر الشديد.

على صعيد تطورات أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ إنشاء السلطة وحتى هذا الوقت يمكن ملاحظة عدد من التغيرات المثيرة للجدل، مثل اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وبين الوارد والصادر، وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في ظل زيادة مساهمة القطاعات الخدمائية فيه، ونلاحظ تضخم القطاع الحكومي وتراجع مستويات المعيشة، وعدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل وتراجع قدرته على التشغيل وتنامي ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل واسع.

عانى سوق العمل الفلسطيني انتكاسات عدة بعد عام 2000، بعد ان كان قد أحرز تحسناً ملحوظاً قبل تلك الفترة بسبب التحسن العام في الاقتصاد الفلسطيني. إلا أن الحصار المستمر ومنع المواد الخام من الدخول للأراضي الفلسطينية انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، إذ تقلص عدد العاملين في مختلف القطاعات وخاصة الحيوية منها، وارتفعت نسب البطالة.

من الأسباب التي منعت السلطة الوطنية من تحقيق عدد من أهدافها هو إهمالها لعدد من القطاعات المهمة وخاصة الانتاجية منها، فمثلاً عند النظر للوضع الحالي لقطاعي الصناعة والزراعة في فلسطين، نجد أنهما في حالة تراجع وتهميش في معظم الأحيان، ودورهما محدود في عملية التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> محمد اشنية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 28.

فتهميش قطاع الزراعة في خطط التنمية كان من أحد الأسباب التي أدت إلى تراجع مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني، وكان التهميش يتمثل عند تخصيص الموازنات من قبل السلطة والمانحين، فمثلاً لم تتجاوز موازنة وزارة الزراعة 1.46% من الموازنة العامة لعام 2010<sup>1</sup>، وهنا يتضح بوضوح احجام الدول المانحة ومنذ زمن بعيد عن دعم هذا القطاع لحساسيته السياسية (الأرض)، فقطاع الزراعة يحتاج إلى الأرض والمياه، وهما ما تسيطر إسرائيل عليهما، بالإضافة إلى سيطرتها المطلقة على الاستيراد والتصدير، والذي يجعل قطاع الزراعة تحت رحمة الإسرائيليين، كما تعمل قوات الإحتلال على مصادرة الأراضي ونهب المياه من خلال ممارستها المستمرة، ويعتبر الجدار نتوجاً لهذه الأعمال العنصرية اتجاه قطاع الزراعة الفلسطيني.

تقوم الاقتصادات القوية على قوة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ودوره الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية. فبالرغم من أن القطاع الصناعي في فلسطين قد شهد قفزة جيدة وتطوراً سريعاً عند مجيء السلطة الوطنية، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8% عام 1993 إلى 18% عام 2000<sup>2</sup>. إلا أن ذلك لم يكن كافياً حيث أن هناك العديد من العوائق التي واجهها القطاع الصناعي، بداية وبناءً على اتفاق باريس فإن 90% من مستلزمات القطاع الصناعي الفلسطيني تأتي عن طريق إسرائيل<sup>3</sup>، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفًا صعبة، ونتيجة لهذه الظروف تأثر القطاع الصناعي بشكل كبير، وحصل تراجع كبير في كافة مؤشراتته ومكوناته. ومما زاد في تدهور وضع القطاع الصناعي الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، ومن ثم الحرب في عام 2008 والتي استهدفت القطاع الصناعي ومنشآته بشكل ملحوظ، وحسب التقارير الإحصائية لعام 2010 نجد أن القطاع الصناعي يساهم بما نسبته 12.3% من الناتج المحلي

<sup>1</sup> وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة، الموازنة العامة لعام 2010.

<sup>2</sup> ماهر تيسير الطباع، القطاع الصناعي الفلسطيني بين الواقع والطموح، 21-5-2011، رام الله. [http://www.malaf.info/?page=show\\_details&Id=30401&table=pa\\_documents&CatId=31](http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=30401&table=pa_documents&CatId=31)

<sup>3</sup> فارس فائق ظاهر، دور العملية السلمية في تكريس تبعية السلطة الفلسطينية لإسرائيل، رام الله، 2010، ص6.

الإجمالي، أي بنسبة انخفاض 31% عن العام 2000<sup>1</sup>. وتعتبر هذه النسب ضئيلة مقارنة بباقي الاقتصادات المشابهة لاقتصادنا.

كانت السلطة الوطنية في كثير من الأحيان تضطر لإلغاء الكثير من المشاريع والأهداف المحددة لحدوث ظروف سياسية طارئة، فمثلاً في ظل الانتفاضة الثانية انصب كل اهتمام السلطة على اصلاح ما يقوم الإحتلال الإسرائيلي بتدميره، الأمر الذي أدى إلى ضعف أو غياب التزام السلطة بأهداف خططها التنموية، وتحويل الأولويات والانتقال من عملية تنمية إلى عملية إعادة إعمار وإصلاح.

بقيت السلطة الوطنية وبشكل كبير تعتمد على المساعدات الدولية كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة العامة وتنفيذ خطط التنمية المقررة، ولذلك فإن تنفيذ خطط التنمية يرتبط بهذه المساعدات، الأمر الذي أوجد حالة من الارتباط القسري مع الخارج وحالة من انعدام الاستقلال في القرار الاقتصادي، حيث يتم استعمال هذه الأموال كأداة ابتزاز لخلق واقع سياسي واقتصادي جديد يتلائم مع توجهات الدول المانحة.

نلاحظ مثلاً أن السلطة الوطنية لا تتحكم بتوزيع هذه المساعدات قطاعياً، وعادة ما تأخذ هذه المساعدات طابعاً خدمتياً وإنسانياً، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال عدد من القطاعات المحورية وخاصة الإنتاجية منها (قطاع الزراعة، قطاع تنمية الصناعة، قطاع تنمية القطاع الانتاجي)، فنلاحظ على سبيل المثال تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من 11% عام 1994 إلى 6% عام 2000<sup>2</sup>.

تعترم السلطة التلخص من المساعدات المالية في نهاية عام 2013، ولكن الذي يتضح في الواقع عدم قدرتها على سداد كافة التزاماتها المالية حتى الآن، وعدم وجود اقتصاد قوي وقطاعات إنتاجية قوية تؤسس لاقتصاد مستقل دون الحاجة للمساعدات المالية، فمثلاً بلغ حجم النمو الاقتصادي الفلسطيني لعام 2009 بين 7% و8% في الضفة الغربية وغزة، في الوقت

<sup>1</sup> ماهر تيسير الطباع، القطاع الصناعي الفلسطيني بين الواقع والطموح، مرجع سابق.

<sup>2</sup> عماد لبد، تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)، 2004، ص482.



الذي بلغت فيه موازنة الحكومة حوالي 3 مليار دولار نصفها من الدول المانحة، أي أن نسب النمو هذه مبالغ في تقديرها وتقدير مدى جدتها<sup>1</sup>.

يمكن وصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد غير حر وتابع للاقتصاد الاسرائيلي والعالمي، وهو غير قادر على اتخاذ القرارات المستقلة، وتطور الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بتطور الاقتصاد الاسرائيلي وبأي طريقة يرغب بها الأخير، حيث أنه من المفروض أن تضيق الفجوة بين الاقتصادين من حيث دخل الفرد مع مرور الزمن ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو عكس ذلك. كذلك نجد أن "80% من واردات السلطة تأتي من اسرائيل، بينما يذهب نحو ثلثي صادرات السلطة إلى اسرائيل" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، وتبعاً لذلك فإن التبعية هي شكل العلاقة بين الاقتصادين. أما داخليا فإن الاقتصاد الفلسطيني يتصف بالخدمائية وتتسم القطاعات الانتاجية بالضعف، حيث أن القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني هي القطاعات الخدمائية. كما أن الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى وجود فجوة وحالة من اللاتكافؤ في النمو والتطور بين الاقتصادين.

وبعد الحديث عن طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، لا بد من التطرق إلى وجهة نظر بعض المحللين والتي يتبناها الباحث نفسه والتي مفادها أن هنالك تخوف من فرض سلام اقتصادي تحت حراب الاحتلال، بمعنى انه يجب على الفلسطينيين والإسرائيليين الاقتناع بان الحل القائم جيد ويلبي احتياجات الجميع سواء الإسرائيليين أو الفلسطينيين وهذا ما ألقى إليه جورج ميتشل في افتتاح مؤتمر الاستثمار الذي انعقد في بيت لحم عام 2008.

حيث وضح ميتشل وقارن بين الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة عند زيارته السابقة عام 2001 وبين الظروف الحالية أي وقت انعقاد المؤتمر، وأنه لا نستطيع بناء السلام إلا بوجود قاعدة اقتصادية متينة تلبي احتياجات المجتمع.

---

<sup>1</sup> الاقتصاد الفلسطيني تقيدده اسرائيل، الجزيرة نت، 11-4-2010. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/30534204-A6AD-487C-A07D-BB98EEF79D74.htm>

أما توني بلير مبعوث الرباعية الدولية روج لهذه الفكرة مرارا وتكرارا حيث قال "إن تشجيع الاستثمار وقيام المشاريع المشتركة لتحقيق رفاهية المواطنين الاقتصادية يعوض خيبات الأمل السياسية". وتحدث د. نصر عبد الكريم عن هذا الموضوع بقوله "إن مخاوف البعض تتبع من تحويل هذا المؤتمر لظاهرة سنوية تعطي انطباع أن الفلسطينيين قادرون على التعايش مع الاحتلال، مما يسمح للقوى الدولية بالتفكير بالسلام الاقتصادي، الذي يتبناه نتانياهو ومحاولة فرضه على الأرض، محذرا من أبرز وسائل الإعلام في العالم باتت تروج لهذا الأمر، وتدعي ان النمو الاقتصادي في فلسطين يزداد بصورة كبيرة في ظل الاحتلال، رغم الأزمة المالية العالمية"<sup>1</sup>.

أما شعار مؤتمر بيت لحم الذي مزج بين شعارات إسرائيلية مثل شعار "دولة إسرائيل" و"شعار القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي" و"شعار الإدارة المدنية" و"شعار شرطة إسرائيل"، ويبين جملة أسفل اللوحة كتبت باللغة العربية "مؤتمر فلسطين للاستثمار"<sup>2</sup>، ولم تكتب باللغة الانجليزية بل كتب: "welcome to investors conference-bethlehem".

نهاية نجد أن هناك فجوة بين الواقع والطموحات، بين الأهداف الاقتصادية لخطط التنمية والواقع الاقتصادي الفلسطيني، ففي بعض الأحيان ولعدم واقعية بعض الافتراضات وبسبب غياب الرؤية الواضحة، كانت السلطة الوطنية تصطدم ببعض التحديات عند محاولتها ترجمة هذه الأهداف إلى واقع، وفي الأحيان الأخرى لعب الإحتلال الإسرائيلي دورا مهما في إعاقة وتعطيل عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولذلك فإن وجود رؤية أو خطة تنموية تعتمد على فلسفة واضحة ومتفق عليها، يعد من أبرز الأهداف التي يجب على السياسيين وضعها نصب أعينهم في المرحلة القادمة، خاصة في ظل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة.

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني وبشكل دائم إلى عملية تهيمش وإحاق شرسة بالاقتصاد الإسرائيلي، ولذلك تقع مسؤولية كبيرة على صانعي القرار في إيجاد وسائل وخطط تنموية

<sup>1</sup> ناصيف معلم، "الاستقلال الاقتصادي بوابة للتحرر السياسي، مرجع سابق، ص104.

<sup>2</sup> خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، دوزا وكسمبرغ، رام الله، 2011، ص 3.

ترتقي بالوضع الاقتصادي، وتستقرىء المستقبل، فمثلا لم يكن في حسابان واضعي القرار إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بعمقه العربي والإقليمي، أو استغلال القدرات البشرية الهائلة المتوفرة وتفعيلها.

لا يوجد أسباب أخرى تعبت بالاقتصاد الفلسطيني وتوجهه وفق سياسات وأجندات خارجية فنجد أن السلطة تعلن أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد حر والتنافس به مطلوب وقائد العملية الاقتصادية هو القطاع الخاص، إلا انه يتبين أن ممارسات السلطة التجارية لا تتفق مع ما تم الإعلان عنه في الخطة والقانون الأساسي الفلسطيني ويمكن ملاحظة ثلاثة أشكال من ممارسات السلطة في الاقتصاد الفلسطيني:

(1) الاحتكارات العامة: تقوم السلطة الفلسطينية باحتكار سلع معينة لا يستوردها أحد غيرها فمثلا احتكرت استيراد الوقود والاسمنت من إسرائيل وهذا لسد الاحتياجات المالية المترتبة على السلطة إلا أن الاحتكار يؤثر على إعادة توزيع الدخل من القطاع الخاص إلى خزينة الدولة، إضافة إلى أن الأسعار العالمية ترتفع وتخفض ولم يتم خفض الأسعار ولو لمرة واحدة عند انخفاضها، وهذا بحد ذاته يتعارض مع فلسفة السوق الحر. ويشير تقرير لجنة الموازنة بالمجلس التشريعي حول موازنة سنة 2000م إلى عدم ظهور أرباح هذه الشركات بالموازنة العامة.

(2) مساهمة السلطة في الشركات الخاصة: ويقدر حجم الاستثمار في هذه الشركات بحوالي 344 مليون دولار، والانتقاد الأبرز لمثل هذه الاستثمارات أنها لا تصب في خزينة وزارة المالية ما يفتح الباب للشكوك والتأويل.

(3) الاحتكارات الخاصة: منحت السلطة حق إنتاج وتوزيع بعض السلع الضرورية مثل الاتصالات والاتصالات الخلوية والكهرباء لشركات خاصة المهم في هذا انه لا يوجد رقابة حقيقية عليها وتم ابرام العقود مع هذه الشركات دون إجراء مناقصة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> باسم مكحول، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون الأول 2002م

#### 4. تحقيق التنمية الاجتماعية

مما لا شك فيه أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد ورثت واقعا اجتماعيا يرتبط عضويا وبالتوازي بالواقع الاقتصادي المهترئ الذي ورثته السلطة، حيث أن قوات الاحتلال عملت وبكل طاقتها على إبقاء مستوى الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة كما كانت عليه قبل عام 1967 دون أي إضافة أو تجديد، فوجدت السلطة الوطنية أن البنية المؤسساتية العامة للحماية الاجتماعية ضعيفة، وبنيتها التحتية مدمرة وقديمة، ووجود نقص كبير في كمية ونوعية الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية، وانتشار كبير للفقر والبطالة، والعديد من مشاكل البناء والإسكان بسبب القيود الإسرائيلية على مثل هذه الأعمال.

عملت السلطة ومنذ إنشائها على تحسين الخدمات الاجتماعية، وكان عليها مواجهة مهمات بناء وتطوير نظام الحماية الاجتماعية، ولقيام بذلك قامت بالتعاون مع العديد من المؤسسات والمنظمات الأهلية، وكافة قطاعات المجتمع التي تعمل في المجال الاجتماعي، لتأسيس أرضية مشتركة أو رؤية موحدة، إلا أنها لم تتجح في توحيد في الرؤية، الأمر الذي أدى إلى ضعف فعاليتها وعدم الاستفادة القصوى من الجهود المبذولة في مجال الإغاثة.

لا شك أن من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني حاليا تتعلق بالفقر والبطالة، ولذلك يجب العمل على تمكين قطاع الحماية الاجتماعية للحد من هاتين المشكلتين على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ولذلك فإن هاتين المشكلتين قد أخذتا حيزا كبيرا من أهداف خطط التنمية للسلطة، حيث تعمل السلطة على الحد من نسبهما وتقليلهما، وتحققت بعض من جهودها في تقليص حجم انتشار الفقر، إلا أنها لم تحقق المطلوب، حيث أن الأنماط الإنتاجية المعتمدة غير مناسبة لمعالجة هذه المشاكل والاختلالات من جذورها، ومعدلات الفقر والبطالة آخذة في الارتفاع، فنجد أن "معدلات

الفقر قد بلغت مستوى قياسيا في عام 2007، حيث وصلت إلى 60% للأراضي الفلسطينية" (إشنتية، 2011)، كما بلغت نسبة البطالة 23% تقريبا في نفس العام<sup>1</sup>

الوضع الفلسطيني يتذبذب بين حالات الانفراج والانحسار، إلا أن ظاهرتي الفقر والبطالة ملازمتان للواقع الفلسطيني منذ مجيء السلطة، و على الرغم من تدني الأوضاع المعيشية في فلسطين وارتفاع معدلات البطالة والفقر، إلا أن المفارقة تتمثل في أن حصة الشؤون الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأسرى والمحررين) من النفقات الجارية قد انخفضت من 6.3% عام 1995، إلى 2.1% عام 2010<sup>2</sup>، بدلا من أن ترتفع، حيث أنه يغلب على عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية فلسفة تخفيف الفقر وليس القضاء على الفقر.

### الواقع الاجتماعي

تعمل السلطة على تحسين الواقع الاجتماعي من خلال تقديم خدمات مختلفة من مساعدات نقدية وغذائية للأسر المحتاجة، بالإضافة إلى رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى مشاريع تمكين كافة شرائح المجتمع (امرأة، طفل، شباب، المسنين) والدمج الاجتماعي للأسرى واللاجئين والعائدين وأسر الشهداء. إلا أن هناك خلل يشوب اختيار الفئة المستهدفة، حيث تشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء أن أكثر من 56% من العائلات التي حصلت على مساعدات في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 هي عائلات لا تستحق، وأن أكثر من 28% ممن يستحقون لم يحصلوا عليها<sup>3</sup>.

### واقع التراث الفلسطيني

إن الحفاظ على التراث الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية، ويجب خوض معركة شرسة مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يسرق ويسرق التراث

<sup>1</sup> البنك الدولي، تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 29-4-2008. <http://go.worldbank.org/W9HRK1L340>

<sup>2</sup> محمد اشنتية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 201.

<sup>3</sup> ياسر شلبي وحسن لدادوة، استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها، 2009، رام الله، ص i

بشكل يومي، ويعمل على طمس الهوية الثقافية الفلسطينية ونسب التراث إلى التراث اليهودي، وللأسف لحد الآن لا يوجد قانون فلسطيني وطني لحماية التراث، كما أن اسم فلسطين غائب عن قائمة اليونسكو للتراث العالمي بينما اسم إسرائيل موجود. في عام 2007 كان نصيب وزارة الثقافة من الميزانية 3.5 مليون دولار، 160 ألف دولار منها للحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية والتراث<sup>1</sup> ! وبهذه الميزانية يصعب الحفاظ على تراثنا، كما أن يوم التراث الفلسطيني قد تم إسقاطه من أنشطة وزارة الثقافة.

### واقع البنية التحتية

تعتبر قطاعات البنية التحتية المختلفة مهمة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن تطوير قطاعات المياه، وشبكات الصرف الصحي، والطرق، والكهرباء، والطاقة، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن، تعتبر في صميم عملية التنمية الشاملة ومن مهام السلطة الرئيسية وخاصة القطاع العام.

حققت السلطة إنجازات جيدة على مستوى تحسين البنية التحتية والخدمات، حيث أنها قد أنجزت أكثر من 1850 كم من الطرق، وأكثر من 15 ألف غرفة صفية، إضافة إلى شبكات المياه والمجاري والمستشفيات والمباني وغير ذلك (إشئية، 2011). وبالرغم من التقدم الحاصل في نوعية الخدمات التي توفرها البنية التحتية، إلا أن مستواها قد بقي ضعيفا ومنخفضا. فما زالت أجزاء كبيرة من شبكات الطرق قديمة أو مهترئة وبحاجة لمعالجة سريعة خاصة تلك التي تربط بين القرى. وما زالت خدمات الكهرباء تعتمد على شركة كهرباء إسرائيلية، حيث أعاقت إسرائيل تطوير أو صيانة منشآت توليد الكهرباء مما أدى إلى إغلاق العديد منها، ونوعية الخدمات ضعيفة نتيجة الانقطاع المتواصل وذلك بسبب ضعف الشبكات الكهربائية، كما أنه يوجد على الأقل 100 قرية غير مزودة بالكهرباء في الضفة الغربية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم الأبراش، لماذا لا يوجد قانون وطني فلسطيني لحماية التراث، 26-2-2010. [www.palps.ps/news.php?action=view&id=18](http://www.palps.ps/news.php?action=view&id=18)

<sup>2</sup> محمد اشئية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 246.

## واقع المياه

بالرغم من التطور الحاصل في خدمة المياه، ووصلها للعديد من قرى الريف الفلسطيني، إلا أن مشكلة المياه والصرف الصحي ما زالت مستمرة، فشبكات المياه والصرف الصحي تعاني من الاهتراء وارتفاع نسب الفاقد وهي بحاجة للصيانة، وفي ظل التزايد السكاني وبقاء أغلب مصادر المياه بيد إسرائيل فإنه من الطبيعي أن نجد أن "30% من إجمالي سكان الضفة الغربية لا تتوفر لهم مياه من شبكات داخلية، وأكثر من 40% من شبكات المياه بحاجة إلى صيانة وتأهيل" (اشتية، 2011). كما أن قطاع غزة على وشك أن يعاني من مشكلة ضخمة في نقص المياه. وفي دراسة للدكتور الجيوسي وفتحي سروجي نشرت في معهد ماس لسنة 2009 تحت عنوان (الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين) تبين انه لا يسمح للفلسطينيين باستغلال سوى ما يقارب 15% من جميع المصادر المائية المتوفرة في فلسطين التاريخية، بينما يستهلك الإسرائيليون ما تبقى ونسبته 85%، وتتلخص الدراسة أنه وبحلول عام 2020 م سيحتاج الفلسطينيون إلى 860 مليون متر مكعب سنويا، في حين المتوفر لهم 390 مليون متر مكعب سنويا، وهنا التساؤل الأهم هو هل تدرك السلطة وفق خططها هذه المشكلة المائية؟ وهل سيتم ترحيل هذه المشكلة للأجيال القادمة؟.

## واقع الصرف الصحي

عانى قطاع الصرف الصحي سنوات من الإهمال، وعند مجيء السلطة عملت على إيلائه اهتماما كبيرا، نظرا لكونه من الموارد المائية غير التقليدية، ومساهمته في سد العجز الناتج عن النقص الحاد في المياه، وللأثر البيئي السلبي الذي يخلفه.

من المشاكل التي واجهها قطاع الصرف الصحي هو عدم قيام الجانب الإسرائيلي بمنح التراخيص اللازمة لإقامة محطات معالجة المياه العادمة، ومن جهة أخرى فإن شبكات الصرف الصحي لا تصل إلى كافة المناطق، وإن وجدت فهي مهترئة وبحاجة إلى صيانة عاجلة وذلك لمنع تداخل مياه المياه العادمة بمياه الشرب الأمر الذي يحدث كثيرا، كما أن المستوطنات

تمارس ضغطا كبيرا، وذلك من خلال تلويث البيئة ومصادر المياه الجوفية بمخلفاتها من النفايات الصلبة والمياه العادمة. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه في نهاية عام 2008 كان 54% من الأسر الفلسطينية غير متصلة بشبكات الصرف الصحي<sup>1</sup>، أي أن أكثر من نصف المقيمين على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة محرومون من هذه الخدمة.

---

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيئة الفلسطينية بين مطرقة الاستيطان وسندان ازدياد السكان، 4-6-2009، رام الله. [www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=42583](http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=42583)



## واقع التعليم

يعتبر التعليم أولوية لدى الدول الحضارية، فهو أساس التنمية بكافة أشكالها، والتعليم في فلسطين كان أولوية، إلا أنه يعاني من العديد من المشاكل رغم التقدم الذي أحرزته السلطة في هذا القطاع، حيث أن المناهج وطرق التدريس ونوعية التعليم وطريقة الإدارة والمخصصات المالية ليست بالمستوى المطلوب، فنوعية التعليم ما زالت في تدهور، والتعليم عاجز عن إحداث تنمية حقيقية بشرية وثقافية واجتماعية، وما زال عاجزا عن الاستجابة لما تتطلبه احتياجات السوق.

لا يستطيع أحد إنكار الإنجاز الذي حدث في التوسع في بناء المدارس وزيادة عدد الطلاب الملتحقين بها سنويا، فقد بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الأساسية 98.2% عام 2008-2009 مقارنة بنسبة 81% عام 1994-1995<sup>1</sup>، وفي عام 2008-2009 ارتفع عدد المدارس ليلعب 2488 مدرسة مقارنة ب 1474 مدرسة في عام 1994-1995<sup>2</sup>. هذه الإنجازات تعتبر كمية في حين أن وزارة التربية والتعليم لم تولي الاهتمام الكافي بتحسين نوعية التعليم، فعند التدقيق في المناهج الدراسية يتضح بأنه قد تم صياغتها بروح محافظة وبعيدة عن التفكير النقدي والتنويري. بلغت نسبة وزارة التربية والتعليم من الموازنة العامة لعام 2010 (18%) وبنسبة زيادة 2%، في حين أن نسبة زيادة عدد الطلاب تبلغ 3.8%، وفي نفس الوقت لم تتجاوز الزيادة في حصة قطاع التعليم من الموازنة العامة منذ 2003-2009 (1.5%)<sup>3</sup>.

إن التعليم في فلسطين هو من أعلى نسب التعليم في العالم وهذا بناء على تقرير الأمم المتحدة، وبعد قيام السلطة أخذت على عاتقها تغيير المناهج التعليمية، فوضعت المناهج وفق رؤية العملية السلمية، ووفق رؤية المانحين وبشكل لا تتعارض مع العملية السلمية. وهنا ليس

<sup>1</sup> جميل هلال، المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2010، رام الله. ص 19.

<sup>2</sup> مصطفى الخواجا، الضفة والقطاع بين 1990 و 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 6-1-2011، رام الله، ص 3.

<sup>3</sup> مركز إيداع المعلم، البيان الختامي لفعاليات الأسبوع العالمي للتعليم في فلسطين، رام الله، 2010 .

المقصود تعليم النشء الجديد من الفلسطينيين على السلاح أو المقاومة إن جاز التعبير بذلك، ولكن القصد هو وضع الأمور في نصابها ليس أكثر.

من الأمثلة التي تسعى من خلالها السلطة الوطنية خلق جيل جديد هو إكساب الطفل الولاء لهويته الوطنية دون الهوية العربية والهوية الإسلامية، فهي بذلك تشكل إنسان ليس له بعد عربي أو إسلامي ما يتطابق مع الرؤية الإسرائيلية لشكل وصورة العلاقة بين الفلسطيني وبعده العربي والإسلامي.

ومن الأمثلة على ما تقوم به السلطة من تهيئة للنشء الجديد هو التعليم بدور الجماعة مع التهوين من دور الفرد وعدم تمجيده فالمقررات الدراسية تعرض للتلاميذ حركة المجتمع تصنعها الجماهير والمؤسسات المدنية والأهلية، وإن حل المشكلات للآزمات يتم بشكل متعاون، وهذا الكلام والفكر جيد إلا أنه لا يعطي صورة حقيقية عن دور الفرد في المجتمع، ولا يتم إعطاء الجيل الجديد صورة عن قادتهم الذين قادوا التاريخ وحرروها من المحتلين كصلاح الدين وخالد بن الوليد وعمر بن الخطاب فاتح بيت المقدس، وإن تم ذكرهم في المناهج يتم بشكل عفوي دون ذكر صفاتهم وخصائصهم وكيف تم التحرير الخ<sup>1</sup>.

ومن الأمثلة على انتهاج السلطة لنهج جديد في التعليم هو إبراز الديانة المسيحية في فلسطين وكأنها تمثل نصف الشعب مع العلم أن المسيحيين ليسو أكثر من 10% من مجموع السكان، وهنا يمكن أن نجد تبريراً لذلك أنه يجب إعطاء الأقليات فرصه للتعريف بدينهم، وهنا يبرز تساؤل وهو هل تقوم الأقلية بتدريس أبنائها عن دين ونكر الأغلبية؟ فهل ما تقوم به فرنسا من تضيق الخناق على كل من ترتدي الحجاب انتهاك للحريات؟ وهل يتم تدريس قبل هذه الحوادث للجيل الجديد؟

<sup>1</sup> عيسى أبو زهيرة، المنهاج الفلسطيني والتنمية السياسية للطفل في فلسطين، رؤية، العدد الثامن، نيسان 2001 ص

ونهاية لهذه الفكرة إن التعليم في فلسطين هو مسير وموجه من قبل المسرعين للتطبيق مع الإسرائيليين ومن حالفهم مع انه كان الأجدر بالسلطة مدعية الديمقراطية أن نشارك الناس بطريقة التعليم بدل أن تفرضها فرضاً على أبنائهم<sup>1</sup>.

## واقع الوضع الصحي

يعتبر الوضع الصحي في أي بلد مقياساً لمدى نجاح عمل الحكومات في تحقيق التنمية وتطورها، وبالنسبة للواقع الفلسطيني فإن القطاع الصحي فقد طرأ تحسن تمثل بزيادة عدد المستشفيات والأسرة ومراكز الرعاية، إلا أنه قد عانى وما يزال من صعوبات من شأنها إعاقة تقديم الخدمات الصحية بالشكل اللازم والمطلوب، فما زال القطاع الصحي يعاني من سوء التوزيع الجغرافي، بالإضافة إلى النقص الحاد في الأجهزة والمعدات الطبية. وفي نفس السياق نلاحظ انخفاض مخصصات وزارة الصحة في النفقات الجارية من 14% عام 1995 إلى 9.6% لموازنة عام 2010<sup>2</sup>، وهذا يدل على تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للفلسطيني وتدهورها مع الزمن.

## واقع السكن

منذ مجيء السلطة واجهت تحدياً في توفير السكن والمباني للمؤسسات الجديدة ولآلاف العائدين إلى الأراضي الفلسطينية، وفي إصلاح البنية التحتية التي دمرها الاحتلال، والتي يعاني جزء كبير منها من الخراب والدمار بسبب الممارسات الإسرائيلية، وبعضها الآخر بحاجة للترميم. إن توسع السكان بقي محدوداً وفي مناطق ضئيلة، وذلك بسبب سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلية على كثير من الأراضي، وتضييقها على الكثيرين عن طريق عدم منح تراخيص بناء وخاصة الموجودة في مناطق "ج" والقدس.

<sup>1</sup> حزب التحرير، المناهج المدرسية الفلسطينية، فلسطين 2004 م-16

<sup>2</sup> محمد اشنتية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 201.

## الواقع الاجتماعي

يعاني القطاع الاجتماعي عموماً ونظام الرعاية والحماية الاجتماعية خصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، من التشرذم وضعف تنسيق السياسات في مجالات التخطيط، ويشمل هذا التشرذم القطاع الحكومي وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية. كما يشهد تراجع دور الحكومة الفلسطينية في مجال توفير الحماية الاجتماعية، وفي نفس الوقت تعاضد دور المنظمات الدولية والمؤسسات الأهلية والغير ربحية، الأمر الذي أدى تفشي كثير من الظواهر الاجتماعية غير الصحيحة.

من المفيد من وجهة نظر الباحث التطرق لدراسة قام بها (محمد صلاح الدين) تحت عنوان الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية: فرصة أم تحد؟ نشرت مجلة سياسات من سنة 2009 م رام الله (10) ذكر فيها " تكمن أهمية دراسة النمو السكاني والتكوين العمري للسكان في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعتمد عليها في تخطيط سوق العمل لتوفير فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية وغيرها، وفي إعطاء إنذار مبكر للمخططين ومتخذي القرار لإعداد السياسات واتخاذ الإجراءات. فقد شهدت السنوات التسع الماضية في فلسطين فجوة عميقة تتمثل في نمو سكاني يقابله ركود اقتصادي متنام، حيث تدهورت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع العجز في الموازنة العامة السنوية، وعلى المسار نفسه في ميزان المدفوعات، أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة والفقر والفقر المدقع، والأزمة الغذائية ممثلة بارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم والتي وضعت باعتبارها "وجهاً جديداً للمجاعة" وفقاً لمديرة الغذاء العالمي.

ويضيف "محمد صلاح الدين" "إن التركيبة والاتجاهات السكانية في فلسطين ليست مواتية بالنظر إلى تضخم الفئات العمرية غير المنتجة قياساً بمثيلتها العاملة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب عبء الإعالة العمرية والإعالة الاقتصادية.

وهنا أذكر هذه المقالة للتذكير أن على الخطط التنموية أن تأخذ في حسابها الوضع القادم وليس الوضع الحالي فقط، ولا بد من إدخال العوامل السكانية في الخطط والبرامج

الوطنية، كما ينبغي وضع السياسات التي تتسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال للجانب الديموغرافي والاجتماعي.

## 5. الخلاصة

يعتبر تحقيق التنمية الشاملة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بكافة فروعها من الأولويات التي كانت الشغل الشاغل للمخططين وصناع القرار، وذلك على اختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني.

تعرضت عملية التنمية للعديد من المصاعب والمعوقات التي حالت دون استمراريتها، وأثرت سلباً على المستوى المعيشي لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار وممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

كما أن القيود التي فرضها اتفاق أوسلو وباريس على حركة السلطة، واستمرار الحصار الاقتصادي والسياسي والمالي عليها، أعاق عملية التنمية بشكل كبير، وفرض على السلطة في كثير من الأحيان التخلي عن أهدافها التنموية وتبني سياسات طارئة تتلائم مع الحدث.

كما أن غياب رؤية تنموية واضحة وواقعية وشاملة، لا تراهن على عناصر القوة التي يمتلكها الفلسطيني، ولا تتفاعل من خلالها كافة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومي لتحقيق الأهداف المنشودة، تجعل العمل التنموي الفلسطيني يفقد الكثير من عناصر قوته ومصداقيته، ويجعل عليه من الصعب التخلص من المصاعب والعراقيل التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرضها على أنها أمر الواقع.

الاعتماد على العون الخارجي لدرجة كبيرة وضعف التنسيق بين كافة المؤسسات قد حد من الاستفادة من هذه المساعدات، وللسلطة دور كبير في هذا المجال، فهي لم تعمل على الاستفادة القصوى منها، وتوجيهها على القطاعات والفئات التي تؤدي إلى إحداث التنمية الشاملة، حيث لم تسهم هذه المساعدات في حل قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية بشكل جدي، ولم تحصل التنمية والاستقلال الاقتصادي المنشود، ولم يحصل أي تقدم ملحوظ، ونظراً

للدور السياسي الذي تلعبه هذه المساعدات، فقد ساهمت هذه المساعدات عموماً في تثبيط عملية التنمية أكثر من مساندتها.

خصوصية الحالة الفلسطينية تفرض تبني سياسات خصوصية، الأمر الذي لم يحدث إلى الآن، فما زالت السياسات تعاني من التخبط والتشردم، وهي غير قادرة على مواجهة تحديات التنمية ومواجهة الخطط الإسرائيلية التي تسعى إلى تهيمش كل ما هو فلسطيني.

## ثانياً: التخطيط الحكومي وأثره السياسي

### 1. حسم الخيارات الفلسطينية بخيار واحد

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حدث تحول هام في الخطاب الفلسطيني، وذلك نتيجة للتحول السياسي وللتغير السياسي الذي طرأ على النظام الفلسطيني، فقد كان جوهر خطاب منظمة التحرير الفلسطينية قبل الاتفاق يركز على خطاب المقاومة والتحرير. بينما سيطر على الخطاب الرسمي للسلطة (والمنظمة بعد اتفاق أوسلو) في بداياتها خطاب المفاوضات وذلك بسبب مقتضيات ممارسة السلطة وبحكم نصوص الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي ومتطلبات التفاوض في شأن الوضع النهائي، وبات يحكم سلوك السلطة اعتبارات فرض سلطتها ونفوذها كسلطة حاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوسيع رقعة سيادتها الجغرافية<sup>1</sup>.

هناك تساؤلات مشروعة تطرح نفسها بقوة في المرحلة الحالية مثل سؤال ماذا حصل لمنظمة التحرير؟ وما مصير شعار تحرير فلسطين؟ وأين هو الكفاح المسلح اليوم؟ يتضح من هذه الأسئلة أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد حسمت خياراتها وهمشت خيارات أخرى، فالسلطة الفلسطينية اختزلت شعار تحرير كامل تراب فلسطين بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، على أن يتم ذلك من خلال المفاوضات ونبد العنف وهو الأمر الذي أكد عليه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مراراً.

<sup>1</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1988، ص

هناك انحراف يتمثل باستبعاد الخيارات السياسية الأخرى والتمسك بخيار المفاوضات، ولقد كان رحيل ياسر عرفات فرصة سانحة ومناسبة لفرض منهج المفاوضات والشروع في الحل السلمي ووأد فكر المقاومة والتحرير وتصفيتهما، وحسم موضوع التنظيمات المسلحة<sup>1</sup>.

ومن الأدلة على ذلك فكرة المقاومة الشعبية السلمية اللاعنفية التي ابتدعتها السلطة(عادة ما تكون المقاومة الشعبية نابعة من الشعب وليس من السلطة الحاكمة)، حيث عادة ما يتم التأكيد من قبل السلطة على أهمية سلمية التحركات الشعبية في مواجهة الإحتلال<sup>2</sup>، وفي هذا الخطاب يتضح نوع الخيارات التي اختارتها السلطة في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، وحجم الانحراف الحاصل في خطاب السلطة الحاكمة منذ تأسيس السلطة وحتى يومنا هذا.

السلطة الوطنية الفلسطينية اعتمدت أسلوب النوايا الحسنة، أي أنها السلطة الفلسطينية ومكوناتها اعتمدت على إظهار نفسها بمظهر المطالب بحقوقه دون مقاومة أو (عنف)، وهذا كله من اجل إرضاء عيون الدول التي تتبنى المفاوضات لحل القضية الفلسطينية، وكل هذا النهج والسلوك هو نهج ما بعد أوصلو، لكن المهم هنا، أن يمثل هذا الخيار، وهو الخيار السلمي، تداعياته على الشعب الفلسطيني وخاصة الجيل الناشئ الجديد، فهذا الجيل سيتربى على الخضوع والركوع وعدم مقدرته على قول لا، بل سيكون الأسهل والأفهم له قبول ما يريده المحتل، لأنه لم يتربى على العمل الكفاحي، ولم يؤسس على أن حقوقه الوطنية لا يمكن التفاوض عليها، بل يتربى أن كل شيء قابل للمفاوضات حتى وان كانت أقدس المقدسات والثوابت الوطنية.

إن اعتماد أسلوب وخيار واحد لإرجاع الحقوق ما هو إلا درب من الخيال وصورة نرجسية يتمناها البعض، حتى وان اعتمدت على القرارات الدولية.

ولنأخذ من التاريخ عبره وصورة فنجد الفيتناميين كانوا يقاتلون عدوهم الأمريكي وبعض رفاقهم يفاوضون وهذا كله دون توقف لانطلاق النار.

<sup>1</sup> مهند صلاحات، منظمة التحرير والغوص في وحل أوصلو، 18-11-2004، موقع الحوار المتمدن.

<sup>2</sup> راسم عبيدات، الأزمة ليست شخص فياض بل أزمة نهج وخيار؟ 23-6-2011. <http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/26913>

إن الاعتماد على خيار واحد أو سيناريو واحد، ما هو إلا دليل ضعف فكري وسياسي واجتماعي، وهنا لا بد من القول لمن يفاوض ويتعجل الحل باسترجاع بعض الأراضي الفلسطينية، إن الأرض لا يمكن أن يحملها المحتل ويهرب بها، فنجده يقيم عليها، ويستخدمها ويستعملها لكنه لا يستطيع أن يحدث تغييراً في مكانها، لهذا لا تتعجل الحل بل ابنوا الإنسان الذي هو من سيقلي هذا المحتل خارج ارض فلسطين وهنا لا بد من ذكر ما قاله الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش في مقاله له درس البديهيات. . . . . السعير كلما خيل لنا ان صورة فلسطين انتقلت من مكانتها المقدسة. . إلى السياق العادي فاجأتنا بقدرتها الفذة على إيقاظ معناها الخالد، ببعديه الروحي والزمني، من نعاس تاريخي عابر. . من دمها يشرق اسمها من جديد، مرجعية وبوصلة، فلا ماضي للقلب إلا على أسوار القدس، ولا طريق إلى الغد إلا عبر أزقتها الضيقة، ولا أفق للسلام على ارض الفداء والسلام، إلا بانجاز مشروع الحرية. . سيسهل علينا القول أن الروح قد عادت، للمرة الألف، إلى جسد لا يدل عليه سوى دمه المسفوك، لا لان التاريخ لا يتقن العمل بأدوات طاهرة فقط، بل لان الحرية ذئبه جائعة أيضا

.... وهكذا حين يضرغ المقدس بالدم، تبدو عودة الروح طقسية واحتفالية، على الرغم من أنها لم تذهب تماما، لكن تجليها كان في حاجة إلى تطابق الوعي مع الإرادة. . انتفاضة جديدة لتعليمنا درس البديهيات العسير، فليست فلسطين جغرافيا فحسب، بقدر ما هي أيضا تراجيديا وبطولة، ولا هي فلسطين فقط، بقدر ما هي إخصاب لفكرة العربي عن نفسه، ومعنى إضافي لمعنى وجوده في صراعه مع خارجه ومع داخله، ليكون جزءا من تاريخه الخاص ومن التاريخ العام. . لم تتعد فلسطين عن حقيقتها، قبل هذا الانفجار، فقد كانت دائما ما هي هناك، لكن الضباب الذي غطى البصر لم يحجب الرؤية عن البصيرة، إذ لم تسفر الانعطافات التجريبية في السياسة بعد عما يبرز انكفاء احد إلى خيمته الإقليمية، فلن يصل العرب إلى غدهم فرادى، ولن يصل الفلسطينيون إلى القدس وحدهم، وان كان لدمهم دور الشرارة والقربان. .

انتفاضة جديدة لتعليمنا درس البديهيات العسير، فلم يكف الإسرائيليون عن شرح مفهومهم لسلام مفروضا بالقوة، خاليا من الأرض ومن العدالة، وهو سلام السادة والعبيد، الذي لا يعدنا بأكثر من حق الإقامة في ضواحي المستوطنات وعلى أطراف الخرافة.



## 2. الاعتداءات المتكررة على السلطة التشريعية

إن سير العملية التشريعية في الأراضي الفلسطينية واجهت إشكالات عدة، فعند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تولت السلطة التنفيذية المهام التشريعية وأخذت تسن التشريعات المختلفة، وغالبا ما اكتنف هذه العملية الغموض والخلل، من حيث تداخل القوانين بعضها ببعض وغياب الانسجام فيما بينها، وعزا البعض ذلك لغياب مجلس تشريعي منتخب يضطلع بالمهام التشريعية والرقابية<sup>1</sup>.

في عام 1996 تم انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني ومنحه سلطة التشريع، وبالرغم من ذلك بقيت السياسة التشريعية غير واضحة، وشاب أداء المجلس التشريعي تداخل الصلاحيات وغياب التنسيق أو انعدامه في بعض الأحيان، والمجلس التشريعي يقوم وظيفيا بمراقبة أداء الحكومة وعملها، وله الصلاحية في سحب الثقة من الحكومة أو أي من أعضائها، إلا أن هذا الدور يفقد أهميته في الواقع العملي إذا ما كانت الحكومة مشكلة من الحزب الذي يحوز أغلبية المقاعد<sup>2</sup>.

كان لعدم وجود دستور فلسطيني ينظم العلاقات ما بين السلطات الثلاث أثرا سلبيا على عمل السلطة التشريعية واستقلاليتها، وكان لجمع رئيس السلطة الفلسطينية بين مؤسستي رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة دورا في إعطاء الرئيس سلطة ونفوذا وصلاحيات كبيرة، وبالرغم من تشريع القانون الأساسي عام 2002، بقيت صلاحيات الرئيس ونفوذه كبيرين<sup>3</sup>.

هذا الأمر أدى إلى إنفراد السلطة التنفيذية بالقرار السياسي، وهيمنتها على العملية السياسية وسيطرتها على السلطتين التشريعية والقضائية وذلك لأبعاد سياسية، الأمر الذي أدى

<sup>1</sup> الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الحكومة للعملية التشريعية: الواقع الفلسطيني، معهد الحقوق جامعة بيرزيت، 2007، ص 13.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 34.

<sup>3</sup> الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الحكومة للعملية التشريعية، مرجع سابق، ص 52.

إلى استفحال الفساد في المؤسسات الفلسطينية، وعرقل عملية الإصلاح بكافة تجلياته السياسية والاقتصادية والأمنية، ويستبعد المسائلة والشفافية وسيادة القانون<sup>1</sup>.

في عام 2003 تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني وتم استحداث منصب رئيس الوزراء والذي يعتبر تحول مهم في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بالآخذ باتجاه الفصل بين السلطات الثلاث. إلا أن عدم وضوح وتحديد صلاحيات كل من مناصبي رئيس السلطة ورئيس الحكومة أدخل النظام السياسي الفلسطيني والعملية التشريعية في منعرجات خطيرة، تم ذلك عند فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 وقيامها بتشكيل الحكومة (رئيس الحكومة ورئيس المجلس التشريعي من حركة حماس)، في الوقت الذي كان فيه محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لانتخابات الرئاسة عام 2005 (من حركة فتح)<sup>2</sup>.

كان من المفترض أن تتم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في يناير من عام 2010، إلا أن تأجيلها إلى أجل غير مسمى أعاق العملية الديمقراطية والتشريعية، ولكنها لم تتم مما أدخل السلطة في أزمة شرعية، فالولاية القانونية لرئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي كانت قد انتهت منذ ما يزيد عن العام، كما أن الحكومة في الضفة الغربية لا تتمتع بالصفة التشريعية قط، وثمة شكوك حول الصفة الدستورية لحكومة غزة منذ عام 2007، والمجلس التشريعي غير فاعل، كل ذلك ضمن حالة من الفراغ القانوني.

إن السلطتين التشريعية والقضائية تعانين من الضعف وتواجهان العديد من التحديات، فصلاحيات السلطتين منقوصة ومحكومة بالاتفاقات، حيث أن غياب مجلس تشريعي فاعل يعيق بشكل كبير عملية مسائلة السلطة التنفيذية، ويقلل من دوره في الأداء الرقابي على عملها، كما أن الجهاز القضائي يعاني من مشاكل كبيرة تشكل تهديداً على استقلال القضاء وسيادة القانون.

---

<sup>1</sup> أحمد أبودية وجهاد حرب، الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين، 2006، ص 2-3.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 2.

ولعل من الأمور اللافتة في هذا الموضوع الاستقالة التي قدمها الدكتور حيدر عبد الشافي من المجلس التشريعي معللا ذلك بموقف السلطة التنفيذية من المجلس التشريعي، وأن السلطة التنفيذية تحاول تهميش دور السلطة التشريعية، و استخفاف السلطة التنفيذية بالمجلس التشريعي، و أعرب النائب حسن خريشي في مقابلة أجراها الباحث معه (أشير لها سابقا) أن الحكومات الفلسطينية لا تقدم موازاناتها بشكل دوري وإن قدمت تقدم في غير وقتها. أما بخصوص القروض والهبات لا يتم عرضها على المجلس التشريعي مع العلم أنه يوجد في القانون الأساسي مادة تفيد " أي قرض أو هبة يجب أن يوافق عليها المجلس التشريعي " إلا أن السلطة التنفيذية بحكوماتها المتعاقبة دأبت على الاستهتار بدور المجلس التشريعي.

### 3. تغييب مدروس لدور منظمة التحرير

من التحولات الهامة التي طرأت على الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو هو انتهاء دور منظمة التحرير كمهيمن وقائد للحقل السياسي الفلسطيني، واستبدالها بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي تولت القيام بهذا الدور، والتي باشرت بدورها بالتأسيس لإرساء قواعد السلطة وبسط نفوذها ضمن حدود الإتفاقات<sup>1</sup>.

منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجاءت السلطة الفلسطينية كامتداد لها، إلا أن هذه الحقيقة تصح نظريا ولكنها تفقد واقعيتها عند النظر إلى ممارسات السلطة، وعند التساؤل عن الدور الفعلي الذي تقوم به منظمة التحرير وحجم سلطتها.

بدأ تغييب منظمة التحرير يظهر من خلال التشابك الوظيفي وازدواجية المناصب بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، رغم أن وظيفة السلطة تقتضي الاهتمام بالشؤون الحياتية اليومية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها بدأت تستحدث مناصب ليست ذات صلة بوظيفتها الأساسية، لتسحب البساط من تحت قدمي منظمة التحرير<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> برهوم جرابسي، أين منظمة التحرير في المفاوضات؟ 25-7-2011. [http://www.alghad.com/index.php/afkar\\_wamawaqef/article/15884.html?sd=10](http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef/article/15884.html?sd=10)  
120

أدى دمج مناصبي رئاسة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بمنصب واحد إلى تغييب دور منظمة التحرير وتهميشها، حيث أصبح يتم التعامل عربيا ودوليا مع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، ومن ناحية أخرى عملت بعض النخب السياسية في السلطة على تغليب مصالحها الشخصية على المصلحة العامة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد والفوضى وترهل مؤسسات السلطة<sup>1</sup>.

في موضوع إعلان الدولة الفلسطينية قامت السلطة الفلسطينية بقيادة هذه الحملة في ظل غياب كامل لمنظمة التحرير ودورها، وبالرغم من التأكيدات اللفظية بأن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة والتي ستكون مرجعية الدولة، إلا أن هذا يضعنا تحت تساؤل، حول مصير المنظمة في حال تم إعلان الدولة ومكانتها التمثيلية، خاصة في ظل وجود قوى دولية وإقليمية لها مصلحة في تهميش دور المنظمة نهائيا وسحب البساط من تحتها لتفقد شرعيتها<sup>2</sup>.

ومن هنا فإن التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية وبمشروعها الوطني هو ضرورة ملحة، للحفاظ على كافة حقوق الفلسطينيين، ومن أجل مواجهة إسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وتبقى كلمة الفصل هنا لقيادة المنظمة لتقوم بدورها في تصحيح المسار وإعادة تفعيل دور المنظمة وأخذ دورها الطبيعي كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ووفق رؤية قدمها جميل هلال في دراسة " النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو " الصادر عن مجلة مواطن عام 1998 (مع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت عملية صناعة " الهيمنة " في الحقل السياسي الجديد مع أطر منظمة التحرير إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحويل إلى دولة على إقليم فلسطيني ولذا فهي باشرت فور قيامها بمنح نفسها رموز وشكل دولة مدنية في المجالات المتاحة لها وفق اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة).

<sup>1</sup> أمين عرار، الازدواجية بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، 27-8-2009. [http://www.alabasiyya.com/news\\_view\\_74.html](http://www.alabasiyya.com/news_view_74.html)

<sup>2</sup> فتحي كليب، حق العودة ومنظمة التحرير بعد نيل الاعتراف بالدولة، 18-9-2011. [http://www.ahewar.org/debat/show\\_art.asp?aid=276049](http://www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=276049)

لقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية و التسييس الجماهيري، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لها وفق الاتفاقيات مع إسرائيل (مناطق أ) ومهمة حفظ الأمن والنظام على إقليمها الخاص لا (هو إقليم يتداخل مع مناطق تخضع لسيطرة أجنبية) من جهة ثانية انتقل الحقل من وضع تشترك في رسم معالمه وعلاقاته الداخلية ومكوناته قوى سياسية مسلحة متعددة الاتجاهات السياسية والفكرية إلى وضع يهيمن على السلطة فيه تنظيم واحد، وهي سلطة تقيم علاقاتها الإقليمية والدولية على أسس تحكمها مقتضيات ممارسة السلطة والاتفاقيات مع إسرائيل ومتطلبات التفاوض حول الوضع النهائي، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية. باختصار، لم تعد منظمة التحرير في " الخارج " هي التي تهيمن على الحقل السياسي الفلسطيني، بل سلطة جديدة تحتكر شرعية " العنف " الداخلي وصناعة القرار السياسي، وتقيم على إقليمها وتتفاوض مع إسرائيل وبات يحكم سلوك السلطة الفلسطينية اعتباران أساسيان: الأول، فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها في مناطق في الضفة الغربية والقطاع، والثاني، رقعة هذا الإقليم وتوسيع مجالات صلاحياتها لتأخذ شكل دولة حديثة عبر قنوات التفاوض الثنائي.

#### 4. إتاحة الوقت أمام إسرائيل لإحداث واقع جديد على الأرض

بعد توقيع اتفاق أوسلو واجهت السلطة صعوبات عدة في إيجاد حلول للقضايا المصيرية، حيث أنه تم تأجيل هذه القضايا حسب الاتفاقيات لمراحل الحل النهائي، وفي ظل غياب توازن للقوى وضعف آليات تنفيذ الاتفاقيات، منح هذا الأمر إسرائيل الوقت والإمكانية لخلق وإيجاد وقائع جديدة على الأرض واتباع سياسة الأمر الواقع مع الجانب الفلسطيني، خاصة أن بنود الاتفاق لم تنص صراحة على وقف الاستيطان، ولم تمنح السلطة السيطرة أو السيادة على الموارد الطبيعية أو المعابر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص 82.

لم يتم التوصل إلى حل لأي من القضايا المصيرية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، بل إن إسرائيل عملت وتعمل على كسب الوقت من خلال تأجيل حل هذه القضايا لفرض واقع جديد على الأرض، وهذا جزء من سياساتها الممنهجة، فهي تقوم بممارسات تقوم من خلالها بتغيير الواقع بشكل جذري، ومن الأمثلة على ذلك بناء جدار الفصل العنصري، والاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، والعمل على عزل القدس وتهويدها، وكل ذلك ضمن مشروع واحد هو المشروع الاستعماري الاستيطاني الكولونيالي التوسعي والذي سيستمر إن لم يجد رادعا له.

فمثلا وتيرة تهويد القدس والاستيطان ما زالت قائمة وفي تزايد وتسارع مستمر، حيث بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلة في نهاية عام 2009 (144)، مستوطنة أكثرها في محافظة القدس بواقع 26 مستوطنة، ووصل عدد المستوطنين إلى 518 ألف مستوطن، 52% منهم في القدس المحتلة<sup>1</sup>.

في عام 2002 شرعت قوات الإحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، وفي صيف 2010 كان قد اكتمل بناء 520 كم من أصل 810 كم هي طول هذا الجدار، وعند اكتمال بناء هذا الجدار الذي يأخذ بالتعمق في أراضي الضفة الغربية سيكون قد صادر 46% من أراضيها<sup>2</sup>.

وبناء هذا الجدار خلق واقعا جديدا أثر بشكل كبير على قضايا الوضع النهائي المتمثلة في الحدود والقدس والمستوطنات والمياه، حيث أن الجدار يقوم بعزل مدينة القدس ويحيط بها، الأمر الذي سيحولها إلى مناطق سكنية محاطة بالمستوطنات والمناطق اليهودية من كل جوانبها،

---

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية- التقرير الإحصائي السنوي 2010، ص 48-49.

<sup>2</sup> الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، الفصل العنصري الإسرائيلي هو عنف ضد المرأة الفلسطينية-النساء ومقاومة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، 2011، ص 2.

كما أنه يؤدي إلى إخراج قرى ومناطق فلسطينية من حدود بلدية القدس وبهذه الطريقة تكون إسرائيل تخلصت من السكان الفلسطينيين في المدينة<sup>1</sup>.

ومن هنا فإن استكمال بناء جدار الفصل العنصري وبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية واستمرار تهويد القدس بكافة أشكاله، يعطي الفرصة لإسرائيل لتغيير الواقع السياسي والجغرافي والديمقراطي مما يؤدي إلى خلق واقع جديد في الضفة الغربية والقدس يصبح معها موضوع الحديث عن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية هو شعار يصعب تطبيقه في ظل الظروف المحيطة، وتصبح معه فكرة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران غير قابلة للتطبيق ببساطة لغياب هذه الحدود بسبب حجم الأراضي المصادرة من قبل الجدار وبفعل وجود المستوطنات التي تقطع أوصال الضفة الغربية وتجعلها عبارة عن كانتونات غير متواصلة.

هنا يريد الباحث الإشارة إلى موضوع الواقعية السياسية على الأرض، فكل يوم إسرائيل تستحدث شيء جديد على الأرض وتسميه واقعاً، يجادل الفلسطينيون بعض الشيء، لكن سرعان ما يجدوا واقع جديد يتعاملوا معه، فالواقع في فلسطين أصبح متسارعا جداً، لدرجة أن الفلسطيني نسي أو أنسى الواقع الأصلي والذي هو فلسطين التاريخية فهذا احتلال عام 1948 م مروراً باحتلال عام 1967 م، عروجا لحرب لبنان 1982 م، لغاية استحداث الجدار والاستيطان وحفريات المسجد الأقصى أصبح ليس بمقدور الفلسطيني معرفة واقعه لكثرة تغييره على الأرض إلا أن هذا لا يعني التعامل مع هذا الواقع بل يجب عدم الاعتراف به لأنه لا يمكن أن تخفى الحقائق عندما يتم تجاهلها.

## 5. عدم ثقة المواطن بالنظام السياسي الفلسطيني

لا يزال المواطن الفلسطيني يدفع ثمن أخطاء نظامه السياسي وعثراته، فالمواطن الفلسطيني يدفع ضريبة الانقسام الحاصل بين حركتي فتح وحماس وتبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمواطن يدفع ثمن ممارسات الاحتلال الاستعمارية في ظل منهج السلطة الداعي

<sup>1</sup> صقر جبالي، جدار الفصل العنصر: حقائق وأرقام. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4981>

إلى تبني منهج المفاوضات كخيار وحيد ولا بديل عنه، هذا في ظل انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية في كافة مؤسسات السلطة وانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل يهدد الأمن الاجتماعي للشعب الفلسطيني.

في الأونة الاخيرة تزعزعت ثقة المواطن الفلسطيني بنظامه السياسي خاصة في ظل انتشار ظاهرة الفساد والتي تعود لعدة أسباب منها منظومة القوانين والتشريعات القاصرة، والتي لا تشكل رادعا للمسؤولين ومعاقبة الفاسدين منهم، والبيئة السياسية الهشة (احتلال وانقسام) وعدم وجود إرادة سياسية رادعه للفساد<sup>1</sup>، وعدم وجود إرادة حقيقية لإنهاء الانقسام، ففي استطلاع للرأي قام به المركز العربي للبحوث والتنمية أظهرت نتائج الاستطلاع أن 48% من المستطلعين يحملون حركتي فتح وحماس معا مسؤولية عدم التقدم بجهود المصالحة<sup>2</sup>.

كما أن أزمة الشرعية التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني رئاسة وحكومة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) تشعر المواطن الفلسطيني بنوع من اهتزاز الثقة بنظام فاقد للشرعية الدستورية والقانونية، والتي تؤدي إلى فقدان المواطن ثقة بالديمقراطية واحترامه للقانون في ظل التأجيل المستمر للانتخابات<sup>3</sup>.

إن تزعزع ثقة المواطن الفلسطيني بنظامه السياسي يدعو للقلق، ويؤدي إلى العديد من المشاكل مثل تعميق الفجوة بين المواطن والنظام، ففي ظل غياب قيادة وطنية موحدة تمتلك رؤية واضحة، يشعر المواطن الفلسطيني بأن نظامه السياسي يتحدث لغة لا تعبر عن همومه وطموحاته وأمنيته، ولا تحقق الحد الأدنى من متطلبات الكرامة والحرية والعيش الكريم.

المواطن الفلسطيني منذ قيام السلطة وعودة العائدين الجدد إلى أرض فلسطين وهو يسمع عن تحرير وازدهار وانتعاش والقضاء على البطالة وتحقيق تنمية ونمو وسمو وعلو، إلا أن

<sup>1</sup> سمر الأغير، لمصلحة من؟ 26-7-4564. http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=4564-7-26. 2011.

<sup>2</sup> المركز العربي للبحوث والتنمية، استطلاع رأي غالبية الفلسطينيين يؤيدون إجراء الانتخابات و75% سيشاركون فيها، 3-18-23566. http://www.kulalhaqiqa.com/details.aspx?id=23566-3-18. 2011.

<sup>3</sup> دعوة للجوء إلى القضاء والرأي العام في أعقاب تأجيل الانتخابات، 29-8-2011. http://www.tmf.m.net/news.php?type=news&id=1540



الواقع يتحدث عن غير ذلك، فلا تحرير لبلد، ولا نمو اقتصادي، بطالة تزداد، انقسام واقتتال، اعتداء على الحريات العامة والخاصة، ناهيك عن الدوس على مقولة الدم الفلسطيني خط أحمر لا يمكن تجاوزه، قتلى في سجون أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، وقتلى في سجون أجهزة حماس في غزة، ويزيد من سوء هذا الوضع رؤية النظام السياسي القائم كنظام يتفشى فيه الفساد والمحسوبية ويسير باتجاه توسيع اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وظهور أشكال من الاستهلاك الاستعراضي لم تكن معهودة سابقا كل هذا أدى إلى عدم ثقة المواطن الفلسطيني بالنظام السياسي الموجود، وظهور حالة من اللامبالاة لدى الشعب الفلسطيني في كثير من الأحيان.

## 6. عدم اعتماد استراتيجية للوضع الفلسطيني بل اعتماد على ردات الفعل

إن غياب استراتيجية وطنية واضحة ومحددة المعالم، في القيام بأي عمل سياسي كان سيؤدي إلى الفشل، ففي أي عمل سياسي يجب أن يكون هناك استراتيجية معينة تؤدي إلى تحقيق هدف محدد، وفي حال عدم وضوح الاستراتيجية وعدم توحيد الأهداف يعتبر هذا العمل مراهقة سياسية أكثر منه عملاً سياسياً محترفاً.

في الحالة الفلسطينية هناك غياب في العمل ضمن استراتيجية واضحة ومحددة، وذلك بسبب تشتت الأهداف وعدم وضوحها، فهناك اختلاف جذري بين رؤية كل من حركتي فتح وحماس للعملية السياسية في الاستراتيجية والأهداف، وبالتالي لم يعد هناك نظام سياسي فلسطيني واحد وواضح، وحتى في برنامج كل منهما لا يوجد خطة استراتيجية واضحة المعالم للعمل من خلالها، بل يتم الاعتماد على ردات الفعل على ما يحدث في أرض الواقع<sup>1</sup>.

عادة ما تعتمد السلطة في مواجهة المواقف والتحديات التي تواجهها في صراعها مع قوات الاحتلال الإسرائيلي على ردود الفعل أكثر من الفعل، وذلك لغياب المبادرة من قبل الجانب الفلسطيني، وبسبب فرض إسرائيل على السلطة سياسة رد الفعل تاريخياً، فإسرائيل تخلق

<sup>1</sup> إبراهيم الأبراش، هل من استراتيجية فلسطينية لمواجهة تحديات المرحلة، 20-10-2011. <http://www.hashd-ahali.org.jo/araa11.HTM>

أزمة جانبية وتدع الفلسطينيين يشتغلون بها، وعندما يترآى الحل تفجر أزمة أخرى وهكذا، ومنذ تسلم السلطة قامت إسرائيل بخلق عشرات الأزمات والتي دفعوا فيها إلى إشغال الفلسطينيين عن القضية الأساسية<sup>1</sup>.

حتى يكون النظام السياسي فاعلا ينبغي الالتفاف حول استراتيجية عمل وطني تقوم بإعادة الاعتبار للسلطة ومؤسساتها، وتقوم بإعادة صياغة العمل السياسي على أساس المصلحة الوطنية، ضمن استراتيجية واضحة ذات أهداف تعالج الواقع بواقعية بعيدا عن الرومانسية السياسية وردور الفعل، ودون أن تساوم على الحد الأدنى من حقوقنا وثوابتنا الوطنية<sup>2</sup>.

ومن الجدير ذكره التجربة الصهيونية في بدايتها عندما انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (سويسرا) حيث وضع اليهود في المؤتمر إستراتيجية عمل، وخطوات لتنفيذها، وكيفية الوصول للهدف النهائي وهو دولة يهودية على أرض فلسطين، فمنذ ذلك الحين وهم يسيرون وفق هذا المخطط لا يحدون عنه لأي ظرف من الظروف، صحيح أنهم يمكن أن يراوغوا من ناحية الوقت إلا أن الهدف واضح واستطاعوا بمعونة الدول العظمى تحقيق ما أرادوا، وهذا كله لأنهم يملكون إستراتيجية واضحة لا يعتمدون على ردات الفعل، مع العلم أنه يوجد بينهم اختلاف في التطبيق لهذه الإستراتيجية، أما الفلسطينيون فلا يملكون إستراتيجية واضحة، وإن ملكوها غيروها عند أول صدمة يتعرضون لها ويبدأون في تبرير حيادهم عن النص المخطط وهذا الاختلاف بين الفلسطينيين والإسرائيليين أعطى الإسرائيلي فكرة التعالي والشعور بالعظمة أما الفلسطيني الفاقد لمعنى الانضباط الاستراتيجي فما زال بدون إستراتيجية فاعلة ويعتمد في العمل السياسي على ردات فعل لما يفعله الآخرون.

<sup>1</sup> كفاح زيون، استراتيجية تفجير الأزمات، 4-7-2008. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=477343&issueno=10811>

<sup>2</sup> إبراهيم الأبراض، النظام السياسي الفلسطيني: إصلاح أم تغيير جذري؟ <http://www.alarabnews.com/alshaab/gif/09-01-2004/a16.htm>

## ثالثاً: التخطيط الحكومي وأثره الاجتماعي

### 1. اغتراب المواطن الفلسطيني داخل المجتمع الفلسطيني

تعتبر ظاهرة الاغتراب ظاهرة انسانية يمتد وجودها لتشمل كافة أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعيش المواطن الفلسطيني حالة اغتراب بكافة مستوياته، والاغتراب السياسي أحدها حيث تؤثر حالة الاغتراب على نشاط المواطن ومشاركته السياسية، وايمانه بقدرته على لعب دور فعال ومؤثر في العملية السياسية، والامبالاة السياسية (اللامبالاة في التصويت، اللامبالاة في الاهتمام)، ويشعر بأنه غريب عن نظامه السياسي<sup>1</sup>.

يلعب النظام السياسي الفلسطيني دروا بارزا في تعميق هذا الاغتراب، في ظل الفشل السياسي الذي تعاني منه هذه النخب. يتمثل فشل النخب السياسية في عدم قدرتها على تحقيق المطالب السياسية التي وعدت بها المواطن الفلسطيني، فهي غير قادرة على معالجة مسألة الانقسام، ولا يوجد حياة سياسية حرة أو تداول حقيقي للسلطة، ولم يتم تحقيق أي إنجاز في موضوع القضية الفلسطينية يرتقي لمطالب الفلسطينيين، وبهذا وجد الشباب الفلسطيني (أكثر الشرائح طاقة واغترابا) نفسه في مواجهة نظام بيروقراطي، يجعل دورهم ينحصر في الخضوع والالتزام بقوانين هذا النظام، مما يشعرهم بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاتهم.<sup>2</sup>

وبناء على ذلك نجد تراجعاً في مؤشرات المشاركة السياسية أو عدم اكتراث بالعملية السياسية، فمثلاً نجد أن 45% من الشباب غير مكثرئين اتجاه وضع الانقسام القائم، بينما نجد أن 70% منهم يعتبر نفسه غير ناشط سياسياً، ونلاحظ تراجع ثقة الشباب في الأحزاب السياسية، وهذا الانفصال عن السياسة الحزبية وخيبة الأمل بالأحزاب يعكس حالة الاغتراب ويعمقها عند الشباب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نادية أبو زاهر، دراسة، الاغتراب السياسي والاجتماعي لدى سكان المخيمات الفلسطينية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010-5-27.

<sup>2</sup> أحمد الحسيني، الاغتراب السياسي وما جناه علينا، علينا-4-4. http://www.shareah.com/index. 2009. /php?records/view/action/view/id/3071

<sup>3</sup> منتدى شارك الشبابي، استطلاع آراء الشباب وتصوراتهم اتجاه ظروفهم الحياتية للنصف الأول من العام 2010، ص1.

تعتبر أزمة الهوية أحد أخطر إفرازات ظاهرة الاغتراب، ويعيش الفلسطيني حالة حادة من أزمة الهوية، ففي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في عام 2009، أجاب الشباب في سؤال عن تعريف هويتهم، بأن 47% منهم يعتبرون أنفسهم مسلمين، في مقابل 28% منهم فقط يعتبرون أنفسهم فلسطينيين، وتوزعت النسب الباقية لصالح الإنتماء الإنساني والقومي العربي، وهذه النسب كفيلا بإبراز مدى عمق الأزمة التي يعاني منها المواطن الفلسطيني<sup>1</sup>.

إن التخطيط الحكومي والخطط للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، كان المفروض هدفها الإنسان وتتميته وتقدمه، إلا أن الناتج عن هذه الخطط شيء آخر، فنجد أن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة تركز على دخل الفرد والناتج القومي فقط دون أن تعطي أي أهمية للمؤشرات الأخرى، بل على العكس من ذلك فهي تساهم في تعريض المواطن الفلسطيني لكثير من المصروفات الضاغطة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية إضافة إلى الاحتلال، فالمواطن الفلسطيني يتعرض لضغط اقتصادي وضغط أمني من قبل الأجهزة الأمنية وضغط الاحتلال، كل ذلك أدى بالمواطن الفلسطيني للامبالاة بالحياة العامة والمشاركة السياسية، والاغتراب المحفز من قبل النظام السياسي لإبعاد المواطن عن الحياة العامة، وهذا خلق إنساناً غير مدرك لما يدور حوله من أمور.

إن المساحة التي يغطيها (باسم زبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية ص 73) الاغتراب في المجتمع الفلسطيني كبيرة جداً، فنجدها لدى الفلاح والعامل والمهني إضافة إلى الأحزاب السياسية، وكثير المنتمين للأحزاب السياسية تركوها وغادروها لاقتناعهم بعدم قدرتهم على التغيير في النهج السياسي المتبع وفضلوا على ذلك العيش بهامشية دون التدخل في الحياة السياسية.

<sup>1</sup> هشام أبو شهلا، أزمة الهوية في فلسطين، 10-4-2009. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168392>

## 2. الهجرة العالية إلى الخارج

ظاهرة هجرة الفلسطينيين بشكل عام للخارج وهجرة العقول الفلسطينية بشكل خاص ليست بظاهرة جديدة على المجتمع الفلسطيني، وهي من الظواهر التي يجب الوقوف عند أسبابها ونتائجها لما لها من آثار سلبية على المجتمع الفلسطيني ولما تكشفه من مدى الأزمة التي يعيشها هذا المجتمع، حيث أنها لم تعد قضية عابرة بل أصبحت خطراً يهدد بنية المجتمع الفلسطيني ويقضي على موارده البشرية ذات الطابع النخبوي.

تتلخص دوافع الهجرة إلى الخارج في تردي الأوضاع السياسية والضغوط الناتجة عنها (يتحمل الاحتلال جزء كبير من المسؤولية عن نقشي هذه الظاهرة ومختلف الظواهر السلبية الأخرى)، كما أن ارتفاع نسب الفقر ومعدلات البطالة وعدم توفر فرص عمل وتدني مستوى التعليم وعدم المساواة في توزيع الوظائف وانتشار المحسوبية والواسطة والفساد تزيد من هذه الظاهرة<sup>1</sup>.

بلغ عدد المهاجرين خارج الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2005-2009 إلى حوالي 32 ألف مهاجر (غير شامل الأسر التي هاجرت بالكامل)، وأن ثلث المهاجرين هم في الفئة العمرية 15-29 سنة، أما بسبب دوافع الهجرة للخارج فقد كان الدافع لحوالي 30% من المهاجرين هو الدراسة، في حين كان الدافع لحوالي 15% من المهاجرين هو تحسين مستوى المعيشة، و14% هاجروا لعدم توفر عمل، وإن أكثر من ثلث المهاجرين بلغ تحصيلهم العلمي بكالوريوس فأعلى<sup>2</sup>. وفي نفس السياق بلغت نسبة من يرغبون في الهجرة للخارج حوالي 13% من مجمل الأفراد (15-59)، وبالنسبة لدوافعهم فإن 39% منهم يرغبون في الهجرة لتحسين ظروفهم المعيشية، و 15% لعدم توفر فرص عمل مناسبة، و 19% للدراسة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عوض الرجوب، قلق من تنامي هجرة الفلسطينيين، 18-4-2010. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/615D1455-6E08-4B95-BD3B-521181D5ABA3.htm>

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح الهجرة الأول في الأراضي الفلسطينية، 2010، 12-7-2010. <http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1601&mid=12236>

<sup>3</sup> المرجع السابق.

يجب العمل على علاج هذه الظاهرة من خلال اتباع سياسة حكومية تشجع أصحاب العقول والكفاءات على البقاء في فلسطين، من خلال تحقيق نوع الاستقرار السياسي الداخلي كتحقيق المصالحة، والعمل على اجراء تنمية اقتصادية حقيقية تركز على الشباب والخبراء المؤهلين وأصحاب الشهادات، ومنحهم أجورا وحوافزا مالية وفرص عمل تليق بمستواهم العلمي، وفي نفس الوقت احترام الحريات الأكاديمية ورفع القيود عن البحث العلمي والدراسات، وتشجيع البحث العملي بكافة مستوياته<sup>1</sup>.

إن هجرة الأدمغة والكفاءات الفلسطينية للخارج لا يقل ضررا عن الاغتراب الذي يعيشه بعض المواطنين بالداخل الفلسطيني، فالهجرة هي رد فعل من قبل المواطن على كثير من الضغوطات المشار إليها بالاغتراب، إذا فالاغتراب والهجرة هما نتاج لنفس المسببات، لكن بعض المواطنين فضل الهجرة على البقاء، والبعض الآخر فضل البقاء على الهجرة، لكن بجسده أما روحه وعقله فيسبحان بأمور أخرى.

إن التخطيط الفلسطيني لم يعالج هذه الظاهرة وإن ذكرها فلم يضع لها حلول أو آليات لعدم تقليل عدد المهاجرين، فنجد أن الخطاب الفلسطيني الحالي يتسم بالعاطفية والحنين لأبنائه ومهاجريه، دون كونه خطاب مبني على أسس علمية وبيانات وأرقام دقيقة.

ومن هنا على الحكومات الفلسطينية دق ناقوس الخطر لعدم السماح للمواطنين بالهجرة لأسباب عدة منها الصمود في الأرض وتحدي المحتل والدفاع عنها، وتفضيل العام على الخاص.

### 3. تبدل القيم

تعيش فلسطين حالة صراع مستمر مع الإحتلال الإسرائيلي، ولقد ساهم الصراع والحروب والانتفاضات إلى ولادة قيم النضال والمقاومة ضد العدو الإسرائيلي، وقيمة تحرير

<sup>1</sup> حاتم خليل، هجرة العقول الفلسطينية للخارج، 23-11-2006. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/11/23/64154.html>

الأرض تعتبر من القيم الحاكمة للمجتمع الفلسطيني(الأرض والعرض)، حيث تعتبر الأرض تاريخيا من الخطوط الحمراء التي يعتبر المس بها من الكبائر ولا يسكت عنها الفلسطيني تحت أي ثمن، ودائما ما كان خطاب الحركة الثورية الفلسطينية ينص على تحرير الأرض والإنسان.

أدخل اتفاق أوسلو الحركة الوطنية منعطفا خطيرا، حيث انتقل الصراع من صراع على الأرض إلى صراع يدور حول شكل الإقليم وحدوده الجغرافية وشكل السيادة عليه<sup>1</sup>، كما أصبحت فكرة الدولة هدفا في خطط السلطة وتسبق تحرير الأرض، فمثلا تطرح السلطة إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، وهو حق طبيعي للفلسطينيين دون أي مساومة أو دون مقابل التنازل عن أي شبر من الأراضي الفلسطينية، المقصود هنا أن الدولة والأرض هي من حقوق الشعب الفلسطيني دون مساومة أو تنازل، وهنا يظهر تبدل القيم في مفاهيم السلطة الفلسطينية فهي تطرح في مقابل إقامة الدولة الفلسطينية التنازل عن 78% من الأراضي الفلسطينية والتي احتلتها إسرائيل عام 1948 وإقامة الدولتين كحل نهائي للقضية وهو ما يتنافى مع جل قيم الشعب الفلسطيني<sup>2</sup>.

في هذا السياق فإن هذا التبدل في قيمة الأرض ينعكس بشكل سلبي على القضية والمجتمع الفلسطيني، فبرنامج السلطة السياسي وبطرحه موضوع الدولة يعمل على زرع هذا المفهوم في المجتمع الفلسطيني بقصد أو بغير قصد، والأحزاب الفلسطينية مجتمعة بتأييدها لهذا الطرح تكون قد دخلت في هذه المنظومة، وأجرت نوعا من التعديل على قيمها ومفاهيمها الراسخة.

كان للخطط أثره الاجتماعي الواضح على تبدل القيم داخل المجتمع الفلسطيني فمن مجتمع مكافح للاحتلال إلى مجتمع تحكمه فرقة لا تعرف عن قيمة شيء، فمن ينظر للواقع الفلسطيني اليوم يعلم علم اليقين عدم وجود ثقة بالنظام السياسي بل عدم الثقة أصبح من ضمن

<sup>1</sup> تيسير محسين، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، <http://www. saaid. net/Anshatah/dole/66. htm>

<sup>2</sup> منير شفيق، أين الأولوية بين الدولة الفلسطينية وتحرير الأرض؟ تحرير الأرض؟ 12-3-2011. المصدر الجزيرة: <http://www. aljazeera. net/NR/exeres/9401B01B-E217-4401-A1E7-FD735177DDA5. htm>

الثقافة السياسية، فمن ينظر لماضي وحاضر الحالة الفلسطينية يلاحظ أن الواقع الفلسطيني حافل بالأحداث والتطورات السياسية التي ساعدت على تكريس شعور عميق من الشك و التشكيك، كما الريبة والارتياب، ليس فقط تجاه الآخرين، أصدقاء كانوا أم أعداء، وإنما أيضا تجاه الذات حاكمة ومسيطره كانت أم معارضة، ومما يعزز هذا الشعور تعاقب فصول المعاناة ومحاولات الإقصاء والإلغاء التي تعرض لها الفلسطينيون، الأمر الذي يدفعهم لرؤية ما يدور حولهم من سياسات، وما يعقد من اتفاقيات، وما يؤخذ من قرارات على انه لا يهدف إلا لتكريس ضعفهم والإبقاء على جيروت أعدائهم.

وعلى ضوء ذلك، أصبح ينتاب الفلسطينيين شعور بالارتياب والتشكك إزاء ما يدور حولهم من تطورات إبتداءا بالسياسات الإقليمية، والقرارات الدولية، والتحالفات، والدول العظمى، والمنبر الدولية والحروب، مرورا بالتعديلات الوزارية، وسن القوانين، وانتماءا بالزيارات السياسية للزعماء، وطرائق تصريحاتهم الإعلامية.

ويحافظ هذا الشعور أالرتيابي على حضوره أيضا في الوضع الداخلي للفلسطينيين، حيث يتجلى في سياق العلاقة بين مختلف الأطراف والفئات السياسية، فهذه الأطراف، وبحكم ما تختزنه من شك إزاء بعضها البعض، تستطيع النيل من صلابه الوحدة الداخلية التي تقسم الساحة الفلسطينية بين شكاك ومشكوك به.

أما الترجمة الفعلية لغياب شعور الثقة السياسية داخليا، فيتبين من خلال تعاضم حجم الجمهور الذي لا يثق بالنظام السياسي ومؤسساته وأحزابه وتوجهاته وبناءه، كما لا يثق أيضا بالمنظمات والأطر المجتمعية، ويفيد عدد من الدراسات أن مستوى ثقة الجمهور الفلسطيني بمؤسساته المجتمعية كاتحادات العمال، واتحادات المرأة، والصحافة المحلية، والمعارضة- هو في حالة انحدار وهبوط لدرجة أن نسبة 12% فقط من الجمهور تثق بالمؤسسات المذكورة.

ويلاحظ نضوب شعور الثقة أيضا، فيما بين مختلف السلطات والهيئات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي والتي يحكمها قدر من المنافسة والرغبة في التهميش والإقصاء، ودرجة



مقلقة من الازدواجية والنشابة وغياب التنسيق، الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة التوتر والعداوية في فضاء علاقتها المشتركة كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي منذ تأسيسهما.

أما هذا الحال فقد ترك، وما زال يترك، بصماته على الجمهور معزراً لديه شعوراً بعدم الثقة فيما يحيط به من مؤسسات وهيئات وسياسات، الأمر الذي يعني مزيداً من الصعوبة والعسر في درب الديمقراطية.

#### 4. تغلغل المنظمات الأجنبية داخل المجتمع الفلسطيني داعية لمبادئ لا تتناسب مع الثقافة الفلسطينية

زاد تغلغل المنظمات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية والأهلية في المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة، ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في خلق توجهات جديدة (خاصة عند فئة الشباب) نحو تكريس وتنبي مفاهيم وقيم جديدة كمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل والتسامح ونبذ العنف. . . إلخ، وهي مواضيع حيوية وضرورية تستجيب لحاجة المجتمع الفلسطيني إذا وضعت في سياقها السليم<sup>1</sup>.

لا يعيب هذه القيم أو يفتقر منها شيء إلا في حال تم تسويقها على حساب قيم أخرى أو بطرق تفرغها من مضمونها ويعرضها بطريقة تتعارض مع ثقافة المجتمع الفلسطيني وأولوياته، فعلى سبيل المثال قيم التسامح والديمقراطية هي قيم سامية ويجب أن يتحلى بها كل أفراد مجتمع في كافة معاملاتهم، إلا أنه في بعض الأحيان يتم دس السم بالعسل من خلال جعلها منطلقاً للتعامل مع المحتل الإسرائيلي والتسامح مع ممارساته ضد الفلسطيني، في هذه الحالة يحدث تبديل لمفاهيم بمفاهيم أخرى تتنافى مع ثقافة الفلسطيني أو حتى ثقافة الدفاع عن النفس والمقاومة.

<sup>1</sup> صلاح عبد العاطي، العولمة الثقافية وتداعياتها على الشباب في فلسطين، 19-2-2011. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246884>

ما يراد قوله أن عمل هذه المنظمات عادة ما يكون محكوما بمصدر تمويلها "الغربي" وهي تابعة ثقافيا وفكريا للنموذج الليبرالي والليبرالي الجديد، وتكون مرجعيتها دولية لا وطنية، وهي تحنك للاتفاقات الدولية وليس لاحتياجات المجتمع<sup>1</sup>، حيث أن كثيرا من هذه المؤسسات تعمل على تحقيق أهداف المانحين التي تختلف عن أهداف الشعب الفلسطيني، وتعمل على تسويق قيمه التي تتنافى مع قيم المجتمع الفلسطيني.

ومن المفارقات التي تظهر على عمل هذه المنظمات أنها تتكلم بلسانين، ولها مفهومان لنفس المصطلح، فنجدها عند الحديث عن إسرائيل تستعمل مصطلح وتفسره كما تراه مناسب. وهنا اقتبس مما قالته أميرة سلمى في كتاب نشر عن مركز بيسان للبحوث والإنماء تحت عنوان "وهم التنمية"، الإصلاح والديمقراطية بديلا للمقاومة التبعية التي تميز عمل ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتلك الخاصة بالمنظمات والهيئات الدولية تجعلها مستجيبة ليس إلى "احتياجات أو تصورات جماهيرها المحلية، بل لمناطق اهتمام وأولويات المانحين"، فأجندة المانحين تضع أولوياتها التي قد تتناقض أحيانا مع التقدم الديمقراطي الذي تنادي به، حيث تكون عملية السلام المفصلة بما يخدم المصالح الدولية وليس المصلحة الفلسطينية هي الأولوية، وبشكل عام فإنه كما تبين صور المساعدات الغربية، خاصة الأمريكية للمناطق الفلسطينية موجهة بأهداف استيراتيجية كبرى، ليست تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ولكن كجزء من مشروع أكبر لبناء السلام و "محاربة الإرهاب" وهي ليست تلك التي ستؤدي إلى بناء دولة أو بناء سلام ناجح، بل التي تعمل على الحيلولة دون وجود مؤسسات فلسطينية قوية ومستقلة بما فيها المنظمات غير الحكومية التي تدعمها، فحسب تصوري فإن المساعدات الغربية "همشت المؤسسات المدنية المحلية وزادت من فقر الشعب الفلسطيني من خلال الإبقاء على السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على الحياة الفلسطينية".

هذا ينطبق على الطريقة التي يتم بها إدخال مفاهيم الديمقراطية وبرامجها في عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، حيث تقوم على معايير مزدوجة تفصل الديمقراطية التي

<sup>1</sup> أيلين كتاب، وهم التنمية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله-فلسطين، 2010، ص 139.

يمكنها أن تلبى حاجات ومصالح آخرين غير هؤلاء الفلسطينيين، ولكن يتم التخلي عنها كأولوية بحاجة لإخراجها من إطار ورشات العمل التوعوية إلى التطبيق العملي عندما تكون نتائج ذلك مناقضة للمصالح السياسية للممولين.

مهمة الديمقراطية التي تحملها المنظمات غير الحكومية تكون من خلال مواجهة عدوها، الذي هو ليس الاستعمار أو تقسيم العمل العالمي، الذي يضع مجموعة بلدان في حالة تبعية لبلدان أخرى، أو هيمنة مجموعة من النخب على الاقتصاد والسياسة في داخل البلد الواحد، بل المعركة من أجل الديمقراطية التي تخوضها المنظمات غير الحكومية تكون ضد حكومتها، في الحالة الفلسطينية ضد السلطة الفلسطينية، ولكن أيضا بالتعاون معها وفق ما تقتضي المصالح الدولية، إذا كان العدو مثلا قد تم تحديده بالحركات التي تحمل قيما أخرى غير تلك الليبرالية.

يرى القائمون على المنظمات غير الحكومية أن الطريقة الأساسية في تسويق المنظمات غير الحكومية لجمهورها من النخب الليبرالية والمنظمات والهيئات الدولية يكون من خلال التماثل مع الخطاب الليبرالي الجديد الذي يرى أن المنظمات غير الحكومية كأدوات النظام العالمي الجديد تعمل في مجتمعاتها المحلية، فدورها إدخال التحديث وعودها الذي عليها أن تواجهه ليس النظام الرأسمالي الاستعماري الذي منع فعليا التحديث في المجتمعات العربية بل الحركات الإسلامية، أو القيم الفلسطينية أو الثقافة الفلسطينية وفقا لما يرى الممول انه العبء الرئيسية أمام مهمته الحضارية الجديدة، وهذه تكون المبرر الشرعي - ضمن المعايير الدولية - لضرورة دعم وجود المنظمات غير الحكومية، وجدت في تماثلها هذا مع الخطاب الدولي ومفاهيمه الجديدة وسيلة للحفاظ على نفسها وإعادة إنتاجها، ولكنها أصبحت مدمجة في النظام الاستعماري العالمي الجديد بحيث يكون التساؤل عن علاقتها ودورها في مجتمعها ملحا.

إن المنظمات غير الحكومية تثبت قدراتها على أن تحل محل السلطة والتي منحها إياها الاحتلال، فعندما تمنع السلطة من الوصول إلى جميع الفلسطينيين، تصل المنظمات غير الحكومية، وعندما يقوم الاحتلال بمصادرة الأراضي أو تدمير المزروعات تقوم المنظمات غير الحكومية بمشاريع اغاثية، ليس من الممكن الجزم ما إذا كانت هذه المشاريع تقوم بمساعدة الناس

على الصمود أو تقوم بتحمل نتائج أفعال الاحتلال عنه في الوقت الذي تحافظ فيه على الوضع القائم.

وصل حد تغلغل هذه المنظمات في المجتمع الفلسطيني حد كبير فنحاول إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني من حيث المكان والزمان، وإعادة موضعه الإنسان الفلسطيني ضمن هذا الواقع، حيث يشكل الواقع ضمن هذه المقولات، من حيز جغرافي خرج من حالة صراع استعماري، إلى مرحلة ما بعد الصراع وبناء الدولة ويتميز هذا الحيز بحياة اجتماعية تعاني إشكاليات هي في مجملها إشكاليات فنية تقنية يمكن تجاوزها من خلال خبراء التنمية، سيتم بعد ذلك موضعة الإنسان الفلسطيني ضمن هذا الواقع في سياق أن الفرد والجماعة بحاجة إلى تغيير مفاهيمهم حول أنفسهم كأفراد وجماعة بشرية، وتتم عملية التغيير بعد أن تتمكن هذه الجماعة من تقبل نفسها كتجمعات مدنية تدخل في علاقة تمثيل في المستويين المحلي والعالمي، من خلال المنظمات غير الحكومية وتشابكاتها المقولة.

##### 5. الاعتماد على النخب المؤيدة وابعاد النخب المعارضة عن الواجهة الاجتماعية والسياسية

يعمل نظام الحكم في فلسطين على بسط نفوذه السياسي على كافة المواطنين التابعين لإقليمه الجغرافي (حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة)، ويقوم بذلك بكافة الطرق حتى العنيفة منها إن اضطره الوضع إلى ذلك، وبناء على ذلك يتم تبني العديد من الوسائل لفرض السيطرة كاستعمال القوة الأمنية والاعتقالات السياسية والقمع ومصادرة الحريات والإقصاء<sup>1</sup>.

سياسة الإقصاء والتهميش من الأساليب المتبعة في سياسة نظام الحكم الفلسطيني، وعادة ما كان يتم إقصاء وتهميش أصواتا معينة (معارضة) إن كانت داخلية أو خارجية بحيث تفقد هذه الأصوات قدرتها على التأثير أو على أخذ القرار، وعادة ما كان يتم استخدام المال كسلاح للتهميش وللتقليل من فاعلية المعارضين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

<sup>1</sup> فراس جابر، الحكم العقابي: بين الشمول والإقصاء، 4-6-2011. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253841>

عمدت الحكومتان (حكومة فتح وحماس) على إبعاد معارضيهن عن المشهد السياسي والاجتماعي لتتصدر النخب المؤيدة لكل منهما لهذا المشهد، وكان يشمل هذا الإقصاء الوظيفي لعدد ضخم من النخب المعارضة للسلطة الحاكمة، ومن الأمثلة على الإقصاء الوظيفي هو ما يحدث في مختلف القطاعات الحكومية ونخص بالذكر قطاع التعليم، حيث تم إقصاء عدد كبير المعلمين وكبار الموظفين في هذا القطاع بحجة الرفض الأمني وتم قطع الرواتب عن عدد آخر<sup>1</sup>. كما واجه عدد من الكتاب والمفكرين المعارضين أو الذين يتبنون وجهات نظر مختلفة مع السلطة الحاكمة الإقصاء والتهديد في بعض الحالات.

قد يستوعب الإنسان الإقصاء السياسي والحزبي لدوافع ومصالح حزبية فئوية ضيقة ومصالح شخصية، أما أن يطال هذا الإقصاء الكفاءات والنخب في مختلف القطاعات كقطاع الصحة والتعليم والقضاء وغيرها ويصبح جزءاً من منهجيتها في العمل فهو أمر غير مقبول، ويضر بمصلحة المواطن أشد الضرر لأنه يتم استبعاد الكفاءات والمخلصين في العمل وهذا يصنع فراغاً وحالة خطيرة تضر بالمجتمع بالكامل.

إن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة اعتمدت تهميش وإقصاء النخب المعارضة لها حتى لو لم تكن حزبية بل والمستقلة أيضاً والإقصاء ليس للنخب بل لسياسات حكومات سابقة، حيث اعتمدت حكومة سلام فياض بدوراتها المتعددة وخططها المفترضة على إقصاء سياسة ونهج حكومات عرفات، وهنا لا نبجل الفساد والمحسوبية المصاحب لفترة عرفات بل لتبيان كيف يتم الإقصاء، حيث اعتمدت حكومة فياض على وضع حدود بين ما هو سياسي وطني وتصويره على أنه فساد ويجب الابتعاد عنه ومحاربتة واعتماد مصطلحات جديدة للحكم، فارتكز التقاسم الوظيفي داخل وزارات فياض على البعد المهني أو التكنوقراطي، واستثناء كل ما هو ناتج عن الفصائل الفلسطينية أو منظمة التحرير، وهنا يتم إظهار معايير انتقاء الوزراء على أنهم مهنيون يمتازون بالشفافية والخبرة لا على أساس وطنيتهم لإظهار فشل النموذج الوطني. وفي نفس السياق كشف إصدار بدائل أيلول (2008) إن سياسة التقشف في الميزانية أدت إلى فصل 20

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين الآن، الإقصاء الوظيفي يتمدد ويطال الكبار، 8-8-2009. <http://www.paltimes.net/olddetails/news/97497>

ألف موظف، فمن تم توظيفهم خلال عمل حكومة الوحدة الوطنية وإحالة بعض الضباط للتقاعد المبكر، تحت اسم إصلاح ومهنة الأجهزة الأمنية، وتزامن مضمون هذه الإصلاحات التقشفية مع عروض وظائف جديدة للأجهزة الأمنية، والتي احتوت معايير للتوظيف مثيرة للجدل كالمستوى المتدني للتعليم، بعكس روح الكفاءة التي تتحدث عنها الخطط الحكومية. وأخيراً يتم وضع حدود وصنع فجوة بين ما هو عمل سياسي فصائلي وطني وبين عمل الحكومة الفلسطينية، حيث يتم التركيز على مفاهيم إدارية واقتصادية أخرى: مثل الشراكة بين القطاعات (القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص) ويلاحظ التحول من النموذج الوطني المؤدلج إلى النموذج الليبرالي الجديد الذي يعتبر القطاعات أهم الفاعلين في التنمية، ويعتبر أن تقوية ما يسمى المجتمع المدني لفصل السوق عن الدولة وبالتالي تقوية التنافس كي يستطيع السوق حكم نفسه وتكون الغلبة للأقوى.

## 6. الاعتداء على الحريات

يعاني المجتمع الفلسطيني ظروفًا سيئة بسبب آلة الإحتلال الوحشية، وما يتعرض له من قتل وتدمير وسلب لحقوقه البسيطة وقمع لحرياته على كافة المستويات، إلا أن هذا الأمر متوقع بل هو جزء من وظيفة وبنية آلة الإحتلال القمعية. إلا أن الملفت للنظر ارتفاع مؤشرات انتهاكات السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لحقوق الإنسان، وتزايد قمع حرياته والاعتداء على حقوقه، وبروز ظواهر سلبية من مثل الاعتداء على حقه في الحياة والاعتقال التعسفي والاعتداء على حريات الصحافة والفكر والكلمة والحريات الشخصية المختلفة.

ازدادت في الأونة الأخيرة مظاهر التدهور في حال الحريات العامة بصورة تتنافى مع قيم العدالة والحرية والديمقراطية والتي تتجذر في وعي شعبنا الفلسطيني وتعتبر جزءاً أصيلاً من تقاليده وموروثه الثقافي، وفي هذا السياق حذرت فصائل في منظمة التحرير الفلسطينية من خطورة هذا التدهور الذي بلغ إلى حد محاولة اتباع سياسة الإرهاب الفكري وتكميم الأفواه

وإخضاع المواطنين للوصاية السلطوية<sup>1</sup>. حيث تم توظيف الانقسام بين حركتي فتح وحماس لمصادرة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، ولتبرير الممارسات والانتهاكات المخالفة للقانون.

من مظاهر الاعتداءات على الحريات هو الاحتجاز التعسفي، حيث بلغ عدد الشكاوي المقدمة للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في عام 2010 إلى 1880 شكوى ضد الأجهزة الأمنية، كان بينها 1559 في الضفة الغربية و321 في قطاع غزة<sup>2</sup>. كانت هذه الشكاوي في عدة مجالات منها الاعتقال عدة مرات، والاعتقال وتفتيش ودخول المنازل بدون مذكرة اعتقال أو مذكرة قانونية أو إذن تفتيش، ومنع زيارة المعتقلين من قبل ذويهم ومنعهم من توكيل محام، والاعتقال دون توجيه لائحة اتهام بالإضافة إلى أمور أخرى.

ارتفعت في الأونة الأخيرة الاعتداءات على حرية الصحافة، وتقييد للحريات الصحفية ومحاصرة العمل الصحفي، ومنع طباعة وتوزيع بعض الصحف، حيث تقوم الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بمنع طباعة صحف (الرسالة، فلسطين ومنبر الإصلاح) منذ بدء الانقسام، وتقوم الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بمنع دخول الصحف اليومية الثلاث (القدس، الحياة الجديدة، الأيام)<sup>3</sup>. ومنع سفر بعض الصحفيين ومنع عقد المؤتمرات الصحفية واقتحام العديد من المؤسسات الإعلامية، وفي حالات معينة تعرض صحافيون للضرب والتهديد، وتم اعتقال 31 صحفياً في عام 2010<sup>4</sup>، وتم استدعاء العديد من الصحفيين والتحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية.

تعرض الحق في حرية الرأي والتعبير للعديد من الانتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية، وتمثل ذلك بتعرض العديد من الأشخاص إلى الاعتقال أو الاعتداء عليهم. كما تعرض الحق في التجمع السلمي إلى العديد من الانتهاكات التي أدت إلى عدم ممارسة هذا الحق، حيث تم فض

<sup>1</sup> قوى منظمة التحرير تحذر من التدهور الخطير في الحريات العامة، 18-8-2011. <http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=4623>

<sup>2</sup> الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي السادس عشر، 2010، ص 74.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 100.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 95.

العديد من التجمعات السلمية بالقوة، وتم منع العديد من المؤتمرات والاحتفاليات لبعض الأحزاب والاتحادات<sup>1</sup>.

يقول (وليم شكسبير) " نحن مع مرور الوقت نكره ما نخاف منه "، ويقول (أرسطو) " لا أحد يحب الإنسان الذي يخافه ". ولو أسقطنا مقولتي شكسبير و أرسطو على المواطن الفلسطيني والأجهزة الأمنية لوجدنا أن المواطن يكره هذه الأجهزة لما تسببه من أثر نفسي وجسدي، وهذا بدوره حتما سيؤثر على النسيج المجتمعي.

يقول ألبرت اينشتاين " كل ما هو عظيم وملهم صنعه إنسان عمل بحرية " فالإبداع والإلهام والتقدم بحاجة إلى حرية فكر، وحرية سياسية، وحرية ثقافية، وحرية اجتماعية. فالحكومة التي تضع حدودا للحريات وتعتدي عليها كيف بها أن تصنع تنمية، فالتنمية في هذه الحالة إن استطاعت صناعاتها تكون منقوصة وغير مستدامة، لأن التنمية أساسها الإنسان.

#### رابعاً: التخطيط الحكومي وأثره الاقتصادي

##### 1. الدين العام الفلسطيني

الدين العام هو أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها العديد من الاقتصاديات العالمية، ويحدث الدين العام -سواء الدين الداخلي أو الخارجي- بسبب وجود عجز في الموازنة العامة، وهو يعتبر أحد الآليات التي تنتهجها الحكومات لسد هذا العجز.

في الحالة الفلسطينية فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من نقص في موارد التمويل الذاتي من جهة، وتزايد الضغوط الانفاقية من جهة أخرى، ولسد هذه الثغرة وتقليصها بين مصادر التمويل والإنفاق فإن الحكومة الفلسطينية تلجأ إلى الاعتماد على المصادر البديلة كالاقتراض الداخلي والخارجي كبديل لحل هذه الأزمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 107.

<sup>2</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 22، 2010، ص 25.



أظهرت البيانات ارتفاع حجم الدين العام على مر السنوات وتراكمه وذلك منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وحتى الوقت الراهن، فقد بلغ الدين العام على السلطة الفلسطينية 212 مليون دولار عام 1997، ليصل إلى 1422 مليون دولار عام 2004، ويرتفع ليصل إلى 1883 مليون دولار في عام 2010<sup>1</sup>.

ومن اللافت للنظر أن التزايد في الدين العام جاء بالتوازي مع زيادة في المساعدات والمنح الخارجية، حيث أن نسبة المساعدات الخارجية ارتفعت ما بين (1998-2008) إلى أكثر من 200%، إلا أن ذلك لم ينعكس في ميزانية الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية، ولم يسهم في الحد من مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال التقليل في نسبه<sup>2</sup>.

لهذه الديون آثار سلبية عديدة فهي تعزز التبعية الاقتصادية، ويصاحبها تزايد في معدلات التضخم والبطالة، وكثيراً ما تلجأ الحكومات لزيادة نسب الضرائب على المواطنين ليتمكنوا من دفع أقساط الديون، وتقليص الإنفاق على الحاجات الأساسية للشعب من تعليم وصحة وتلعب دوراً مهماً في تراجع استقلالية القرار السياسي وتعرضه لمزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في صنع هذا القرار<sup>3</sup>.

## 2. المساعدات الخارجية والمشروطية السياسية

شكلت المساعدات الخارجية دعماً ثابتاً للفلسطينيين منذ عام 1948م، إلا أن طريقتها وأنواعها وقنواتها اختلفت مع الزمن بشكل واضح، وأن التحولات التي كانت تطرأ على هذه المساعدات كانت تنزامن/تتماشى مع الحقائق السياسية هنا في فلسطين وحول العالم، بدلاً من الاستجابات لاحتياجات التنمية المحلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> تقرير: رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية 200%، الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 5-9-2011.

<sup>3</sup> مجد ميشيل البهو، ورقة بحثية حول القروض التي تعدها السلطة الوطنية الفلسطينية، 26-11-2009، موقع الحوار المتمدن. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=192982>

<sup>4</sup> جوزيف ديوفير وعلاء الترتير. تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1988-2008م. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2010م).

إن وتيرة هذه المساعدات تتأثر كما ونوعا وإلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية/المسيرة السلمية، وقد قالها صراحة مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية "جون كير" في عام 2007، حين صرّح أن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي<sup>1</sup>.

من الأمثلة على هذا الربط بين الدعم المادي والاتجاه السياسي هو ما حصل عقب فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006، حيث قامت اللجنة الرباعية بإمهال حكومة حماس شهرين للاعتراف بشروطها (الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإرهاب وغيره)، في مقابل استمرار تقديم المساعدات الدولية للحكومة المنتخبة<sup>2</sup>، وعندما رفضت حماس هذه الشروط تم قطع المعونات عنها، وتمت مقاطعة الحكومة الفلسطينية من خلال تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب عليها.

مثال آخر على مشروعية الدعم الدولي هو تهديدات الكونجرس الأمريكي بقطع/تجميد المساعدات عن السلطة الفلسطينية بسبب توجهها للأمم المتحدة للمطالبة بعضوية كاملة للدولة الفلسطينية<sup>3</sup>، وفي نفس الوقت تحدثت مصادر دبلوماسية عن عقوبات مماثلة من دول أوروبية وحتى عربية<sup>4</sup>، والذي يعتبر ابتزاز سياسي واضح خاصة وأن السلطة الفلسطينية ما زالت تعتمد بشكل أو بآخر على المساعدات الخارجية المقدمة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية.

من المشاكل المتعلقة بالتمويل والمساعدات الدولية هو توزيع هذا التمويل قطاعيا، فنادرا ما يتلاءم مع الأولويات الحقيقية والمستعجلة للفلسطينيين، فمن الملاحظ أن أغلب هذه المساعدات

---

<sup>1</sup> وليد عبد الحين، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م، ص 253.

<sup>2</sup> تقرير، الرباعية تمنح حماس مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات للحكومة الحالية، 1-2-2006. <http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2098&cat=4&opt=1>

<sup>3</sup> سياسيون فلسطينيون: تهديدات الكونجرس الأمريكي بقطع المساعدات "ابتزاز سياسي"، 9-10-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

<sup>4</sup> أسامة راضي وعمر العثماني، تحليل إخباري: السلطة الفلسطينية قد تواجه خطر الانهيار حال نفذت إسرائيل وأمريكا تهديداتها بعد سبتمبر، 21-9-2011. [http://arabic.news.cn/arabic/2011-09/21/c\\_131151545.htm](http://arabic.news.cn/arabic/2011-09/21/c_131151545.htm)

تتصف بأنها مساعدات غير إنتاجية (القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنية التحتية والبناء تستحوذ على معظم هذا التمويل)، في حين أن القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الصناعي والزراعي لم تحظ بأولوية ولم تحصل إلا على الفتات من هذه المساعدات<sup>1</sup>.

من خلال دراسة مقارنة قام بها (وليام أسترلي) بين الدول الفقيرة التي تلقت مساعدات وأخرى لم تتلق مساعدات، خلال الفترة الواقعة بين 1950 وحتى 2001م، وجد أن البلدان التي تلقت مساعدات لم تحقق نمو كالبلدان التي لم تتلقى مساعدات<sup>2</sup>.

إن خطاب المانحين يحاول أن يدخل إلى نفس كل إنسان فلسطيني ويغير به حبه لوطنه، وأمته، وشعبه، وقيمه، وعاداته وتقاليدته ويمسح من ذاكرته أنه مسلم عربي فلسطيني.

إن المشكلة الأكبر تتجلى خطورتها في عمليات التمويل، تتمثل بتحول أصحاب الحق إلى مرتزقة في أرضهم ووطنهم، فأصبح المواطن الفلسطيني صاحب الحق في الأرض والماء والسماء يتلقى المعونة من أجل البقاء على قيد الحياة، ليس أكثر من ذلك. إن الخطاب الموجه من قبل المانحين هو خطاب أمريكي ليبرالي بامتياز، وهذا الخطاب الأمريكي يهتم فقط بالجانب الحقوقي، وقضايا السلام، الديمقراطية، الحكم الرشيد، وهنا فإننا لسنا ضد هذه القضايا، لكن طريقة دفع المساعدات والتي تدفع في أغلبها لمواطنين تابعين للدولة التي تقدم المال، فنجدهم يتقاضون رواتب عالية وسيارات وفنادق وتذاكر سفر. . . الخ أعلى بكثير في مالو تم توظيف أحد الكوادر الفلسطينية.

إن الفلسطينيين فقدوا البوصلة عند الحديث عن المساعدات، منهم من يرى أنها ضرورية، ومنهم من يجد أنها زادت الوضع سوءاً، فلا أحد يعرف حقيقة الأمر، لكن الواضح أن الأسباب تبدلت في الواقع، و أصبح ينظر إلى النتائج الجانبية على أنها أساس العملية، أما

---

<sup>1</sup> نصر عبد الكريم، رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري-دراسة بحثية، رام الله-فلسطين، 2011، ص 102-103.

<sup>2</sup> وليام، أسترلي. مسؤولية الرجل الأبيض: لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين إلى الكثير من الضرر والقتيل من المنفعة. ترجمة مروان سعد الدين. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007م). ص48.

الأسباب الحقيقية لحدوث المشكلة والكارثة للفلسطينيين والتي لا أحد يتكلم عنها هي الاستعمار الإسرائيلي.

من الجدير بالذكر هو الإشارة إلى دراسة كشفت بها (أمان)، أن الوكالة الأمريكية للتنمية أنفقت منذ عام (1993-2007) 1، 7 مليار دولار، واللافت هنا أن السلطة أعفت هذه الشركات أو الجمعيات من دفع الرسوم للتسجيل لدى الجهات المختصة، وأعطيت تسجيل بأنها لا تقوم على الربح مع العلم أن كل هذه الشركات الأمريكية مسجلة في أمريكا على أنها شركات ربحية (خليل نخلة - وطن للبيع 2011).

أن المساعدات هذه تحاول جاهدة خلق إنسان فلسطيني جديد، على قياس المستعمر الإسرائيلي والمانح الأجنبي الغربي والأمريكي وهذا ما قاله (دايتون)، المكلف بتدريب وإعادة إنتاج قوات الأمن الفلسطيني، أمام مجموعة من السياسيين في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" حيث افتخر بإنجازات بعثة "بناء قوة عملت ضد حماس وتعاونت مع إسرائيل" أثناء الحرب وخلق "رجال جدد" من خلال تدريب البعثة للقوات الفلسطينية، وقال إن القيادة العسكرية "الإسرائيليون" يسألونه ما هي السرعة الممكنة التي يستطيع بها إنتاج المزيد من هؤلاء الرجال<sup>1</sup>.

### 3. ارتكاز الاقتصاد الفلسطيني على قطاع الخدمات وإهمال باقي القطاعات

لم تول السلطة الوطنية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية حقها، فقد تم التركيز على قطاع الخدمات أكثر من باقي القطاعات، وعند النظر للوضع الحالي لقطاعي الصناعة والزراعة، نجد أن دورهما في عملية التنمية الاقتصادية أصبح محدودا مع مرور الزمن وفي تراجع مستمر.

من المؤشرات التي تدل على ضخامة قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني هو عمل حوالي 180 ألف موظف في القطاع العام عام 2009 يتوزعون ما بين مدنيين وعسكريين<sup>2</sup>. ومن

<sup>1</sup> نيثان ثرول، رجلنا في فلسطين، وجهات نظر، عدد 141، 2010 ص 13.

<sup>2</sup> محمد نصر عبد الكريم، رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري-دراسة بحثية، مرجع سابق، ص 81

ناحية أخرى بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 أكثر من 25%، ويعود هذا التضخم إلى النسبة العالية من المستخدمين في وزارات ومؤسسات السلطة وإلى توجيه الاستثمارات الخاصة إلى هذا القطاع<sup>1</sup>.

كان تهميش قطاع الزراعة يتمثل عند تخصيص الموازنات من قبل السلطة والمانحين، فمثلاً لم تتجاوز موازنة وزارة الزراعة 1.46% من الموازنة العامة لعام 2010<sup>2</sup>، وهنا يتضح إجماع الدول المانحة عن دعم هذا القطاع. كما استمرت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 25% في عام 1993، تراجعت هذه المساهمة في الأعوام (1999-2002) لتكون ما بين 6.4%-9% فقط<sup>3</sup>.

أما بالنسبة لمشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، حسب التقارير الإحصائية لعام 2010 نجد أن القطاع الصناعي يساهم بما نسبته 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بنسبة انخفاض 31% عن العام 2000<sup>4</sup>. وتعتبر هذه النسب ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات المشابهة لاقتصادنا.

في موضوع ليس ببعيد عن الموضوع الأنف ذكره نتطرق لمشكلة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، في البداية يتحقق الأمن الغذائي "عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة"<sup>5</sup>.

إن تدهور الأمن الغذائي في فلسطين له ميزة خاصة به عن باقي دول العالم، فهو عادة لا يتولد نتيجة نقص في وفرة المواد الغذائية، ولكنه ينتج نتيجة للقيود المفروضة على حرية

<sup>1</sup> محمد ناصر النجار، الاقتصاد الفلسطيني (اقتصاد خدماتي تعليمي)، 6-6-2011. <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229716.html>

<sup>2</sup> وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة، الموازنة العامة لعام 2010.

<sup>3</sup> غازي الصوراني، الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية، غزة، ص 36.

<sup>4</sup> ماهر تيسير الطباع، القطاع الصناعي الفلسطيني بين الواقع والطموح، 21-5-2011، رام الله. [www.malaf.info/?page=show\\_details&Id=30401&table=pa\\_documents&CatId=31](http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=30401&table=pa_documents&CatId=31)

<sup>5</sup> نشرة الأمن الغذائي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، العدد 3، 2010، ص 2.

حركة الأشخاص والبضائع والمنتجات الزراعية، وذلك بسبب سياسية الإغلاق والعزل الممنهجة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي<sup>1</sup>.

بلغت نسبة الأسر غير الآمنة غذائيا في عام 2009 حوالي 43% من بين إجمالي الأسر الفلسطينية، فقد بلغت في الضفة الغربية حوالي 25% بينما وصلت في قطاع غزة لأكثر من 60% في نفس العام<sup>2</sup>.

إن القطاعين الزراعي والصناعي لا يحظيان بدعم الدولة المانحة وهذا ما يشكل توافقا كلي مع النظرة الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث تقوم هذت النظرة على إبقاء الأرض الزراعية خالية ليتم مصادرتها في الوقت المناسب، وعدم ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه، ليتم خلق واقع جديد على الأرض يصعب تبديله في المستقبل، ويذكر محمد اشتية في كتابه الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية والنص كامل مع الكتاب المشار له " إن إهمال القطاع الزراعي قد يؤدي إلى كارثة اقتصادية وسياسية تعيق عملية التنمية، وتهدد الأمن الغذائي الفلسطيني، يؤدي عدم تقديم الدعم للقطاع الزراعي إلى مساعدة الكيان الصهيوني في جهوده المستمرة لإبقاء الأرض الفلسطينية معطلة وجاهزة للمصادرة المستقبلية"<sup>3</sup>.

إن تحفيز النشاطات الاقتصادية بشكل متفاوت، يؤدي إلى إعادة تخصيص المصادر الاقتصادية المحفزة، وبعيدا عن النشاطات الأخرى، فحرمان القطاع الزراعي من المساعدات الدولية أسوة ببقية القطاعات (على الأقل يجب أن تكون حصته من الدعم المقدم تساوي حصته من الناتج المحلي الإجمالي إذا تم افتراض أولويات متساوية للقطاعات الاقتصادية المختلفة) يؤدي إلى إعادة تخصيص المصادر الناتجة من الزراعة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك آثار خطيرة على زيادة التشوهات القطاعية الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني خاصة وأننا نمر في مرحلة تراجع اقتصادي حاد. بمعنى آخر، إن التدهور في الناتج المحلي الإجمالي

<sup>1</sup> روبينا باسوس، الأمن الغذائي في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2009، ص 1.

<sup>2</sup> نشرة الأمن الغذائي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 3، 2010، ص 1.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 1.

يصاحبه تدهور مقابل في القيمة المضافة للزراعة وفي حصتها من الناتج المحلي. لذلك، من المتوقع أن تكون الآثار السلبية كبيرة، حيث أن القطاع الزراعي يلعب أدواراً مهمة في التشغيل، وفي امتصاص الصدمات الاقتصادية في فلسطين. كما أن تدهور هذا القطاع سيؤدي إلى انكماشات مقابلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب العلاقة التبادلية التي تحكم علاقة هذا القطاع بالقطاعات الأخرى.

إن تدهور القطاع الزراعي سوف يضعف من الارتباطات التاريخية والاقتصادية بين الإنسان الفلسطيني وأرضه، وذلك عن طريق كسر الحلقات الموجودة بين الدخل والأرض. إن ذلك يعمل على تقليل الأهمية النسبية للأرض في حياة الشعب الفلسطيني، وله آثار سياسية غير محببة من وجهة النظر الوطنية والقومية.

القطاع الزراعي هو من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية التي طالما تمتعت بميزة نسبية عالية في المرحلة السابقة، وقد أدى ذلك إلى أن تكون الزراعة الفلسطينية بمثابة القطاع التصديري الرئيسي في فلسطين. إن المساهمة في تفويض هذا القطاع سوف تؤدي على المدى القصير بشكل أو بآخر إلى إتباع أنماط إنتاجية لا تتفق مع الميزة النسبية للاقتصاد الفلسطيني، مما يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التخصص والاندماج في الاقتصاد الدولي والإقليمي، ولذلك آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وعلى الميزان التجاري الفلسطيني، الذي يعاني من عجز دائم ومستمر. على كل الأحوال، فإن حرمان القطاع الزراعي الفلسطيني من المساعدات الدولية وتراجعها يعتبر خط دفاع ثاني لحماية القطاع الزراعي العائلي الإسرائيلي، وذلك بعد الدعم ومنع المنتجات الزراعية الفلسطينية من دخول الأسواق الإسرائيلية.

إن تفويض القطاع الزراعي الفلسطيني وهو قطاع يتحدد إنتاجه بالمصادر الطبيعية من الأرض والمياه، وترافق ذلك مع تخلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، يؤدي إلى تخفيف الضغط على المصادر المائية الشحيحة في المنطقة مما يخدم الأهداف الإسرائيلية الرامية إلى الاستئثار بشكل منفرد بمصادر المياه في المنطقة العربية.

لقد قامت المساعدات الدولية في العديد من البلدان بتقويض القطاع الزراعي بل وتدميره، مما أدى إلى العديد من المجاعات في الدول المضيفة. ففي فترة من الفترات أدت السياسات الحمائية للقطاعات الزراعية في الدول الغربية إلى تحقيق فوائض غذائية كبيرة في هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى أن تقوم هذه الدول بتقديم مساعدات غذائية إلى الدول النامية (لا تختلف هذه المساعدات الاستهلاكية بشكل كبير)، وقد أدى ذلك إلى تدمير القطاع الزراعي في هذه الدول نتيجة انعدام حوافز الاستثمار الزراعي بسبب المساعدات.

وعندما توقفت هذه المساعدات، كان القطاع الزراعي غير قادر على الاستجابة للطلب على الغذاء، مما أدى إلى حدوث مجاعات متوالية، ومات العديد من الأشخاص (التجربة الهندية، تجربة بنغلاديش..... الخ) ومما فاقم من حجم المشكلة، السياسات الحمائية للدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية، مما جعلها غير قادرة على توفير القطاع الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الغذائية (سياسة منح المساعدات ومنع دخول المنتجات التي اتبعتها الدول المتقدمة). إن دعم وتطوير القطاع الزراعي هو حاجة استيرراتيجية ليس لفلسطين فقط وإنما لكافة دول العالم، فالأمن الغذائي المتحقق من الداخل هو جزء من الاستقلال السياسي، ولطالما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القمح الأمريكي كأداة لتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادياً، ويجعلها أكثر اعتماداً على المساعدات الدولية لتمويل الاستهلاك الغذائي. فعندما يتهدد الأمن الغذائي الفلسطيني ستفقد السلطة الوطنية هوامشها في الاختبار بين البدائل الممكنة، فإما أن تقدم تنازلات سياسية، وإما أن تلجأ إلى الاقتراض التجاري، خاصة وأن الأمر هنا يتعلق بقوت الشعوب، فالحاجة إلى تمويل الغذاء هي حاجة لا مناص منها ولا مجال فيها للاختيار.

#### 4. الطبقة الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية انتشرت حمى تأسيس الشركات الخاصة والمساهمة في كافة المجالات الاستثمارية، حيث قام رجال الأعمال بتشبيد هذه الشركات على فرضية أنها ستساهم في تعزيز الاستقلال الوطني الاقتصادي، إلا أن حادثة تجربة السلطة



الفلسطينية في هذا المجال وانشغالها بالهم السياسي بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى حالت دون وضع قيود ورقابة قانونية على هذه الشركات<sup>1</sup>.

هذا الأمر أدى إلى خصخصة قطاعات اقتصادية ضخمة، حيث منحت السلطة الفلسطينية امتيازات احتكارية لهؤلاء المستثمرين (مستثمرين خاصين) في مشاريع البنية التحتية الضخمة مثل الاتصالات والكهرباء. بالإضافة إلى ذلك قامت السلطة بعمل مشاريع شراكة مع شركات خاصة في العديد من مجالات الأعمال كالفنادق والказينوهات والسجائر. . . ألخ، ومن ناحية أخرى احتكرت السلطة الفلسطينية استيراد وتوزيع عدد من المنتجات الاستراتيجية كالإسمنت والبترو، حيث تراوحت ملكيتها لاحتكارات النفط والاسمنت والعقارات إلى 100%، و80% من شركة السجائر الفلسطينية، و 50% من مطاحن الدقيق<sup>2</sup>.

هذا الأمر أدى إلى خلق شركات احتكارية ضخمة سيطرت على السوق الفلسطيني، ولم تفسح المجال للشركات الصغيرة والمتوسطة لتأخذ فرصتها الكاملة في المنافسة الحرة على السوق. وبالتالي فقد تراجع أداء العديد من هذه الشركات الصغيرة أو تم إغلاقها لعدم قدرتها على منافسة الشركات الضخمة، والتي تمتلك نفوذا كبيرا على الصعيد السياسي ووسائل الإعلام (تمتلك جزءا من هذه الوسائل)، كل ذلك في ضعف الأداء الرقابي والقانوني وعدم فعاليته المطلوبة<sup>3</sup>.

إن المتتبع للوضع الاقتصادي الفلسطيني يلاحظ بوضوح صورة الطبقة الاقتصادية الذي تتجه له الأمور، وهذه الطبقة الاقتصادية ما يقصد بها بهذا البحث التفاوت بين الشركات الناشئة بعد قيام السلطة، وبين الشركات الفلسطينية القديمة، فالشركات الفلسطينية لازال وضعها كما كان إبان الاحتلال الإسرائيلي من الناحية الفنية، الإنتاجية، القدرة التنافسية، الوصول للأسواق، والمالية. في حين الشركات المصاحبة لنشوء السلطة تحظى بدعم كبير ووفير في كل المجالات

<sup>1</sup> القبط السمان والاحتلال تعاون اقتصادي لا محدود، موقع الرسالة نت، 13-1-2011. <http://www.alresalah.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=26912>

<sup>2</sup> خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، 2011، ص 88.

<sup>3</sup> القبط السمان والاحتلال تعاون اقتصادي لا محدود، مرجع سابق.

المالية وغيرها، إضافة إلى التسهيلات المقدمة من قبل الاستعمار الإسرائيلي، وهذه الأسباب أدت إلى ظهور فجوة كبيرة وطبقية واضحة المعالم، متجلية الصورة بين الشركات.

## 5. العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة

ظاهرة التزاوج بين رجال الأعمال والسياسة ليس بظاهرة جديدة أو خاصة بمجتمع عن غيره. وكما نلاحظ فهذه الظاهرة منتشرة جدا في معظم دول العالم وخير دليل على ذلك انكشاف حجم هذا التزاوج عند حدوث الثورة العربية على الأنظمة الفاسدة حيث كان هذا التزاوج سببا من أسباب حدوث الثورة وذلك لخطورته البالغة على المجتمعات.

وفي الأراضي الفلسطينية تبرز العديد من المؤشرات على هذا التزاوج الذي يضر بالمصالح الوطنية ومصالح الفئات الشعبية وينحرف عن الدور المطلوب ويكون لحساب فئات قليلة من المجتمع ويؤدي إلى حدوث الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال الحكومات الفلسطينية المتعاقبة تعطي مؤشرا قويا على هذا التزاوج، فكثيرا ما تشكلت الحكومات المتعاقبة من طبقة رجال الأعمال، أو كان من بين الوزراء العديد من رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال، وأبرز مثال على ذلك هو ترشيح الملياردير ورجل الأعمال المشهور منيب المصري في عام 2008 لتولي منصب رئيس الحكومة، بالإضافة إلى ترشيحه مرة أخرى لتولي رئاسة الحكومة المقبلة في حال تم الاتفاق بين حركتي فتح وحماس<sup>1</sup>.

كما أن العديد من الأسماء البارزة في الحقل السياسي والدبلوماسي هي في نفس الوقت من رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال. فالقيادي السابق في حركة فتح والعضو في فريق التفاوض الفلسطيني محمد دحلان يعتبر من رجال الأعمال، فهو يمتلك فندق الواحة في غزة (يعتبر من أفضل فنادق 5 نجوم في الشرق الأوسط) ويقدر البعض ثروته بـ 53 مليون

<sup>1</sup> محمود سلطان، البنفس والسياسة: التطبيع مع إسرائيل منتجا، 14-2-2005. <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6100>

دولار. بالإضافة إلى رجل الأعمال جميل الطريفي الذي يمتلك شركة الطريفي والذي عمل وزيرا في حكومة أحمد قريع (أبو العلاء)، هذا بالإضافة إلى رجل الأعمال الفلسطيني ياسر محمود عباس الذي يعتبر من كبار رجال الأعمال ويملك عددا من الشركات نجل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس<sup>1</sup>.

ولنتبين العلاقة بين رجال المال والسياسة أورد ما كتبه خليل نخلة في كتابه (فلسطين وطن للبيع 2011) عن موقع إخباري في مدينة الناصرة أن شركة نسيم الملاحية الإسرائيلية المملوكة من قبل شركة "هحفراه ليسرائيل"، التابعة لشركات مجموعة عوفر، عقدت في 7 نيسان 2010 اجتماعا لموظفيها في فندق غراند بارك في رام الله (الذي تملك السلطة الفلسطينية أكثر من ربع أسهمه من خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني). من الجانب الاسرائيلي حضر الملياردير عيدان عوفر، رئيس هحفراه ليسرائيل، ورئيس "تسيم" ومدير عام شركة هحفراه ليسرائيا، نير جلعاد، والمدير العام لشركة "تسيم" رافي دانييلي، ومسؤولين آخرين<sup>2</sup>.

وشارك في الاجتماع أيضا 150 رجل أعمال فلسطيني، واستمعوا إلى مداخلة لعيدان عوفر بعنوان "السلام عن طريق الاقتصاد" زعم فيها أنه "بالإمكان تحقيق السلام بشكل أسرع إذا ما تحسن بالفعل الوضع الاقتصادي الفلسطيني". في هذا السياق، امتدح عيدان السياسة الاقتصادية التي ينتهجها سلام فياض. وتم الكشف لاحقا أن عوفر كان قد دعى فياض قبل شهر من هذا التاريخ إلى منزله شمال تل أبيب، ونظم له لقاءات مع رؤساء إسرائيلييين مهمين، بمن فيهم شاي أغاسي صاحب شركة "مكان أفضل" لإسرائيل، التي يعتبر عيدان عوفر واحدا من أكبر المستثمرين فيها، ورئيس بنك "هبوعليم"، إيهود أولمرت، رئيس الحكومة السابقة، ودوف فايجلاس، الرئيس السابق لمكتب شارون، وعدد آخر من رجال الأعمال المهمين<sup>3</sup>.

وعدد عيدان عوفر في مداخلته في رام الله عددا من النماذج المحتملة للتعاون الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية. وقد لمح إلى شعوره بأن السلطة الفلسطينية مهتمة ب

<sup>1</sup> محمود سلطان، البنس والسياسة: التطبيع مع إسرائيل منتجا، مرجع سابق.

<sup>2</sup> خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، 2011، ص 131.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 135.

"مشروع السيارة الكهربائية" الصيني، التي تعتبر شركة هفراة ليسرائيل شريكة فيه. وأشار أيضا إلى أن المجال المربح للتعاون الاقتصادي المستقبلي المتبادل يمكن ان يكون في استيراد السيارات الكهربائية الصينية.

وعلق أحد المشاركين في اجتماع رام الله بأن شركة " تسييم الإسرائيلية للملاحة البحرية" مهتمة بتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية<sup>1</sup>.

ولإظهار جديتها، عرضت على المشاركين الفلسطينيين رسما بيانيا لخطوطها البحرية، وكذلك موقعها على الإنترنت باللغة العربية. ووفقا لهذا المشارك، فقد أبدى رجال الأعمال الفلسطينيين اهتماما خاصا بخط النقل البحري لشركة " تسييم" الذي يربط آسيا بشمال أوروبا مرورا بإسرائيل.

وفي وقت لاحق، كشفت صحيفة إسرائيلية واسعة الانتشار بأن عيدان عوفر نفسه زار مع مجموعة من رجال الأعمال والمقاولين الإسرائيليين، المناطق الكردية في العراق لاستكشاف فرص الاستثمار في النفط.

## 6. ارتهان المواطن الفلسطيني بالقروض

انتشرت ظاهرة الاقتراض في السنوات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية بطريقة واسعة، وتمت إثارة جدل واسع حول مدى الفائدة المرجوة منها على مجموع المواطنين، وما هو أثر هذه القروض على المدى القصير والطويل على المواطنين وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وخاصة في ظل التسهيلات الكبيرة التي تصاحب عملية الاقتراض.

إن الحصول على القروض من المؤسسات المالية الرسمية(كالبنوك) أو غير الرسمية(كمؤسسات القروض الصغيرة) يزيد من قدرة المواطن الفلسطيني على استهلاك السلع

<sup>1</sup> خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، مرجع سابق، ص 140.

المختلفة، بالإضافة إلى توجه عدد ضخم من المواطنين إلى شراء السيارات الحديثة أو العقارات المتنوعة، ونادرا ما يتم توجيه هذه القروض للتنمية أو الإنتاج الصناعي على سبيل المثال<sup>1</sup>.

في تقرير لمنظمة أوكسفام الدولية لعام 2007، أوردت أن 68% من أسر قطاع غزة و53% من أسر الضفة الغربية راكمت المزيد من الديون في عام 2006. وبالتالي وكنتيجة لهذه الديون المتراكمة مالت العديد من الأسر للاقتراض.

بلغت مجموع القروض التي قدمتها دائرة الإقراض الصغير التابعة للأنروا 146 ألف قرضا وذلك منذ شعر آذار 2009. أما الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر فقد نشرت أنه في شهر حزيران من عام 2009 كان هناك 35، 000 شخص تقريبا استفادوا من القروض الصغيرة التي تقدمها مؤسسات الإقراض<sup>2</sup>. أما بالنسبة لمؤسسة فاتن كحالة توضحية لمؤسسات الإقراض الصغيرة، فقد وصل عدد القروض الإجمالي الممنوحة من قبل المؤسسة منذ أن تأسست عام 1995 إلى شهر أيلول عام 2010 إلى 85، 755 قرضا<sup>3</sup>.

هذه الأرقام تدعو للقلق والتساؤل حول عملية الإقراض ككل وهدف هذه العملية، خاصة وأن موجهي هذه المشاريع وواضعي استراتيجياتها هم الأمريكيون، وكل ذلك في ظل غياب نظام فعال للرقابة والتوجيه<sup>4</sup>. وهنا يتضح دور هذه القروض في جعل المواطن الفلسطيني رهينة لهذه لقروض، فهي تكبل المجتمع بأسره بالأغلال وتضع الأجيال الحالية والمقبلة رهينة لهذه القروض، وهذه القروض يتم توجيهها فقط للاستهلاك ولا يتم توجيهها للتنمية الاقتصادية.

إن أول هدف من أهداف التنمية السياسية هو الإنسان، الذي من أجله تتم عملية التنمية هذه، لكن إن تم تغييب وقهر هذا الإنسان، فلن يكون هنالك تنمية حقيقية، والقهر هنا وفي هذه الحالة يتم من خلال ربط المواطن الفلسطيني بديون طويلة مع البنوك، وهنا لا أناقش الموضوع

<sup>1</sup> خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، مرجع سابق، ص 107.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 111.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 112.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 109.

من الزاوية الدينية أو من منظار الافتراض حلال أم حرام، بل أناقشه من زاوية نفسية شعورية، فالمواطن المديون لن يكون له ميول سياسية أو ثقافية أو تعليمية إبداعية، بل مواطن مشلول التفكير ذليل النفس، لأن الدين ذل في النهار وهم في الليل. وهنا يستنتج الباحث أن الخطط الحكومية تسهل عملية تغييب وتغريب المواطن الفلسطيني، ولا تعتمد عملية تنمية حقيقية بل تعتمد على القهر الاقتصادي ليساند حكمها السياسي.

### خامساً: أثر التخطيط على الجانب التنموي

تمخض عن حكومة سلام فياض خطة تنمية وإصلاح قدمت للدول المانحة علماً أنه ووفق الخطة فإنها أعدت على عجل، وأخذت هذه الخطة حجماً إعلامياً وإعلانياً كبيرين المهم أن هذه الحكومة أعدت هذه الخطة وبرأي من أعدها فهي تلبّي احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقق أهدافه (مع العلم أن هذه الأهداف غير متفق عليها)، وكان هناك من هلل لهذه الخطة ووجد بها الخلاص الأبدي، والشيء المفقود هو بلسم ودواء للداء الفلسطيني، إلا أن هنالك من اختلف من حيث المبدأ على هذه الخطة، فنجد أن الدكتور سمير أبو عيشة وزير التخطيط في حكومة حماس يجد أن هذه الخطة جيدة لكنها تفتقد للشرعية لأنها لم تعرض على المجلس التشريعي وأن الوضع غير الطبيعي لحكومة سلام فياض سيفضى إلى وضع غير قانوني لهذه الخطة. وأضاف أبو عيشة أن الخطة لا يوجد بها تفعيل بشكل جيد وبها كثير من العناوين، وتحتوي على مشاريع صناعية كان قد تم إدراجها في خطط سابقة وأن القطاع الزراعي لم يحظ بما يكفي من اهتمام هذه الخطة، وأن الخطة لم تعط الاهتمام الكافي لقطاع غزة<sup>1</sup>.

تباينت آراء الخبراء من التنمية كمفهوم، ومن خطة التنمية المراد لها أن تتخذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار، فيرى الخبراء أن الفلسطينيين ليس لديهم مفهوم واضح عن التنمية وأن خطة التنمية لا تلبّي كل احتياجات المجتمع الفلسطيني، فالدكتور عبد الستار قاسم يرى أنه يمكن أن تحدث تنمية في ظل الاحتلال لكن هذه التنمية يجب أن تبدأ بتنمية الأخلاق والتنمية السياسية والتي مصدرها وأساسها القضية الفلسطينية، ويرى قاسم أيضاً أن التنمية الاقتصادية يجب أن

<sup>1</sup> مقابلة هاتفية مع د. سمير أبو عيشة الساعة 11، 30 صباحاً يوم السبت 29/11/2008م.

تأخذ في حسابها الاحتلال الإسرائيلي، أي أن تبني اقتصاد منزلي مركّز على الأرض والمشاريع المنزلية لا اقتصاد مبني على التسول من الدول الخارجية، ويرى أيضا أن خطة التنمية الفلسطينية هي من أجل تغيير توجهات الشعب الفلسطيني باتجاه آخر غير القضية الفلسطينية وحقوقه المشروعة<sup>1</sup>

ويرى مدير مركز خدمات مشرق للدراسات الثقافية والتنمية عادل سمارة أن الخطة بما أعلنه فياض في ظل حكومة طوارئ مؤقتة تعتمد على التمويل الأجنبي لا يمكن تسميتها بالخطة وإنما مجموعة إجراءات لا تسعف الاقتصاد الوطني.

ويرى أيضا أن جوهر الخطة عبارة عن وضع الجميع في خدمة القطاع الخاص وكأنه سينقذ الاقتصاد، موضحا أن هذا القطاع عبارة عن أناس يبحثون عن مصالحهم ولا يخدمون سوى أنفسهم وليس الاقتصاد الفلسطيني. وأضاف أن الخطة تصب في مصلحة رأس المال الفلسطيني الممول من الخارج غير مستعد أن يساهم الانقسام السياسي بين الضفة وغزة في اضطراب الحكومة للتبعية والخضوع لشروط الممول.

ومن جهة أخرى يرى خالد عسيلي وهو رجل أعمال فلسطيني عن تفاؤله بإمكانية نجاح الخطة إلا أن هذا النجاح مشروط بتوفر الأمن والاستواء الداخلي الفلسطيني، والفلسطيني الاسرائيلي<sup>2</sup>.

وتحدث د. محمد اشتية قال: ان المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني لهذا العام بلغت حوالي 1.2 مليار دولار من أصل 7 مليار دولار كانت تبرعت بها الدول المانحة لمدة ثلاث سنوات، وانه رغم ذلك الا ان نسبه النمو للأراضي الفلسطينية تراوح مكانها ولم تتعد خط الصفر وذلك بسبب الإجراءات الاسرائيلية وغياب استثمارات القطاع الخاص وضعف برنامج التنمية في الأراضي الفلسطينية وان معظم المساعدات الفلسطينية كانت موجهة للرواتب وليس لبرنامج التنمية وأوضح أن الوضع في قطاع غزة ازداد تدهورا بسبب الحصار المفروض

<sup>1</sup> مقابلة هاتفية مع د. عبد الستار قاسم في مكتبة في جامعة النجاح الساعة 1015 صباحا يوم الاثنين 17/11/2008م.

<sup>2</sup> توقعات متباينة بشأن خطة فياض لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني 7/10/2008م.

وزدادت نسبة البطالة وقد رأى المحلل الاقتصادي نبيه النونو أن موضوع العجز يحتاج لوضع دراسة خاصة، وذلك لأنهم منذ أن قررت الدول المانحة مساعدة الشعب الفلسطيني خيمت الضبابية على المبالغ التي تصل خزينة السلطة وأين تصرف، وقال "من المفروض أن يكون فائضاً للسلطة نظراً لتقديم الدول المانحة مساعدات أكثر من التي طلبها فياض حسب خطته للتنمية وحسب النونو فإن هناك تسريبات بالأموال غير واضحة جهتها، لذلك يحتاج الاقتصادي لتفاصيل عن جهات صرف الأموال كي يعرف أين يكمن العجز الحقيقي.

ورداً على ادعاء فياض إن الحواجز هي التي تعرقل التنمية قال النونو: "الحواجز كانت مقامه قبل أن يعد فياض خطته وقبل وصول المبالغ لخزينة السلطة فمن المؤكد أن وضعها بالحسبان. ورغم تأثيرات الحواجز على الاقتصاد الفلسطيني إلا أنه لا يعني أنها العائق الوحيد في ظل الضبابية التي تحيط بمصارف الأموال"

وفيما يتعلق بقطاع غزة قال القطاع لم ينل أي شيء يذكر من المشاريع وانجاز المشاريع متعثر تماماً في غزة بسبب الحصار وان الأوضاع الاقتصادية في القطاع متدهورة جداً مع انهيار تام في أداء القطاع الخاص إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى أعلى المستويات وانهيار نظام الخدمات العامة من بلدية ورسمية وحتى المنظمات غير الحكومية.

وبعد اعتماد السلطه على المساعدات الدولية التي توفرها الدول المانحة دون استثمار الاموال التي تصل خزيتها في مشاريع عامة احد اكبر المعوقات امام النمو الاقتصادي الذي يراوح مكانه.

ويقول الدكتور خليل النمروطي استاذ الاقتصاد في الجامعة الاسلاميه ان معدل النمو بالنتائج المحلي صفر رغم ان السلطه حصلت على مساعدات من الدول المانحة. موضحا ان السبب في عدم تجاوز معدل النمو للصفر يعود لعدم استثمار السلطه الاموال التي تصلها في مشاريع تنمويه مثل انشاء مؤسسات وغيرها، وانما تخصصها لدفع رواتب موظفيها فحسب مما خلق مشكلة حقيقيه.



ويرى النمروطي ان الخلل في العجز يعود لخلل كبير اما يكون في الهيكل الوظيفي او عملية توزيع الرواتب او الانفاق غير الصحيح، مشيراً الى ان العجز في تزايد مستمر وسيبقى كذلك طالما بقيت السلطة معتمدة على مساعدات الدول المانحة وايرادات الضرائب ولا تفكر بانشاء مشاريع تساعد على توفير نفقاتها.

وفند النمروطي المزاعم بان غزه تحصل على قدر كبير من المساعدات المقدمه للسلطة وقال: "لم يقدم لغزة سوى الرواتب فحسب وهي لم تشكل عبئاً على السلطة.

فيما قال الدكتور اشتيه انه رغم المساعدات الدولييه الا ان العجز في الموازنه ارتفع 1.4 مليار، كما كان متوقع اساساً، ليصل الى 1.8 مليار دولار حتى نهاية عام 2008 فيما السلطه تبذل جهوداً شهريه من اجل تامين الرواتب وهذا جهد يتكرر كل شهر تقريباً مما يعني انه لا يمكن ولا باي شكل من الاشكال ضمان المستقبل او حتى التنبؤ به مما يؤثر على مجمل النشاط المالي والبنكي وغيره.

ويؤكد اشتيه ان المجتمع الفلسطيني والسلطه الفلسطينيه اصبحا بشكل كبير يعتمدان على المساعدات الدولييه مما يخلق ذهنيه من التبعية يصعب تغييرها لاحقاً، وإن معظم المؤسسات وخاصة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكوميه لاتملك أقل مقومات ذاتية وقد تنهار تماماً إذا توقف دعم المانحين لهذه المؤسسات بما فيها السلطه الفلسطينيه<sup>1</sup>.

ويرى آخرون أن إسرائيل ستعرق الاستثمار وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ولن تسمح لخطة التنمية الفلسطينية بالانطلاق والنجاح والأغرب على حد قولهم أن الحكومة الإسرائيلية تعرق خطط الأمن الفلسطينية من خلال مواصلة اقتحام المدن والمناطق التي تسيطر عليها أجهزة الأمن الفلسطينية في الوقت الذي تطالب فيه بتحقيق الأمن.

<sup>1</sup> مؤتمر باريس للأطراف المانحة لدعم الشعب الفلسطيني

وأضافوا أن إسرائيل تقدم الأمن على السياسة والاقتصاد في كل المراحل وتكون النتيجة دائما وأبدا تآزيم و مفاقمة الأمن والاقتصاد والسياسة، هذه هي سياسة الجنرالات<sup>1</sup>.

لخص البنك الدولي في إجتماع لجنة الارتباط الخاصة للدول الذي عقد في نيويورك في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام 2007م ذلك من اقتصاد قائم على الاستثمار وإنتاجية القطاع الخاص إلى استثمار يدعمه الإنفاق الحكومي ومساعدات الدول المانحة، فبعد أداء جديد في أواخر عقد التسعينات دخل الاقتصاد الفلسطيني المهلhel في دوامة تراجع تدريجية من الأزمات والتبعية، أما أسباب هذا التراجع فتتخلص في الأحداث السياسية والأمنية التي خيم شبحها على الضفة الغربية وقطاع غزة والاستمرار في بناء المستوطنات والقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والعبور منذ الانتفاضة الثانية وأخيرا وليس آخرا انخفاض مساعدات الدول المانحة عام 2006. ونظرا لعدم قدرة القوى العاملة الشابة والمتزايدة تزايدا سريعا على إيجاد الفرص في القطاع الخاص الأخذ بالانكماش فقد تحولت إلى القطاع العام لإيجاد فرص العمل وزيادة الإنفاق بغية التخفيف من حدة الفقر فكان ذلك على حساب ازدهار الاستثمار المتأتي من قدرات الاقتصاد المنتجة، وقد بلغ هذا الوضع الذي بدا عام 2000م أشده في أعقاب الانتخابات عام 2006م.

بين التحليل الذي قدم في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة أن التغلب على حالة التراجع تتطلب إجراءات متوازية من جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول المانحة، ولكي تعتبر هذه الإجراءات فعالة يجب أن تتناول الشعب الفلسطيني بأكمله. وكان من المقرر أن تستمر عملية إصلاح وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته - بما في ذلك غزة التي تمثل نسبة 40% من الشعب الفلسطيني - من خلال تطبيق خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وحتى تنجح تلك العملية كان لا بد من موافقة الدول المانحة على الخطة المذكورة ودعمها من خلال الجهود الاسرائيلية المتمثلة بالتخفيف من القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والى الخارج. وطرح البنك الدولي أن

<sup>1</sup> مؤتمر باريس للأطراف المانحة لدعم الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

أقوى اثر لمساعدات الدول المانحة يكون حينما تترافق تلك المساعدات مع إجراءات فعلية متوازية من جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ولكن استمرار المساعدات لا ينبغي أن يكون مشروطا بها، فالمساعدات تبقى ضرورية لضمان استمرار المؤسسات الفلسطينية التي تدعم عملية السلام.

وكانت التوقعات في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة لدول المانحة في نيويورك ان حدوث عدد من التطورات يمكن أن يحدث تغيرا في اتجاه الاقتصاد الفلسطيني. خاصة مؤتمر انابوليس - الذي عقد في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2007 والذي اتفق فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على مواصلة مفاوضات السلام وحل القضايا الأساسية بحلول عام 2008 - والتقدم في المحادثات الثنائية التي تتناول القضايا الأساسية وتشكيل سبع مجموعات عمل إسرائيلية - فلسطينية، ومؤتمر الدول المانحة الذي عقد في باريس في السابع عشر من كانون الأول / ديسمبر عام 2007 والذي تعهد فيه ممثلون من سبع وثمانين دولة ومنظمة بتقديم دعم مالي بقيمة 7.7 مليار دولار أمريكي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للسنوات 2008-2010، وقد اتخذت تلك الأطراف العديد من الإجراءات الهامة لتعزيز تلك الجهود بما في ذلك الإجراءات التي اتخذها توني بليز ممثل اللجنة الرباعية لإعادة بناء الثقة والاندفاع الايجابي فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي.

سوف يبين هذا التقرير انه على الرغم من هذه الجهود وغيرها منذ تشكيل لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة عام 2007 إلا أن دورة النمو الاقتصادي الهادفة والمنبثقة عن الإجراءات المتوازية من جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول المانحة لم يتم تحقيقها بشكل كامل. أدى تشكيل الحكومة المؤقتة في منتصف عام 2007 واستئناف المساعدات إلى تغيير الآثار الناجمة عن انقطاع المساعدات في عامي 2006 و 2007 بشكل جزئي فقط، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالبا في النصف الأول من عام 2007 إلا انه اخذ بالتحسن في الضفة الغربية في النصف الثاني من ذلك العام، وقدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2007 بنسبة تبلغ صفر % بسبب الأوضاع في غزة وهي نسبة تدل على انخفاض في متوسط دخل الفردي إذا

أخذنا بعين الاعتبار النمو السريع لعدد السكان، ويجب تقدير الآثار الكبيرة لسياسات الإغلاق والقيود المفروضة على حرية الحركة بالقدر الكافي.

وعلاوة على ذلك فإن المؤشرات الاقتصادية لم تتغير تغيرا كبيرا رغم الاستمرار في تقديم المساعدات. بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة 23% تقريبا عام 2007 مقارنة مع 10% فقط قبل بداية الانتفاضة عام 2000. وتصل البطالة إلى أعلى معدل لها في غزة إذ تبلغ 33% تقريبا من نسبة القوى العاملة، ومن المرجح أن ترتفع هذه النسبة ارتفاعا كبيرا نظرا لاستمرار تسريح الأيدي العاملة في القطاع الصناعي.

بدا تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بشكل جاد كجزء من خطة العمل الثلاثية ولكن التقدم الذي تم إحرازه تقدم جزئي فقط. نفذت السلطة الفلسطينية مجموعة من الخطوات التي تركز على ضبط النفقات والعمليات الإصلاحية المتوسطة المدى حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من السير مرة أخرى على طريق الاستدامة الاقتصادية، وقد حققت إنجازات هامة في هذا المجال. تم دعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية من قبل الدول المانحة التي سبقت وان حولت - حتى وقت إعداد هذا التقرير - نصف المبالغ التي تعهدت بتقديمها في باريس من أجل النفقات المتكررة إما من خلال حوالات مباشرة إلى حساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية أو من خلال آلية المفوضية الأوروبية "PEGASE" الجديدة أو من خلال صندوق استئمان الدول المانحة التابع للبنك الدولي والخاص بدعم بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. أثمرت أيضا جهود ممثل اللجنة الرباعية إذ تمخض عنها العديد من النتائج التي يمكن - إذا أخذت تلك الأطراف بها - أن تساعد حي حيث القطاع الخاص على التجاوب الذي تعد الحاجة إليه حاجة ماسة. ولكن انتعاش القطاع الخاص اللازم لدورة النمو الاقتصادي الهادفة لم يتحقق بسبب استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والعبور، وبذلك ثبتت صحة السيناريوهات الاقتصادية التي تم تقديمها في مؤتمر باريس - والتي قالت بان تنفيذ الالتزامات من الجانب الفلسطيني وحده فقط شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لتحقيق النمو الاقتصادي - إذ تبين أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ صفر% في الضفة الغربية وقطاع غزة عام

2007، أما بالنسبة لعام 2008 فقد ورد في تحليل صندوق النقد الدولي وتقريره إلى لجنة الارتباط الخاصة أن معدل النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي يقدر ب 3% وإذا اخذ معدل نمو السكان في الاعتبار فسيكون متوسط دخل الفرد ثابتا إن لم يكن أقل من السنة السابقة.

وبغض النظر عن السيناريوهات المختلفة فإن إصلاحات السلطة الفلسطينية والمساعدات الكافية من الدول المانحة - التي تغطي كلا من الإنفاق المتكرر والإنفاق على التنمية - تبقى شروطا أساسية ضرورية ولكنها غير كافية لإنعاش الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما السيناريو الذي تتواصل فيه الإصلاحات المنبثقة عن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي تمول بشكل كامل من قبل الدول المانحة، والذي تنتعش فيه تجارة القطاع الخاص ونموه نتيجة لتخفيف القيود المفروضة على الحركة والعبور، فسيعمل على تحقيق معدلات نمو سريعة تزيد نسبتها على 10% كما أن هذا السيناريو ينطوي أيضا على حدوث انتعاش في غزة نتيجة انتهاء الركود الحالي واستفادتها بشكل مباشر من فوائد عمليات الإصلاح ومساعدات الدول المانحة ورفع القيود المفروضة على الحركة<sup>1</sup>.

وفي تقرير أصدرته المنظمات الأهلية الفلسطينية في كانون الأول ديسمبر 2007م أعربت عن قلقها من الطريقة واليات أعداد الخطة، حيث ترى منظمات المجتمع المدني انه لم يتم إشراكها في إعداد الخطة على الرغم أنها احد أهم الأطراف المعنية في التنمية الفلسطينية ولم يتم استشارتها لا من بعيد ولا من قريب، ويضيف التقرير أن تغيب المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني يمثل مشكلة جوهرية للخطة نفسها، حيث انه يؤدي إلى تغيب ليس المنظمات غير الحكومية نفسها بل لتجربتها الطويلة وخبراتها في العمل المجتمعي والتنموي والوطني في فلسطين.

ويعتبر التقرير أن التوجه الذي تتبناه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هل بالضرورة الشراكة والمشاركة والتي تقضي إلى إعداد خطة تنموية تقوم على أساس الأدلة القائمة وتطلعات المواطنين فأين الأدلة التي استند إليها إعداد خطة الإصلاح والتنمية؟ وهل تم إصلاح الأطراف

<sup>1</sup> مؤتمر باريس للأطراف المانحة لدعم الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

الرئيسية والجماعات الاجتماعية عليها وإشراكها فيها؟ وكما هو الحال في إعداد الخطة لم يتم إشراك أطراف من المجتمع المدني فإنه حتى التنفيذ أيضا لم يتم إشراكها

ويضيف التقرير ان هنالك بعض جوانب القصور التي تعتري الخطة وتعتري أيضا توجه الحكومه في عملها على هذه الخطة وهي جوانب تأخذ منحنيين، منحني قصور في الخطة نفسها ومنحني قصور ومشاكل يمكن بروزها عند محاولة تنفيذ الخطة على الارض، فبالنظر الى الأوضاع الراهنة التي يمر فيها المجتمع الفلسطيني بمختلف مكوناته بما فيها الحكومة الفلسطينية، يعتري الخلل كلا من مضمون الخطة ومقدرتها على تلبية الإحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

يعيش المجتمع الفلسطيني في ظل صعوبات سياسة وأمنية مستفحلة، وفي الوقت الذي تتدخل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تشكيل الحياه اليوميه للمواطنين الفلسطينيين والتأثير فيها فإن خطة الإصلاح والتنمية المقترحة اليوميه تفترض بكل بساطة، أن الازدهار الاقتصادي هو الهدف الرئيسي المحدد لها وفي المقابل لاتعرج في هذه الخطة على الجوانب الحيوية الأخرى من حياة المجتمع الفلسطيني كالحرية والشعور بالأرض وضمان عدم التعرض لضغوطات كبيره ودائمة وتمتع المواطنين الفلسطينيين بجميع الحريات الأخرى التي يعتقدونها.

كما وان خطة التنمية لاتأخذ بعين الاعتبار دعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على التغلب على الصعوبات الجمة التي يتعرض لها.

ويفيد التقرير ان هنالك مشكلة حقيقية وقعت فيها خطة التنمية تتمثل في غياب مفهوم التنمية، فالخطة تختزل هذا المفهوم في نوع من الحركة الأقتصادي، وهو مايتنافى مع ادبيات الامم المتحدة التي تركز على التحرر وتقرير المصير، فالتنمية تعني التحرر وتوسيع الخيارات ومشاركة الناس في تقرير مصيرهم وشرط ذلك هو ازالة الاحتلال اي ان المطلب الرئيسي للتنمية في فلسطين والذي يجب التركيز عليه دائما هو ازاله الاحتلال وليس كما طرحت الخطة بأن الأنتعاش الأقتصادي قد يؤدي الى احداث تسوية.

وبفقد التقرير ان الءةة لم تأتي على ذكر الكنتونات التي تعيشها الءةة الغربية اءافه إلى انها لم تتطرق لموضوع القدس؁ فلا يمكن بحال من الاحوال تحقيق النمو الاقتصاءي والتميه دون بذل الجهود الجءيه للتعامل مع هذه القضية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> وءةة نظر المنظمات الأهلية الفلسطينية حول ءةة الإصلاح والتميه 7/10/2008

## الفصل الخامس

# النتائج والتوصيات



## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### 1. النتائج

- إن القيود التي فرضها اتفاق أوسلو وباريس على السلطة الوطنية الفلسطينية، أعاق عملية التنمية بشكل كبير، وفرض عليها في كثير من الأحيان التخلي عن أهدافها التنموية وتبني سياسات طارئة لتتلائم مع الحدث الراهن.
- كان لاختزال شعار تحرير كامل تراب فلسطين إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، أثر سلبي على الخيارات المفتوحة أمام السلطة للمرواغة أمام العدو الصهيوني، وخاصة حين تم تبني خيار المفاوضات كخيار وحيد.
- كان هناك نوع من الاستمرارية في أهداف الحكومات المتعاقبة في خططها التنموية، وخاصة في شعار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران عام 1967 م.
- عدم نيل فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة يدعو إلى إعادة النظر في هدف إقامة الدولة الفلسطينية ويدعو إلى تطوير الأدوات المستخدمة لنيل هذا الهدف سواء كان على المستوى العملي أم على مستوى الخطط الحكومية.
- إن التحدي الأساسي الذي يواجه تطور مؤسسات عامة وفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية ليس تحديا ماليا أو إداريا أو تقنيا، بل هو بالأساس سياسي. والذي يحدد ويضمن إمكانية تطبيق أهداف الخطط التنموية بالطريقة المطلوبة هو طبيعة الثقافة المؤسساتية السائدة وفلسفة عملها.
- يعاني المخطط الفلسطيني من غياب منظور تنموي جامع نظرا لغياب أولويات فلسطينية جامعة، فلم تتطرق خطط التنمية الفلسطينية من فلسفة اجتماعية تنموية واضحة ومحددة، ولم

تتبن هذه الخطط أي من الفلسفات التنموية المتعارف عليها في تحديد سياق عملها وترسيم أولوياتها وسياساتها الاستراتيجية.

- يدل عرض خطط التنمية على المجلس التشريعي بعد أن يتم عرضها على الدول المانحة على أهمية الدور الذي تلعبه هذه الدول في تحديد وتوجيه هذه الخطط، وأن إعداد هذه الخطط يُدرج من ضمن الوسائل المتنوعة للحصول على الدعم والمساعدات من قبل المانحين.

- من الأمور التي كانت تقف عقبة أمام تحقيق أهداف خطط التنمية هو تحويل الأولويات، أي بمعنى أن تتخلى السلطة الوطنية الفلسطينية عن العديد من أهدافها بسبب الظروف السياسية المتقلبة.

- يلعب التمويل الأجنبي دوراً أساسياً في تشكيل الفضاء الفلسطيني بأبعاده الجغرافية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يعتبر أحد أهم أدوات الاستعمار.

- إن وتيرة المساعدات تتأثر كما ونوعاً وإلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السلمية، وإن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

- بقيت السلطة الوطنية وبشكل كبير تعتمد على المساعدات الدولية كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة العامة وتنفيذ خطط التنمية المقررة، ولذلك فإن تنفيذ خطط التنمية يرتبط بهذه المساعدات.

- هناك حالة من الارتباط القسري مع الخارج وحالة من انعدام الاستقلال في القرار الاقتصادي، حيث يتم استعمال أموال المساعدات كأداة ابتزاز لخلق واقع سياسي واقتصادي جديد يتلائم مع توجهات الدول المانحة.

- من المشاكل المتعلقة بالتمويل والمساعدات الأجنبية هو توزيع هذا التمويل قطاعياً، فنادر ما يتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية والمستعجلة للخطط التنموية، حيث أن السلطة الوطنية لا

تتحكم بتوزيع هذه المساعدات قطاعيا، ويتصف جزء كبير من هذه المساعدات بأنها مساعدات غير إنتاجية، أما القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الصناعي والزراعي فهي لا تحصل عادة إلا على الفئات من هذه المساعدات.

- من الأسباب التي منعت السلطة الوطنية الفلسطينية من تحقيق عدد من أهدافها هو إهمالها للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث أن السلطة لم تول هذه القطاعات حقها.

- الصفة الغالبة للاقتصاد الفلسطيني هي أنه اقتصاد خدماتي، حيث تم التركيز على قطاع الخدمات أكثر من باقي القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى إعطاء هذا القطاع دورا كبيرا مما أدى إلى وجود ضعف في الاقتصاد الفلسطيني.

- البيئة القانونية والتشريعية المنظمة للأنشطة الاقتصادية تعاني العديد من المشاكل، نظرا لاختلاف النظام القانوني السائد في الضفة الغربية عن نظيره في قطاع غزة، وغياب لكثير من القوانين والتشريعات المهمة التي تساهم في دعم وتطوير العملية التنموية، وضعف آليات تطبيق القوانين المقررة.

- لم تعالج خطط التنمية الفلسطينية وبالطريقة المناسبة عددا من الظواهر السلبية في المجتمع مثل ظاهرة الاغتراب السياسي والهجرة وأزمة الهوية وعدم المشاركة السياسية عند الفلسطينيين وخاصة الشباب منهم، كما أنها أهملت قضايا الحريات العامة قمع الحريات والاعتداء على الحقوق، وبروز ظواهر سلبية مثل الاعتداء على الحق في الحياة والاعتقال التعسفي والاعتداء على حريات الصحافة والفكر والكلمة والحريات الشخصية المختلفة.

- تلعب المنظمات الأجنبية وغير الحكومية دورا في خلق قيم وتوجهات جديدة في المجتمع الفلسطيني، وتسويق قيم وتحقيق أهداف قد تتعارض مع الأولويات الفلسطينية، ولكن وفي كثير من الأحيان كانت خطط التنمية بدلا من نقدها لعمل هذه المؤسسات تعتمد إلى الشراكة معها في تنفيذ عدد من أهدافها.

- لم تعالج الخطط التنموية سياسة الإقصاء والتهميش التي عانى منها الكثيرون، كما أنها لم تتصدى لمشكلة التزاوج الحاصلة بين رجال السياسة ورجال الأعمال في الحكومات الفلسطينية.

- تلعب القروض دورا سلبيًا في إخضاع المجتمع الفلسطيني بأسره، كما أنها تقيّد وتضع الأجيال الحالية والمقبلة رهينة لهذه القروض، وخاصة أن هذه القروض لا يتم توجيهها أو لا تساعد في تحقيق التنمية.

## 2. التوصيات

- قبل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة يجب على السلطة أن تكون قادرة على السيطرة وتحقيق السيادة على أجزاء هذه الدولة، وتحقيق الاستقلال والاستقرار الاقتصادي، وهما غير متوفرين في واقعنا السياسي والاقتصادي.
- يجب العمل على حل أزمة الشرعية التي يمر بها النظام الفلسطيني بأسرع طريقة ممكنة، وذلك من خلال إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.
- يتوجب على عملية التخطيط الفلسطينية أن تتميز بالمرونة العالية، وذلك لحجم المتغيرات الهائل الذي تواجهه، حيث أن هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على عملية التخطيط والتنمية المستدامة، ولذلك فعلى السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقوم بعمل برامج وخطط قصيرة أو متوسطة الأمد تمتلك القدرة على التعاطي مع كافة المتغيرات غير المتوقعة.
- يجب على الحكومة الفلسطينية أن تقدم لشعبها برنامجًا واضحًا، وذلك لتحقيق الواجب المزدوج المطلوب منها، فهي من ناحية مطالبة بوضع برنامج وطني وواقعي يكون قابلاً للتطبيق، ومن ناحية أخرى هي مطالبة بالعمل على تحويل بنود هذا البرنامج إلى واقع عملي ملموس.
- وجود رؤية استراتيجية واحدة يُجمع عليها الفلسطينيون كافة تؤدي إلى وضوح في الأهداف، وهذا يساعد في وضوح عملية التخطيط وسهولة تحويل وترجمة هذه الأهداف إلى واقع عملي.
- إن وجود رؤية استراتيجية أو خطة تنموية تعتمد على فلسفة عمل واضحة ومحددة، يعد من أبرز الأهداف التي يجب على الحكومة الفلسطينية اعتمادها.

- تبني فلسفة عمل واضحة تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا بد لهذه العملية أن تستند لأسس نظرية للوصول لمنظور تنموي فلسطيني يحدد الاتجاهات والأولويات والمتطلبات الحقيقية للفلسطينيين.
- إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وحامي للشرعية الوطنية، وقائد للمشروع الفلسطيني التحرري، وتفعيل دورها السياسي والاقتصادي على أرض الواقع.
- السعي نحو الاعتماد على العمق العربي والإسلامي كخيار استراتيجي في الصراع ضد الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، والتخلي عن العمق الغربي ودوله وذلك لدورها الواضح في دعم الاحتلال وتحيزها له.
- إن التنمية الاقتصادية جزء فعال وحساس في فعل التنمية الشاملة، ولذلك فإن الإرتقاء بكافة القطاعات الاقتصادية عموماً والإنتاجية منها خصوصاً هو لب التنمية الاقتصادية، وتبني فلسفة عمل مناسبة وملائمة للبيئة الاقتصادية الفلسطينية تعمل على تعزيز صمود الفلسطينيين.
- إذا كان لا بد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، فيجب التعامل مع هذه المساعدات بجدية وحذر، وعدم الرضوخ للضغوطات السياسية والاقتصادية التي تصاحب عملية التمويل والتي تتعارض مع المصلحة الفلسطينية.
- الاستقلالية بالقرار الاقتصادي الفلسطيني وذلك من خلال التحكم بتوجيه المساعدات وتوزيعها قطاعياً بما يتناسب ويتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية والمستعجلة للفلسطينيين.
- السعي إلى تخصيص جزء كبير من التمويل المقدم للقطاعات الإنتاجية مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فهما يلعبان دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المنشودة، ولأنهما لا يحصلان عادة على حقهما من هذا التمويل.
- تعزيز دور القطاعات الإنتاجية وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة لما لهما من دور هام وفعال في الإرتقاء بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية المنشودة.

- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة ومؤسساتها من ناحية وبين القطاع الخاص والقطاع الأهلي من ناحية أخرى، بطريقة يصبح فيها تكامل في العمل ويحدث تراكم نتيجة لهذه الأعمال.
- تحسين البيئة القانونية والتشريعية المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وإقرار وتفعيل القوانين والتشريعات المهمة التي تساهم في دعم وتطوير العملية التنموية، وتعزيز آليات تطبيق القوانين المقررة.
- التزاوج الحاصل بين السياسة والمال تزوج يثير القلق، ويجب الفصل بينهما وإعادة القيمة لفعل السياسة كفعل وطني يسعى لترسيخ الوجود الفلسطيني والدفاع عنه بالطرق كافة.
- لتحقيق التنمية الاجتماعية يجب العمل على الارتقاء بمستويات الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كالتعليم والصحة والإسكان، كما يجب مراعاة التوزيع الجغرافي والعمل على تطوير الريف، وعدم إهمال الفئات العمرية المختلفة من أطفال وشباب ونساء والشرائح الاجتماعية المختلفة، والتركيز على حقوق الفقراء والمهمشين.
- تفعيل الرقابة على المؤسسات الأجنبية وغير الحكومية وعلى المفاهيم والقيم التي تروج لها، والتشديد على رفض القيم التي تتنافى مع الثقافة والقيم الفلسطينية، وعدم السماح لهذه المؤسسات بتشويه الواقع الفلسطيني وتسطيح مفاهيمه وقيمه.
- يجب التعامل مع ظواهر الاغتراب وعدم المشاركة السياسية والهجرة العالية للخارج بجديّة أكثر، وربطها بموضوعات الحريات والحقوق العامة والانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحريات، والتشديد عليها في الخطط المقبلة.
- السعي نحو تقليل عدد القروض المقدمة إلى الحد الأدنى، وذلك لتقليل دورها السلبي في المجتمع، وتوجيه القروض المقدمة لتكون جزءا فاعلا وعاملا مساعدا في عملية الإنتاج وتحقيق التنمية المنشودة.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

أبو دية، احمد وجهاد حرب: الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، مؤسسة مواطن، رام الله فلسطين 2006.

أسترلي. وليم: مسؤولية الرجل الأبيض: لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة. ترجمة مروان سعد الدين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007م.

بكري، كامل: مبادئ الاقتصاد. الدار الجامعية، بيروت، 1987.

تبلهيم، شارل: التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف القاهرة 1966.

الجالودي، جميل: التخطيط والتجربة الأردنية، عمان 1997.

الجمعي: محمود: التخطيط الاقتصادي، الناشر: 1979.

جورج، جانيت. ف.: ترجمة منير لبيب موسى، إدارة التحية، مفهومها وأهدافها ووسائلها، مؤسسة المعارف، القاهرة 1986.

حزب التحرير، المناهج المدرسية الفلسطينية، فلسطين 2004 م العدد 16.

حمدان، آيات: المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء. 2010.

الخضري، سعيد: محاضرات في مبادئ التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الجامعة. 1991.

- خميس، موسى يوسف: **مدخل إلى التخطيط، عمان**: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999 م.
- خميس، موسى يوسف: **مدخل إلى التخطيط، عمان**: دار الشروق، 1999
- الخواجا، مصطفى: **الضفة والقطاع بين 1990 و2010**، رام الله: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 6-1-2011.
- راضي، أسامة وعمر العثماني: **تحليل إخباري: السلطة الفلسطينية قد تواجه خطر الإتهار حال نفذت إسرائيل وأمريكا تهديداتهما بعد سبتمبر**، 21-9-2011.
- ربيع، حامد عبد الله: **أبحاث في النظرية السياسية، القاهرة**: مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.
- رشوان، حسين عبد الحميد: **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**. دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.
- الزبيدي، باسم: **الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله: مواطن**. 2003.
- الزين، علي: **إحصائية: حصار غزة بالأرقام الفعلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 27-2-2010.
- سياسيون فلسطينيون: **تهديدات الكونجرس الأمريكي بقطع المساعدات "ابتزاز سياسي"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 9-10-2011.
- شنتية، محمد: **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية**، ط1، رام الله: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) 1999.
- شراب، ناجي صادق: **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مكتبة دار المنارة، الطبعة الثانية 2001.
- الشعبي، عزمي: **إصلاح الأمن 'فلسطين'**، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (امان) 2009.



شلبي، ياسر وحسن لدادوة: **استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2009.

الصقور، محمد: **التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية**، عمان: مكتبة جامعة فيلادلفيا، 1982.

الصوراني، غازي: **الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية ومهام مستقبلية**، غزة 2006.

عبد الحين، وليد: **القضية الفلسطينية والوضع الدولي**، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون: **مذكرات في التنمية والتخطيط**، بيروت: دار النهضة العربية، 1984.

الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**، ط1، عمان: أزمنة للنشر والتوزيع 2005.

**فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة**، برنامج الحكومة الثالثة عشرة، آب 2009.

كامل، إبراهيم يوسف: **الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية وتحديات المعاصرة**، ط3 القاهرة: دار النشر للملايين. 2005.

كرم، كريمة: **التخطيط العيني والمالي للاقتصاد القومي**، القاهرة: دار النهضة العربية. 1978.

لبدة، عماد: **تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)**، 2004.

مختار، عبد العزيز: **التخطيط لتنمية المجتمع**، السويس: دار المعرفة الجامعية. 1995.

النجفي، سالم ومحمد صالح القرشي: **مقدمة في اقتصاد التنمية**، العراق: دار النشر جامعة الموصل، 1988.

نخلة، خليل: **أسطورة التنمية في فلسطين**، الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، رام الله: مواطن، 2004.

نخلة، خليل: فلسطين: وطن للبيع، دوزا وكسمبرغ. رام الله 2011.

هلال، جميل: المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله، 2010.

هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (دراسة تحليلية نقدية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

وبرية، ربحي: نقد العقل السياسي، دار الآداب بيروت، 1996.

وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة، الموازنة العامة لعام 2010.

يونس، الفاروق زكي: علم الاجتماع والأسس النظرية، ط1، عالم الكتب. 1972.

#### الرسائل الجامعية

مسعود، أنغام زكريا: الإطار القانوني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره في التنمية السياسية منذ 1994 وحتى 2004، (رسالة ماجستير منشورة) جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.. 2007.

#### الدوريات

أبو زاهر، نادية: دراسة، الاغتراب السياسي والاجتماعي لدى سكان المخيمات الفلسطينية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 27-5-2010.

أبو زهيرة، عيسى: المنهاج الفلسطيني والتنمية السياسية للطفل في فلسطين، رؤية، العدد الثامن، نيسان 2001.

أحمد، سامي: الدولة الفلسطينية مشاريع متعثرة، تسامح. العدد الثاني والثلاثون. ابريل 2011

الخطيب، غسان: فلسطين إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة "، سياسات العدد 10، خريف 2009م.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي - العدد 9، رام الله، فلسطين، 2002.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي الاجتماعي، عدد 22، 2010.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نشرة الأمن الغذائي، العدد 3، 2010.

معوض، جلال عبد الله: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي العدد 55، 1983.

#### منشورات المؤسسات

باسوس، روبينا: الأمن الغذائي في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2009.

تقرير: رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية 200%، الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 5-9-2011.

جامعة النجاح الوطنية، معلم، ناصيف: الاستقلال الاقتصادي بوابة للتحرر السياسي، مؤتمر عقد في جامعة النجاح الوطنية - نابلس 2010/6/26 بدعوة من المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية 2004، رام الله، فلسطين.

جامعة بيرزيت، معهد الحقوق، الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الحكومة للعملية التشريعية: الواقع الفلسطيني، 2007.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية - التقرير الإحصائي السنوي 2010.

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، الفصل العنصري الإسرائيلي هو  
عنف ضد المرأة الفلسطينية-النساء ومقاومة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية،  
2011.

مؤسسة الحق، عمرو، عدنان: شرح قانون الخدمة المدنية الفلسطيني، رام الله-  
فلسطين. 1999.

مركز إبداع المعلم، البيان الختامي لفعاليات الأسبوع العالمي للتعليم في فلسطين، رام الله،  
2010.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، خطة التنمية متوسطة المدى، رام الله 2005-2007.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الطوارئ  
والاستثمار، رام الله 2003-2004.

مركز بيسان للبحوث والإنماء، كتاب، أيلين: وهم التنمية، رام الله-فلسطين، 2010.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نصر، محمد: تعزيز القدرة الذاتية  
للاقتصاد الفلسطيني، حزيران 2003.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، عبد الكريم، محمد نصر: رؤية بديلة  
للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري-دراسة بحثية، رام الله-فلسطين، 2011.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، محمد ، تعزيز: القدرة الذاتية للاقتصاد  
الفلسطيني ، رام الله، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ديوفير، جوزيف وعلاء الترتير: تتبع  
الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة  
1988-2008م ، رام الله، 2010.

معهد الأبحاث التطبيقية أريج، خليل، محمد: توجه التنمية في فلسطين، ، رام الله-فلسطين،

2008

مكحول، باسم: الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون الأول،

2002.

منتدى شارك الشبابي، استطلاع آراء الشباب وتصوراتهم اتجاه ظروفهم الحياتية للنصف الأول

من العام 2010.

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، البرنامج العام لإتماء الاقتصاد

الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية

الفلسطينية، التقرير السنوي السادس عشر 2010.

وزارة التخطيط والتنمية الادارية ، خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء

المستقبل، رام الله . 2011.

#### المقابلات الشخصية

د.حسن خريشة .طولكرم .2011/6/10

د.سمير ابو عيشة .نابلس .2008/11/29.

د.عبد الستار قاسم.نابلس .2008/11/17.

#### المواقع الالكترونية

إبراهيم الأبراش، لماذا لا يوجد قانون وطني فلسطيني لحماية التراث، 26-2-2010. www.

palps. ps/news. php?action=view&id=18

إبراهيم الأبراش، هل من استراتيجية فلسطينية لمواجهة تحديات المرحلة، 20-10-2011.

<http://www.hashd-ahali.org.jo/araa11.HTM>

إبراهيم الأبراش، النظام السياسي الفلسطيني: إصلاح أم تغيير جذري؟

<http://www.alarabnews.com/alshaab/gif/09-01-2004/a16.htm>

إبراهيم الغنام، أهمية الوقت

[www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com)

أحمد الحسيني، الاغتراب السياسي وما جناه علينا، علينا-4-4-2009.

<http://www.shareah.com/index.php?/records/view/action/view/id/3071>

الاقتصاد الفلسطيني تقيده إسرائيل، الجزيرة نت، 11-4-2010.

[http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/30534204-A6AD-487C-A07D-](http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/30534204-A6AD-487C-A07D-BB98EEF79D74.htm)

[BB98EEF79D74.htm](http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/30534204-A6AD-487C-A07D-BB98EEF79D74.htm)

أمين عرار، الازدواجية بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، 27-8-2009.

[http://www.alabasiyya.com/news\\_view\\_74.html](http://www.alabasiyya.com/news_view_74.html)

برهوم جرابسي، أين منظمة التحرير في المفاوضات؟ 25-7-2011.

[http://www.alghad.com/index.php/afkar\\_wamawaqef/article/15884.html?sd=10](http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef/article/15884.html?sd=10)

البنك الدولي، تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 29-4-2008.

[worldbank.org/W9HRK1L340](http://www.worldbank.org/W9HRK1L340)

تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم الى لجنة الارتباط الخاصة (ملاحظة التقرير اقتبس بالكامل) -

[www.worldbank.org/wg\\_HRKIL340](http://www.worldbank.org/wg_HRKIL340)

تقرير، الرباعية تمنح حماس مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات للحكومة الحالية -

[http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.](http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2098&cat=4&opt=1)

[asp?x=2098&cat=4&opt=1](http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2098&cat=4&opt=1)

تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل، مجموعة باحثين -الانترنت

موقع /www. pcpsr. org/arabic/cfr/full. htm

توقعات متباينة بشأن خطة فياض لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني 2008/10/7م.

www.aljazeera.net/news/archive

تيسير محسين، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني الفلسطيني.

http://www. saaid. net/Anshatah/dole/66. htm

جميل العبادسة، ورقة عمل بعنوان خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان -الإسرائيلي حتى

2003-9-28، 2005 خــــانيس، فلســــطين. http://riaaya.

org/index\_files/5asa2erel%20hisar. htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيئة الفلسطينية بين مطرقة الإستيطان وسندان ازدياد

الســــكــــان، رام الله 4-6-2009

www. wafa. ps/arabic/index. php?action=detail&id=4258

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح الهجرة الأول في الأراضي الفلسطينية،

2010، 7-12-2010. http://www.pcbs.gov.

ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView. aspx?tabID=0&lang=ar-

JO&ItemID=1601&mid=12236

حاتم خليل، هجرة العقول الفلسطينية للخارج، 23-11-2006. http://pulpit.

alwatanvoice. com/articles/2006/11/23/64154. html

داود درعاوي، الحماية الدستورية للحقوق السياسية والاقتصادية والرقابة القضائية على -

دســــتــــورية القــــوانين، 21-3-2010.

http://www. courts. gov. ps/atemplate. aspx?id=527

دعوة للجوء إلى القضاء والرأي العام في أعقاب تأجيل الانتخابات، 29-8-2011.

<http://www.tmf.net/news.php?type=news&id=1540>

رسم عبيدات، الأزمة ليست شخص فياض بل أزمة نهج وخيار؟ 23-6-2011.

<http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/26913-%.htm>

سامي مقداد، أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين،

مجلة رؤية، العدد (10)، تموز،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3957> 2001.

سمر الأغبر، لمصلحة من؟ 26-7-2011. <http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=4564>

صحيفة فلسطين الآن، الإقصاء الوظيفي يتمدد ويطل الكبار، 8-8-2009. <http://www.paltimes.net/olddetails/news/97497>

صقر جبالي، جدار الفصل العنصر: حقائق وأرقام. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4981>

صلاح عبد العاطي، العولمة الثقافية وتداعياتها على الشباب في فلسطين، 19-2-2011.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246884>

صلاحات، مهند: منظمة التحرير والغوص في وحل أوسلو، 18-11-2004، موقع الحوار

المتمدن. [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29113](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29113)

ظاهر، فارس فائق: دور العملية السلمية في تكريس تبعية السلطة الفلسطينية لإسرائيل، رام

الله، 2010. [www.blog.amin.org](http://www.blog.amin.org)



علاء فوزي أبو طه، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية، وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، 19-2-2006.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/37718.html>

عوض الرجوب، قلق من تنامي هجرة الفلسطينيين، 18-4-2010. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/615D1455-6E08-4B95-BD3B-521181D5ABA3.htm>

غازي الصوراني، دراسة: الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة، 9-2-2010-

<http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tj>

Vnyyumlu1jfxPKNuunzXkRpKQNzIpQTTTGG

فتحي كليب، حق العودة ومنظمة التحرير بعد نيل الاعتراف بالدولة، 18-9-2011.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=276049>

فراس جابر، الحكم العقابي: بين الشمول والإقصاء، 6-4-2011. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253841>

org/debat/show.art.asp?aid=253841

القطط السمان والاحتلال تعاون اقتصادي لا محدود، موقع الرسالة نت، 13-1-2011.

<http://www.alresalah.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=26912>

قوى منظمة التحرير تحذر من التدهور الخطير في الحريات العامة، 18-8-2011.

<http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=4623>

كفاح زبون، استراتيجية تفجير الأزمات، 4-7-2008. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=477343&issueno=10811>

com/details.asp?section=45&article=477343&issueno=10811

مؤتمر باريس للأطراف المانحة لدعم الشعب الفلسطيني -

[www.peacengo.org/arabic/media-monitor-item.asp2ID](http://www.peacengo.org/arabic/media-monitor-item.asp2ID)

ماهر تيسير الطباع، القطاع الصناعي الفلسطيني بين الواقع والطموح، 2011-5-21، رام الله.

www.malaf.info/?page=show\_details&Id=30401&table=pa\_documents&CatId=31

ماهر تيسير الطباع، القطاع الصناعي الفلسطيني بين الواقع والطموح، رام الله.

http://www.malaf.info/?page=show\_details&Id=30401&table=pa\_documents&CatId=31

مجد ميشيل البهو، ورقة بحثية حول القروض التي تعقدها السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع

الحوار المتمدن [http://www.ahewar.org/debat/show\\_art.asp?aid=192982](http://www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=192982)

محمّد منذر: مفهوم التخطيط -

[www.infpe.edu.dz/cours/Enseignates/Sccondaire](http://www.infpe.edu.dz/cours/Enseignates/Sccondaire)

محمد ناصر النجار، الاقتصاد الفلسطيني (اقتصاد خدماتي تعليمي)، 6-6-2011.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229716.html>

محمد ناصر، خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح، رام الله 2011-

<http://www.globalarabnetwork.com/economics-and->

محمود سلطان، البزنس والسياسة: التطبيع مع إسرائيل منتجا، 14-2-2005. <http://www.>

[alarabnews.com/index.cfm?method=home.con&contentID=610](http://www.alarabnews.com/index.cfm?method=home.con&contentID=610)

المركز العربي للبحوث والتنمية، استطلاع رأي غالبية الفلسطينيين يؤيدون إجراء الانتخابات

و75% سيشاركون فيها، 18-3-2011. <http://www.kulalhaqiqa.com/details>

[aspx?id=23566](http://www.kulalhaqiqa.com/details.aspx?id=23566)



وجهة نظر المنظمات الأهلية الفلسطينية حول خطة الإصلاح والتنمية 2008/10/7-

development/economic-www.pngo.net/arabic/articles.asop

reports/5370-2011-07-30-19-44-13

Morton R. Davies & Vavghan A. Lewise. models of political System .

-www.abebbooks.com/servlet/bookdetailspl.

Palestine Development Plan 1999-2003 ،Ramallah Palestine .

http://www. alresalah. info/web/art. php?act=printart&id=2269

Robert J. jackson ،&Michael B. stin ،Issues in comparative politics .www.

wikipedia. org/wiki

**An- Najah National University  
Faculty Of Graduates Studies**

**The Impact Of The Government Planning Of The  
Palestinian Authority On Political Development  
(1994-2009)**

**By  
Wathiq Bassam Ahmad Abdalla**

**Supervised By  
Dr. Raid Nairat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for  
the Degree of Master of Political Planning and Development in  
Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,  
Nablus, Palestine.**

**2012**

**The Impact Of The Government Planning Of The Palestinian  
Authority On Political Development (1994-2009)**

**By**

**Wathiq Bassam Ahmad Abdallah**

**Supervised By**

**Dr. Raid Nairat**

**Abstract**

This study aimed to evaluate the public policy of the successive Palestinian governments since the establishment of the Authority until the year 2009 through reviewing the programs and objectives of these governments. The study also sought to recognize the feasibility of planning adopted by the Palestinian National Authority in achieving the Palestinian national project to end the occupation and establish the Palestinian independent state.

The researcher also seeks to know whether the establishment of the Palestinian state was the central concern in the plans of each government or that each one worked as separate entities? The study proposed that sound governmental planning has led to the main objective for which the National Authority was established which is the liberation of the land and the establishment of the Palestinian state.

The researcher adopted the analytical, descriptive approach which is based on describing the characteristics of the programs and collect information about them over several periods which requires accurate description of the plans. The governmental programs have been collected, had their goals checked, in addition to the interviews that have been

conducted with the concerned and the experts in the field. The analytical side of the approach depended on observation that results from analyzing information and documents and aims to reach the objective and organized description, in addition to the study of specialized resources and references that are related to the subject matter of the study as well as the data issued by the governments.

The study has reached to a number of results which include the fact that the limitations imposed by the Oslo and Paris conventions on the Palestinian National Authority have hindered the development process extensively. These conventions have also forced the Authority to abandon its developmental objectives and the replacement of the liberation of the land with the establishment of a Palestinian state on the Line of 4 June, 1967. This had a negative impact on the open choices available to the Authority to deal with the Israeli occupation.

There was a kind of consistency in the objectives of the successive governments with respect to their developmental plans especially the establishment of the independent Palestinian state. In the United Nations, the member countries have voted for the recognition of the Palestinian state that the Palestinian National Authority has promised the Palestinians with. However, the decision of the United Nations came with rejection and opposite to the expectations of the Palestinian Authority. The main challenge that faces the development of effective public institutions in

Palestine is not a financial, administrative or technological, but rather political.

The Palestinian plan suffers from a lack of a comprehensive developmental perspective due to the absence of collective Palestinian priorities. As a result, the Palestinian developmental plans did not depart from a clear or definite developmental social philosophy. Foreign funding plays a major role in forming the Palestinian jurisdiction with its geographic, cultural, political, economical and social dimensions and is considered one of the tools of colonialism.

The study finally recommended that the Palestinian National Authority must be able to control and achieve sovereignty on the different parts of this state, achieve independence and economical stability which are not yet available in the Palestinian economical and political reality. The study also recommended the necessity to solve the problem of legitimacy that the Palestinian system is going through as quick as possible. Also, the Palestinian planning process must enjoy high flexibility to be able to deal with the immense changes that are taking place.

The Palestinian Government must offer its people a clear, applicable national program and to provide a unified strategic vision that is agreed upon by all Palestinians and leads to a clarity in objectives.